



معهد البحوث والدراسات العربية



في المجتمع الإسرائيلي

محاولة أولية لدراسة التناقض
والتكامل من زاوية علماء
الاجتماع في إسرائيل وخارجها

الدكتور أسعد زروق

[قسم البحوث والدراسات الفلسطينية]

١٩٧١

التحويل لصفحات
فردية والمعالجة
فريق العمل بقسم
تحميل كتب مجانية

بقيادة
** معرفتي **

www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

شكرا لمن قام بسحب الكتاب

في المجتمع الإسرائيلي



معهد البحوث والدراسات العربية

في المجتمع الإسرائيلي

محاولة أولية لدراسة التناقض
والتكامل من زاوية علماء
الاجتماع في إسرائيل وخارجها

الدكتور أسعد زروق

[قسم البحوث والدراسات الفلسطينية]

١٩٧١

المحتويات

القسم الأول علماء الاجتماع الصهيوني

صفحة

أمام التكامل والتناقض

٧ في إسرائيل

٩ (أ) توطئة نظرية

١٢ (ب) الجوانب الرئيسية الثلاثة

١٥ (ج) علم الاجتماع الإسرائيلي

١٦ ... ١ - آيزنشتات ، وتطور المجتمع الإسرائيلي

٢١ ... ٢ - التغيير الاجتماعي في نظر د ماتراس ، ...

٣٠ ... ٣ - تغير اجتماعي أم فروقات إثنية ؟ ...

٣٣ (د) الملكية ، أو أشكال التكامل القومي ، ...

٣٨ (هـ) بين المثال والواقع

القسم الثاني

٤٧ مجتمع المهاجرين اليهود

٤٩ ١ - التركيب السكاني : معطيات وإحصائيات

٦٩ ٢ - الهجرة في ميزان الأمن والتوسع

٨٠ ٣ - إسرائيل واحدة أم إسرائيلان ؟

القسم الثالث

صفحة	في المقومات الصهيونية للمجتمع السياسي
٩٧	
٩٩	١ - المجتمع الدائر في الفلك الصهيوني
١١٦	٢ - دولة الحزب الواحد أم مجتمع الأحرار
١٢٠	(أ) الموجة الثانية ومراكز السلطة
١٢٥	(ب) أمام تحديات السقينات
١٢٥	(ج) ولادة الحزب الأكثرى

القسم الأول
علماء الاجتماع الصهيوني
أمام التكامل والتناقض
في إسرائيل

(١) نوطية نظرية :

أمام الباحث طرق عديدة لتناول موضوع المجتمع الإسرائيلي .
وتعترض الباحث العربي صعوبات جمة وعقبات لا بد من زحزحتها وإزالتها،
قبل الالتفات إلى دراسة المجتمع القائم في وسط عالمنا وعلى الرقعة التي
اغتصبها واحتلها من أرضنا .

هناك تساؤلات عديدة تتبادر إلى الذهن حالما نعكف على التفكير الجدى
والمستول والرصين بالنسبة لهذا الموضوع . ومنها نذكر على سبيل المثال
ما يلي :

كيف لنا أن ندرس مجتمعاً يناصبنا العداء وتجتثم قوات احتلاله
العسكرى فوق صدورنا ، بل إن دولته وكيانه السياسى قامتتا على أشلاء
الوطن الفلسطينى بعد طرد سكانه العرب واحلال جماعات يهودية من كافة أنحاء
العالم محلهم ، جرى استقدامها بقصد لإنجاز هذه المهمة، وترسيخ دعائم الاستعمار
الاستيطانى على مراحل وفي موجات هجرة متلاحقة ومتتالية ؟

هل نحن فى موقع أو وضع يسمح لنا بدراسة المجتمع الاسرائيلى إزاء
الخلفية التاريخية والعينية المشار إليها ، دون الوقوع فريسة العواطف
والانفعالات ، ودون التقصير عن رؤية الواقع القائم كما هو عليه بالفعل ،
وليس كما يطيب لنا أن نراه أو نتصوره ؟

وما هى العوائق التى تعترض سبيلنا حين نتصدى للبحث فى موضوع
قريب منا ، بيد أنه ليس فى متناولنا بشكل مباشر ؟

لاريب فى أن المشكلة الأولى التى سوف تواجهنا عند القيام بدراسة
المجتمع الاسرائيلى — كمجتمع عدو وباعتباره كياناً قائماً بذاته على صعيد

الواقع العيني ويصلح بالتالى كموضوع للدراسة والبحث — هى : كيفية اعتماد الموضوعية والتجرد عن الهوى بقدر الامكان . فلا نريد مخادعة أنفسنا إلى حد القول المطلق بأن توخى الدقة والموضوعية هو بمثابة الأمر البديهي أو تحصيل الحاصل — كما يقولون ؛ إذ ليس من السهل أبداً تخلى الباحث كإنسان له موقعه المعين فى الزمان والمكان عن رصيده النفسى من المشاعر والأحكام المسبقة والأهواء والانفعالات . ربما بدا الأمر سهلاً للغاية على صعيد التفكير المجرد أو التصور النظرى . لكن المشكلة تزداد حدة كلما ازداد اقترابنا من ميدان التطبيق والممارسة . وهناك عناصر لاشعورية تلعب دورها وتمارس نفوذها فى مجال اللاوعى ، سواء شئنا ذلك أم أبيناه .

وهذا لايعنى بالطبع أن نشدان الموضوعية وترك الحقائق والوقائع تتحدث عن نفسها بنفسها هو مسألة بعيدة المنال أو ضرب من المحال . كلا ! ليس القصد من وراء ذلك لإبعاد الهمة أو تثبيط العزيمة بالنسبة لتجرد البحث وموضوعية الدراسة . بل يهدف بنا — والحالة كما هى عليه فى حتمية لاسبيل إلى التخلص من نفوذها المطلق — أن نقتنبه بقدر الامكان إلى مسألة من هذا النوع ، وأن نحرص كل الحرص على عدم استباق النتائج وإطلاق الأحكام التعميمية الجائرة .

جلّ ما نريده وفتوخاه فى هذا المجال يتعلق بكيفية الفهم الصحيح للمجتمع الذى نتخذه موضوعاً لدراستنا، دون أن يكون المجتمع المذكور دى متناولنا، بحيث نستطيع تناوله دى عن كذب ، وتتبع تطوراتيه بصورة مباشرة ، أو مشاهدته ومعاينته على الطبيعة دون اللجوء إلى وسيط ؛ فالمطلوب منا ليس هو إطراح العاطفة جانباً ، لأن العاطفة جزء لا يتجزأ من كيانتنا الانسانى ، وشخصيتنا الذاتية والقومية . بل نحن مطالبون هنا بالارتفاع على العواطف، لكي نقيح لأنفسنا كباحثين ودارسين فرصة النظر إلى إسرائيل وإلى المجتمع الاسرائيلى باعتبارهما واقعاً قائماً له أبعاده ومعطياته العينية الراهنة.

وبكلام آخر ، علينا أن نرى مراكز القوة والايحائية مثلما نرى مواطن الضعف ومكان السلبية . فلا يشغلنا الموقع القومى والسياسى الذى يتحكم فى نقطة انطلاقنا ويوجهها عن رؤية كل ما يطالع الباحث من إنجازات وحقائق ، لى نكتفى فى التلذذ اللفظى والاستغراق الحماسى برؤية المشكلات والجوانب المظلمة . إن الفهم الصحيح لا يستقيم بتفضيل لاحية التنى على جوانب الواقع الراهن .

وإذا كنا نعانى إلى حد لا يستهان به من جراء جعلنا باللغة العبرية التى تستخدمها إسرائيل وتكتب بها - بما يحتم علينا بدوره اللجوء إلى المراجع والمصادر الأجنبية - فلا يعنى ذلك بطلان الأساس العلمى للدراسة أو افتقار البحث كلياً إلى مقوماته الرئيسية . يمكننا دون ريب الاستفادة من مطبوعات العدو الاسرائيلى وكتاباته التى أخذت تجد سبيلها إلى عالم النشر فى اللغات الأجنبية ، ولا سيما الانجليزية والفرنسية والألمانية . وهناك دراسات إسرائيلية فى حقل علم الاجتماع تحاول تقديم النتائج التى توصل إليها الباحثون فى تركيب المجتمع الاسرائيلى وتطوره ، وفى اتجاهاته ومفاهيمه الرئيسية . هذه الدراسات وجدت طريقها إلى النشر فى العالم الغربى . ولا بأس من التعويل عليها ، دون الانصياع الأعمى لكل ما يصدر عنها أو يرد فيها .

وأخيراً ، لا نريد بالطبع الوقوع ضحية لما يراه العدو فى تعريف العالم الخارجى عن أوضاعه وأحواله . بل ينبغى لنا الرجوع إلى مصادر عديدة . واعتماد المقارنة بينها ، مثلما يترتب علينا أن نتوخى الدقة والرصانة ؛ بالإضافة إلى وجوب تحرر الحقائق وتمحيصها والوقوف على الدوافع الكامنة وراءها - إذا كانت تستند إلى دوافع وبواعث تقع خارج منطوقها ومضمونها .

كما أننا لا نشهد تكوين فكرة عن الموضوع لحسب ، أو الخروج

بانطباع معين يوفر علينا مؤونة البحث والاستقصاء الجدّي . بل نهدف إلى فهم المجتمع الإسرائيلي على حقيقته وفي واقعه - رغم الصعوبات التي تكتنف عملية الفهم هذه . وربما ليس من قبيل المبالغة أو التبجح الأجوف أن نقول : هذا الفهم لا بد حاصل ، متى عكفنا عليه وبذلنا قسطاً من الاهتمام المستول والجهد الموجه . إن الفهم يزيدنا قوة ويعزز مركزنا . وفهم العدو هو شرط أساسي لإحباط خططه وقطع الطريق على تحركاته وإحراز النجاح في عملية احتوائه ، والاستعداد لمجابهته على صعيد مصيري حاسم . إذن ، علينا الوصول إلى موقع المعرفة الذي يتيح لنا فرصة فهم العدو بمقدار أكبر من فهمه هو لذاته . وهذا الأمر ليس في حكم المتعذر تحقيقه أو المحال بلوغه . إذ يفقد الفهم المنشود والمرجو مغزاه ويذهب سدى ، ما لم يرتفع بنا إلى مستوى التفوق وامتلاك زمام الموضوع ، والسيطرة الثابتة على مقدراته وجوانبه المختلفة .

* * *

(ب) الجوانب الثموية :

بعد هذه التوطئة النظرية التي لا مناص منها ، فننتقل إلى الدخول في صلب الموضوع الذي ننوي التصدي له وتناوله من زاوية البحث والدراسة . وهنا أيضاً لا بد لنا - إذ نقف على عتبة الموضوع المعنى - من طرح السؤال المتعلق بمنهجية البحث في المجتمع الإسرائيلي : كيف نريد دراسة هذا المجتمع ، البعيد عنا والقريب منا في آن واحد معاً ؟ ما هي المسائل التي ينبغي لنا تناولها في سياق البحث عن بنية هذا المجتمع ومقومات وجوده ، بالإضافة إلى التناقضات السائدة أو المتأصلة فيه ؟ وكيف يقوم العلم بدراسة المجتمعات إطلاقاً ، وهذا المجتمع المعين على وجه التخصيص والتحديد ؟

أسئلة صعبة لاوهلة الأولى ، لكن أحكام المنهج تفرضها علينا . وينبغي

التقيد بها ، إذا شئنا إرساء الدراسة على دعائم موضوعية وعلمية أكيدة ، وما دمنا نتوخى الدقة والمعرفة الصحيحة .

هناك أكثر من منحنى لتناول موضوع « المجتمع » بالنسبة لعلماء الاجتماع . وهذه الحقيقة تصدق على المجتمع الإسرائيلي ، مثلاً على النحو الآتي :

أولاً - الجانب السياسي لهذا المجتمع ، والدولة باعتبارها المظهر السياسي لوجوده . إذّاك ينبغي لنا التحدث عن الوضع السياسي وعن النظام السياسي السائد في فلسطين المحتلة ، مثلما يترتب علينا معالجة أمور من النوع التالي : أين تقبع مراكز السلطة السياسية في إسرائيل وكيف تتوزع القدرات والسلطات ؟ هل يجوز اعتبار الكنيست الإسرائيلي مركزاً للسلطة ؟ وماذا بشأن الافتراض الشائع من أن زمام السلطة السياسية في إسرائيل يقبض عليه قدماء المهاجرين الذين حملتهم الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين (١٩٠٤ - ١٩١٤) ؟ ما هي مصادر السلطات في البلاد : الدستور ؟ (أو القانون الأساسي) - الكنيست ؟ أحزاب الائتلاف الوطني أم الحزب الواحد (الماباي سابقاً ، وحزب العمال الإسرائيلي الموحد) ؟ الحكومة ؟ أو العلاقة القائمة بين الحكومة والكنيست ؟

ثانياً - مشكلة التكامل الاجتماعي (Social Integration) -

وهي المشكلة التي تدور حولها معظم البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء الاجتماع في إسرائيل . واللفظة المستخدمة في الكتابات الإسرائيلية للدولة على عملية التكامل الاجتماعي هي لفظة مشتقة من كلمة « ملكة » : Mamlacha أي Mamlachtiout

أو ، ملكيّة ، - لو جاز لنا هذا التعبير . فالمقصود بها هو
الدلالة على عملية التكامل الاجتماعي والقومي الدائرة في إسرائيل
منذ ١٩٤٨ .

ويأتى استعمال اللفظة المذكورة قياساً على حكم القضاة في الزمن التوراتي
للقديم - أى عندما تسنى في نهاية الأمر وعلى عهد القضاة العبرانيين -
عوثيل ، إيمود ، ديوراه ، جدعون ، يفتاح وشمشون : هم القضاة الرئيسيون -
توحيد الأسباط الاثني عشر لبني إسرائيل تحت ظل أول ملكة يهودية في
فلسطين ، بعد أن كانت تلك الأسباط منقسمة على نفسها شر انقسام .

أما اللفظة بمفهوم القضاة الصهيونيين الجدد فإنّها تشمل العمليات
والمهام التالية بالنسبة للمجتمع الصهيوني في فلسطين :

- حماية جميع اليهود من أطراف الأرض وتوطينهم في
البلاد التي تحتلها الصهيونية .

- مهمة التعبئة السياسيّة والاجتماعيّة التي تُلقي على عاتق
الحكومة في إسرائيل .

- تثبيت الأشكال والصوغ المجتمعية التي تتلاءم مع طبيعة
النظام القائم ، وتخدم أغراض الدولة وأهدافها البعيدة .

- تحقيق عمليات استيعاب المهاجرين الجدد وإدماجهم في جسد
المجتمع - تحت شعار الصهيوني القائل بتذويب الفروقات
الإثنية والثقافية بين اليهود الذين استوطنوا في البلاد، وصهرها
في بوتقة إسرائيلية واحدة .

ولنا عودة إلى هذا الجانب العام في دراسة المجتمع الإسرائيلي بعد
فترة وجيزة .

ثالثاً - الجانب المتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها في حقل المجتمع وإطار الدولة على حد سواء . ماهى العلاقة القائمة بين العسكريين والمدنيين في إسرائيل ؟ وكيف نفهم القول الذى يرى في إسرائيل بلداً ديمقراطياً قوامه تلك الديمقراطية التى تعززها الحاميات العسكرية ؟ ماهو الدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية في ميدان الصناعة والتصنيع ، أو في مجال العمل لإزالة الفروقات الاثنية بين فئات السكان وقطاعاتهم المختلفة ؟ أى مغزى هناك تنطوى عليه نظرية ، الأمة التى تحت السلاح ، أو إدعاء ، الجيش هو مدرسة الأمة ، أو ، الجيش هو مدرسة الأمة لتخريج المدراء في حقل الأعمال ، . هل يوجد شيء اسمه « الجيش العقائدى » ، في إسرائيل ؟ وما هو المقصود بمفهوم الجيش المؤلف من كافة المواطنين القادرين على حمل السلاح - « كل مواطن جندي ، (Citizen Army) ؟ أو كيف نفهم الدور الذى يمارسه العسكريون في مجال السياسة وعلى صعيد « بناء المجتمع والأمة » ، بالإضافة إلى اتساع نطاق هذا الدور . وهل يجوز اعتبار إسرائيل مجتمعاً عسكرياً قائماً بذاته ؟

(ج) علم الاجتماع الاسرائيلى

هذه نماذج للجوانب الرئيسية التى يجوز لنا تناولها في الحديث عن المجتمع الاسرائيلى كمدخل إلى دراسة هذا المجتمع والتعرف إلى بنيانه الداخلى والتناقضات السائدة فيه .

ولنتساءل ، قبل المضى في تحديد النواحي التى سوف تستأثر بنصيب أوفر من بحثنا هذا ، عن موقف المنهجية الاسرائيلية والصهيونية من دراسة المجتمع الاسرائيلى الراهن . كيف ينظر علماء الاجتماع والباحثون في

لإسرائيل إلى ظاهرة مجتمعيهم ، وماهى الأساليب والطرق التى ينفجونها فى دراساتهم لتلك الظاهرة وتحديد معالمها الرئيسية .

هناك شبه إجماع لدى العلماء والباحثين الاسرائيليين يقضى بالتركيز على عملية التغير أو التحول الاجتماعى ، (Social change) . إنطلاقاً من واقعيتين لعبت كل منهما دوراً أساسياً فى دفع عجلة التغير بالنسبة للقيم والمؤسسات والتركيب السكانى والتوزيع المهنى وغير ذلك من الدلالات والمؤشرات الاجتماعية للتغير والتطور . الواقعة الأولى تتعلق بإنشاء الدولة وقيامها ، بينما تتصل الواقعة الثانية بحقيقة وأبعاد الهجرة اليهودية الجماعية التى أعقبت إعلان الدولة .

كيف حاول علماء الاجتماع الاسرائيليون أن يفهموا هذا التغير الذى يحظى بتشديد متكرر من جانبهم ؟ وكيف جعلوا منه بالتالى موضوعاً علمياً لدراسة المجتمع الاسرائيلى ؟

سوف نختار ثلاثة من هؤلاء الباحثين لكى نتعرف من خلال أفكارهم ونظراتهم إلى الكيفية التى ينظر بها علماء الاجتماع فى إسرائيل إلى طبيعة تكوين مجتمعيهم والقوى الفاعلة فى تطوره ، بالإضافة إلى مؤشرات هذا التطور والدلالات التى ينطوى عليها .

١ — آيزنشتات وتطور المجتمع الاسرائيلى :

يميز البروفسور إيزنشتات ، أستاذ عام الاجتماع فى الجامعة العبرية بالقدس ، بين أربعة خطوط رئيسية للتطور الذى شهده « اليشوف » ،

(المستوطن اليهودي بفلسطين) منذ قيام الدولة وتوقف الهجرة الجماعية على نطاق واسع هذه الخطوط هي كما يلي (١) :

(أ) مركزية السلطة السياسية في البلاد : أصبحت السلطة محصورة أو مركزة بيد الحكومة المخولة صلاحية التنفيذ . وقبل عام ١٩٤٨ كانت هناك عدة هيئات تنفيذية تعمل إلى جانب بعضها . لكن واحدة من تلك الهيئات لم تتمتع بالسلطات الالزامية العائدة للدولة المركزية ، علماً بأن التجمعات المحلية لليهود في فلسطين تمتعت بمقدار كبير من الاستقلال الذاتي إزاء مختلف المراكز المتواجدة في ظل الانتداب .

(ب) تحولت السلطة السياسية بعد عام ١٩٤٨ إلى غاية في حد ذاتها ، حيث أخذ الطامحون يسعون للوصول إليها والاستئثار بمقاليدها . بينما كانت هذه السلطة قبل عام ١٩٤٨ — على حد قوله — وسيلة نحو غاية معينة ؛ فالسعى نحو السلطة آنذاك كان يتم بغية تحقيق الأهداف والغايات الاستعمارية والاستيطانية وإنجاز المثل العليا للرواد الصهيونيين . ولم تكن حيازة السلطة في حينه مرتبطة بالحصول على المنافع المادية والمسكافات ، بينما أصبحت الآن تجلب معها الترقيات والفوائد على صعيد المركز والسكان والرتبة .

(ج) بواعث الالتزام السياسي وأشكاله تغيرت لدى المواطن؛ فالمبادرة

(١) — انظر مقالة «إسرائيل» التي كتبها S. N. Eisenstadt لمجموعة الدراسات التالية :

A. M. Rose (ed.) The Institutions of Advanced Societies (Minneapolis 1958) pp. 384 - 443.

(م ٢ — المجتمع الإسرائيلي)

الجماعية باتجاهها الطوعي وتطلعها نحو المستقبل تنحت جانباً، لكي يحل محلها لدى الكثيرين من الناس « موقف سلبي » راح يتوقع من الدولة وحدها أن تأتي بالحل الملائم للمشاكل السياسية . وأصبحت نشاطات الدولة إلى حد كبير خاضعة للاعتبارات الرسمية والشكلية ، وتحت إمرة البيروقراطية .

(د) الجماعات القيادية : تنوعت فيما بينها من حيث طبيعة النخبة السياسية والاقتصادية والفكرية . وفي الوقت نفسه ازدادت المسافة واتسعت الهوة بين النخبة القيادية من جهة وعامة الشعب من جهة ثانية . لقد تحول مجتمع « اليسوف » اللاتيني إلى مجتمع تعددي وأكثرى ، تسيطر عليه التناقضات المصلحية بكل تعقيداتها وتنوعها (٢) .

وفي المقدمة التي كتبها آيزنشتات بالذات لمجموعة من البحوث والدراسات (تتألف من ٢٨ مقالة) وعنوانها « التكامل والتطور في إسرائيل (٣) » نجده يشير إلى اعتماد مبدئين في انتقاء مقالات المجموعة التي تمثل حصيلة البحوث

(٢) يقول الاسرائيلي بنجامين أكرين في مقاله عن « دور الأحزاب في الديمقراطية الاسرائيلية » (١٩٥٥) إن التناقضات النابعة من المصلحة حلت مكان التناقضات العقائدية في المجتمع . فالأحزاب والجماعات الاسرائيلية ، بيد أن كانت تزعم سابقاً أنها تتميز بالطابع المثالي المجرد . أخذت تمثل الآن وعلى نحو متزايد مطالب اتباعها وعمالها على صعيد مادي . انظر مايلي :

B. Akzin, « The Role of parties in Israeli Democracy » in Journal of Politics 17 (1955).

S. N. Eisenstadt, et. al. (eds.), Integration and Development in Israel (A collection of 28 articles). 1970

ملاحظة : يقول آيزنشتات في المقدمة إن هذه السلسلة من المقالات والبحوث نشأت أصلاً من محاولات تهدف إلى تعليم بذية المجتمع الإسرائيلي وتدريبه على الطلاب .

الاجتماعية والسكانية في إسرائيل : المبدأ الأول يقوم على تحليل تطور المجتمع الإسرائيلي ومشكلاته من خلال الجمع والتوفيق بين النظرات التاريخية والبنوية والمقارنة . أما المبدأ الثاني فيعتمد بدوره التشديد على تطور هذا المجتمع باعتباره يؤلف عملية مستمرة ومتواصلة من التغير الاجتماعي والبنوي والثقافي .

فالمسائل الكبرى التي تشغل بال المجتمع الإسرائيلي المتطور ، تتضمن في نظر آيزنشتات مايلي :

- المسألة المتعلقة بطبيعة « اليهود » (Jewishness)
- المسألة المتصلة بالعصرية والتحديث (Modernity)
- مشكلة العلاقة مع البيئة الجغرافية (geopolitical) في إطار الشرق الأوسط .

أما دراسة هذه المشكلات وتحليلها ضمن إطار نافع فيمكن لها أن تتم بطرق وأساليب متعددة ؛ يذكر آيزنشتات الطرق الخمس التالية منها :

- ١ — دراسة المجتمع الاسرائيلي عن طريق المقارنه مع المجتمعات الاستيطانية والاستعمارية الأخرى .
- ٢ — أسلوب المقارنة مع مجتمعات أخرى نشأت عن حركات دينية وقومية أو سياسية .
- ٣ — مقارنة المجتمع الاسرائيلي مع مجتمعات تحمل الطابع الايديولوجي أو تتصف بالايديولوجية .
- ٤ — مقارنته مع مجتمعات أخرى واجهت مشكلات استيعاب المهاجرين .
- ٥ — المقارنة مع مجتمعات نامية ونظم اقتصادية أخرى .

وحين ينتقل آيزنشات إلى تعيين المشكلات الجديدة التي نشأت عن التحول من « اليشوف » إلى « كيان الدولة » ، تصبح تلك المشكلات كالآتي :

أولاً — مشكلة تحويل الجماعات الايديولوجية في ريادتها الثورية ، والتي تقوم على روابط واهية ضمن إطار فدرالى ، إلى دولة بكل معنى الكلمة.

ثانياً — مشكلة استيعاب وامتصاص الهجرة الجماعية التي جاءت في معظمها من مناطق متخافة عن ركب التطور .

ثالثاً — قضية التطور الاقتصادى والاستقلال الذاتى والاكتفاء .

رابعاً — مشكلة إضعاف الحافز الأصيل وراء الايديولوجية الصهيونية خامساً — تزايد النضالية الدينية . تصاعد الاتجاه الدينى المتزمت داخل المجتمع الاسرائيلى .

سادساً — مشكلة الأهمية المتزايدة للأمن الخارجى وللقضايا السياسية .

فلو شئنا الامعان فى التكرار والتبسيط ، لجاز لنا القول مع آيزنشات بأن هذا الانتقال إلى مرحلة الدولة حمل فى طياته ثلاث مشكلات رئيسية بالنسبة لتطور المجتمع الاسرائيلى فى ظل الكيان السياسى للدولة :

١ — مشكلة الانتقال من نظام تعددى يتصف بالطوعية ويقوم على اللامركزية إلى مركز موحد للسلطة السياسية والمسئولية الاقتصادية .

٢ — قضية تحقيق الاندماج المتكامل على الصعيدين الثقافى والاجتماعى بالنسبة لذلك الخليط المتنافر واللامتجانس من المهاجرين اليهود الذين أصبحوا من سكان الدولة الجديدة بين عشية وضحاها .

٣ - مشكلة الهوية . أو كيف تتم صياغة هوية جماعية ومميزة ، بحيث تنسجم هذه الهوية الجديدة مع معطيات الواقع المجتمعي وتطلعاته .

٢ - التغير الاجتماعي في نظر ماتراس :

يقبى يهوذا ماتراس في كتابه « التغير الاجتماعي في إسرائيل » (١٩٦٥) مفهوماً للتغير الاجتماعي باعتباره تغييراً في البنية الاجتماعية للسكان اليهود المقيمين في دولة إسرائيل (٤) فهو ينطلق من افتراض نظري مؤداه أن وصف البنية الاجتماعية وتعيين خصائصها وميزانها بالنسبة لمجتمع ما يجب اشتماله على العناصر التالية :

أولاً ما هي الأدوار والوظائف الاجتماعية التي لها أبلغ الأهمية في المجتمع المعنى : التعريف بتلك الأدوار وتقديم وصف لها .
(مفهوم « الدور » بمعنى Role) .

ثانياً - تحليل التنظيم الذي تقوم عليه الأدوار الاجتماعية الهامة ، وتحليل العلاقات البينية في الأنظمة الاجتماعية وما يتفرع عنها من أنظمة قانونية ، وذلك بالنسبة لموقع هذه الأنظمة على سائر مستويات التنظيم الاجتماعي ، أو بالنسبة لتطلعها صوب تلك المستويات . (مفهوم « النظام الاجتماعي » ، Social system)

ثالثاً - تحليل التركيب الذي يتألف منه سكان المجتمع ، وذلك

(٤) انظر : Judah Matras, Social Change in Israel, (Populations Research and Training Center Monographs, University of Chicago). Aldine Publishing Co : Chicago 1965.

استناداً إلى الدور الاجتماعي أو الجمع بين أدوار مختلفة . إن هذا التحليل يشمل أيضاً المحاور الرئيسية للتفاوت والتغاير السكاني بالاستناد إلى الدور الاجتماعي أو مجموعات من الأدوار المختلفة . (مفهوم مستوى التنظيم الاجتماعي . Level of Social Organization)

والمفاهيم الثلاثة يستعيرها ماتراس من نظريات علم الاجتماع المعاصر في أمريكا . بيد أنه لا حاجة بنا الآن للدخول في تفاصيل من هذا القبيل .

ثم يعتمد الباحث المذكور إلى تطبيق هذه المفاهيم النظرية في إطار التغير الاجتماعي على الوضع الاسرائيلي . فيقول : « إن المشكلة في تحليل التغير الذي طرأ على البنية السياسية لإسرائيل ليست بعيدة الشبه عن المشكلة الأعم في تحليل التغير الطارئ على البنية الاجتماعية ، ومن المرغوب فيه على صعيد مثالي أن يتمكن الباحث في الوضع الاسرائيلي من تحقيق الانجازات التالية :

أولاً — وصف البنية السياسية لليشوف (المستوطن اليهودي في فلسطين قبل قيام إسرائيل) وتعيين خصائصها المميزة .

ثانياً — وصف البنية السياسية لدى الجماعات اليهودية المقيمة في العالم (خارج إسرائيل) وتعيين الخصائص المميزة لها .

ثالثاً — وصف التغيرات التي طرأت على البنية السياسية في إسرائيل منذ قيامها ، وإظهار التأثيرات التي أحدثتها في تلك التغيرات كل من الأمور التالية :

(أ) الهجرة وانتقال الأدوار السياسية والمؤسسات من الجماعات اليهودية في الخارج .

(ب) نمو السكان في إسرائيل وتفاضلهم على صعيد الفروقات والتميزات .

(ج) نشوء مجتمع في إسرائيل يقوم على الاستقلال، وليس الاتكال في مجال الاقتصاد والسياسة .

هذا هو الوضع الأمثل بالنسبة للدراسة التي ينشدها يهوذا ماتراس . فما هي الحصيلة التي يخرج بها ؟ وكيف يتم له ذلك ؟

إن الاطار النظري الذي يتطلق منه الباحث ماتراس — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — يعتبر التغير الاجتماعي في إسرائيل بمثابة تغير في البنية الاجتماعية للسكان اليهود في البلاد ؛ فهو يستند إلى المعطيات الديموغرافية ، ويدرس السكان من خلال علاقتهم بالبيئة — تطبيقاً لما يدعوه بـ « المنظور التبيؤي » (Ecological perspective) .

أما البنية الاجتماعية فتبدو له بالدرجة الأولى كمجموعة من الأدوار الاجتماعية « المؤسسة » ، في مجتمع معين ، بالإضافة إلى كونها النمط السائد للعلاقات المنظمة والمؤسسة بين الأدوار الاجتماعية ، وإلى تركيب السكان وفقاً للأدوار الاجتماعية الهامة التي يشغلونها أو لمجموعات رئيسية في تلك الأدوار . وبناء عليه ، نجده يتناول التغير الاجتماعي في إسرائيل من ضمن هذا الاطار النظري العام وعلى صعيد الدوائر الرئيسية التالية :

١ — حجم السكان وتركيبهم وتوزعهم .

٢ — التنظيم السياسي وعلاقته بالسكان .

٣ — التركيب المهني وملازماته (Correlates) .

٤ — الزواج وتكوين الأسرة .

هل تؤلف هذه الدوائر والمجالات بالنسبة لإسرائيل المؤشر الأوحده

لدراسة التغير الاجتماعي ؟ يجيب ماتراس بالنفي ، ثم يقدم أمثلة على الطرق البديلة لتناول الموضوع . نلخصها فيما يلي :

أولاً — يمكن للباحث في المجتمع الإسرائيلي على صعيد التغير الاجتماعي أن يعثر على نقاط ارتكاز أو مؤشرات أخرى . وباستطاعته ، مثلاً . أن يدرس التغيرات التي طرأت على مؤسسات معينة : كالأسرة أو الكيبوتز ، أو الموشاف وحركات الشبيبة وعالم التجارة والأعمال ، أو الأحزاب السياسية . وهناك بالفعل دراسات عديدة تتناول موضوع التغير هذا من زاوية المؤسسات القائمة في المجتمع الإسرائيلي .

ثانياً — من الجائز أيضاً تناول الموضوع من تلك النواحي والوجوه المتعلقة بتحليل التغيرات التي طرأت على المواقف (Attitudes) أو القيم ، أو في السلوك ، وفي تربية الأطفال أو التودد والمغازلة . أو على المشاركة في التنظيمات إذك يجري اعتبار هذه النواحي بمثابة الأوجه البالغة الأهمية للتغير الاجتماعي .

ثالثاً — ومن الممكن كذلك معالجة الموضوع على أساس اهتمامات محورية مثل التغير في القضايا الاجتماعية أو المشاكل الاجتماعية . أو في أنواع وأنماط التشويش والاختلال الاجتماعي وسوء التنظيم^(٥) .

لكن ماتراس يفضل عليها كلها طريقة المنظور التبيوئي ، . حيث يقسني له الربط على نحو وثيق العرى بين البنية الاجتماعية من جهة ، ومعطيات

(٥) انظر المصدر نفسه ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

حجم السكان وتركيبهم ونموهم من جهة ثانية . هذا بالإضافة إلى اتصال المنظور ، بعالم التكنولوجيا ، واستناده إلى البيئة الجغرافية والطبيعية التي تمده بأسباب البقاء .

فهو لا يريدنا أن نفهم اختياره لمجالات التغير الاجتماعي بمثابة رفض للطرق البديلة في تحليل التغير الاجتماعي عامة أو التغير الاجتماعي داخل إسرائيل بنوع خاص ، وليس الاختيار المذكور وليد الاعتبار أو الابتسار . بل إنه يعكس — على حد قوله — « منظوراً تبيوئياً » بالنسبة لكل من البنية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي .

وانطلاقاً من هذا التحديد النظري لموقفه يعمد ما ترأس إلى تعداد مآخذه على التحليل الدراسي الذي أجراه آيزنشتات للتغير الاجتماعي في بنية المتحد اليهودي بفلسطين عشية قيام إسرائيل وغداة ارتفاع سيل الهجرة اليهودية على نطاق جماعي من مختلف أنحاء العالم . فالماخذ الأول ينسب إلى تحليل آيزنشتات تقصيراً من إعطاء وصف سوسيولوجي كاف للشوف ، بينما الماخذ الثاني مقصراً عن إعطاء وصف كاف للتغيرات التي طرأت لاحقاً على البنية الاجتماعية .

ما هو سر هذا التقصير وعدم الكفاية؟ يجيب ما ترأس بقوله: إن آيزنشتات يفشل في التخصيص والتعيين؟ كما يبدو عليه عدم الاهتمام — أو عدم الوعي — للعلاقات التي كانت قائمة بين البنية الاجتماعية للمؤسسات الصهيونية المنظمة في حقل السياسة والاقتصاد وبين عامة السكان . وهذا التقصير من جانب آيزنشتات يرجع بدوره إلى الأسباب التالية :

— الإهمال المنظم والمطرّد للعلاقة بين التحليل النظري والأقوال النظرية من جهة ، والظواهر التجريبية والأحداث التي تحاول تلك النظرية وصفها من جهة ثانية .

— الاخفاق في البحث عن معطيات جديدة ، حيث يمكن لمثل هذه المعطيات — بالاضافة إلى صلتها بالمشكلات التي قيد المعالجة — أن ترتبط على نحو ذي مغزى ومعنى بقاعدتها السكانية ، وأن تتيح المجال أمام التكرار والتحقق المستقل .

— إهمال المعطيات التجريبية التي تمتّ بصلة وثيقة إلى الموضوع ، حيثما وُجدت هذه المعطيات .

وأخيراً ، ما هو المفهوم الذي ينتقده ما ترأس في نظرية آيزنشتات عن التغير الاجتماعي بالنسبة لانتقال يهود فلسطين من مرحلة اليشوف إلى كيان الدولة السياسية ؟ إنه المفهوم التالي :

« كان التفاضل أو التمايز الاقتصادي على عهد اليشوف مستقلاً عن العوامل الآتية :

(أ) المكانة الاجتماعية .

(ب) السلطة السياسية .

(ج) البلد الأصلي للمهاجر اليهودي .

(د) مدة الإقامة في فلسطين . »

« كما أن الموجات المتلاحقة من المهاجرين إلى اليشوف جرى استيعابها على الفور وبسرعة فائقة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العائدة للمتحد اليهودي المنظم ، وذلك دون أي تمييز ضدها أو محاباة في المعاملة . »

إن هذا المفهوم يبدو منسجماً ومتفقاً مع الأيديولوجية الصهيونية ، ومع التصريحات الصادرة قبل قيام إسرائيل عن المؤسسات السياسية المنظمة

ليهود فلسطين . لكن ماتراس يعترض عليه بقوله : إن هذا الزعم ليس مدعوماً بأية معطيات وحقائق منظمة على الاطلاق ، كما أنه لا توجد هناك معطيات تناقضه وتدحضه . بينما المعلومات التي صدرت بعد قيام اسرائيل وأوحت بوجود الأصول الاثنية وتاريخ الهجرة والتفاضل الاجتماعي ، بالإضافة إلى التمييز الاقتصادي وبالنسبة للإقامة يمكن تفسيرها بشكل جاهز ومعقول ، بحيث أنها تأتي انعكاساً لاستمرار نمط موجود قبل قيام الدولة . وذلك بدلا من التفسير الذي يرى فيها دلالة على حدوث تغيرات قوية ومفاجئة^(٦) على النحو الذي طالعنا لدى آيزنشتات .

وسوف يتضح الأمر بالنسبة لفهمنا عندما نوجز أخيراً نظرة ماتراس إلى أهم التغيرات الرئيسية التي طرأت منذ قيام إسرائيل على بنية المؤسسات السياسية القائمة لدى السكان اليهود .. إن ماتراس يرى تلك التغيرات على الشكل الآتي :

أولاً — انتقال نطاق واسع من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية، ومن المسؤوليات والمبادرات والسلطات ، من أيدي الجماعات والمنظمات الطوعية — وهي التي كانت تؤلف جزءاً من المشروع الصهيوني المنظم قبل قيام الدولة ، أوكانت على صلة بهذا المشروع والمخطط — إلى مختلف الوزارات والدوائر والإدارات التابعة لحكومة إسرائيل (٧) .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

(٧) هنا لا يجسد ماتراس مناصاً من الاعتراف بفضل آيزنشتات والإقرار بالدور الذي أسهم به عالم الاجتماع الصهيوني في إدراك المضامين الاجتماعية لهذا الانتقال ولإخضاعها للدراسة والتحليل . فهو يعتبر تحليل آيزنشتات للظاهرة المذكورة خلال السنوات الأولى لقيام إسرائيل بمثابة « حجر أساس لكل من علم السياسة والاجتماع في إسرائيل » .

(انظر : المصدر السابق ، ص ٨٧)

إن نزع الطوعية « De - Volun tarization » ، عن البنية والسلطة السياسية داخل المتحد اليهودى فى فلسطين وإسرائيل غالباً ما يتم الاستشهاد به كأحدى النواحي البالغة الأهمية للتغير فى إسرائيل .

ثانياً — العلمنة « Secularization » ، أو الانقطاع والابتعاد عن مراعاة الشعائر الدينية التقليدية ، والاقلاع عن السلوك الدينى التقليدى . وهذا ما يحدث بنوع خاص من جيل إلى جيل بين السكان اليهود الشرقيين — على حد قوله . إن هذا الاتجاه نحو العلمانية يستأثر باهتمام كبير وأهمية قصوى ، سواء كان الأمر فى حد ذاته ، أو بالنسبة لاستقطاب التأييد الشعبى لصالح أحد الطرفين فى النزاع بين أنصار الدولة العلمانية ودعاة الدولة الدينية فى إسرائيل .

ولا بد لنا من إبداء الملاحظة التالية : ثمة فارق لا يستهان به يضع رأى آيزنشتات ونظرة ماتراس على طرفى نقيض ؛ فالأول رأينا يتحدث عن تزايد النضالية الدينية (Militancy) وعن تصاعد الاتجاه الدينى المتزمت داخل المجتمع الإسرائيلى . أما الثانى فإنه يفضل رؤية انحسار المد الدينى التقليدى ، ويكتشف بالتالى اشتداد النزعة العلمانية حتى بين ألد أعدائها وأقسام ضراوة فى محاربتها — أى فى أوساط الأجيال الناشئة فى اليهود الشرقيين .

وسوف نترك الآن مسألة التوفيق أو التقريب بين هذين الموقعين أو الرأيين ، على أن نكتفى بالإشارة إلى هذه الواقعة البارزة آخذينها فقط بعين الاعتبار .

ثالثاً — التغير الذى طرأ على قواعد الفروقات بين الأحزاب السياسية وعلى أسس التأييد الشعبى لكل من الأحزاب السياسية المعينة ؛ فالمعروف أن الأحزاب السياسية الصهيونية خلال فترة اليمشوف (المستوطن اليهودى بفلسطين قبل قيام إسرائيل) كانت تنتظم حول أيديولوجيات بديلة ، وتتميز كل منها بنمط أيديولوجى خاص . وذلك فيما يتعلق بمسألتين :

(أ) الاستراتيجيات السياسية الملائمة لدفع عجلة المصالح الصهيونية بفلسطين ، ولإنقاذ اليهود الموجودين خارج فلسطين من الأخطار السياسية والجسدية التى كانت تهدد حياتهم قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلالها .

(ب) طبيعة المؤسسات الرئيسية والحساسية بالنسبة للجموع اليهودى المستقل ، والذى أخذت الأحزاب ترسم صورة لمستقبله العتييد .

إن ما تراس يعتبر التحول الذى طرأ على الأحزاب الصهيونية فى ظل دولة إسرائيل « المستقلة » فى أنه يتميز على نحو متزايد بنزعة تهدف إلى تعزيز المصالح الحالية أو فى المستقبل القريب لمختلف الفئات الإثنية أو الاجتماعية والاقتصادية ، أو المقيمة فى البلاد ، وذلك طمعاً بالحصول على تأييدها ودعمها الانتخابى . أى أن الاتجاه الأيديولوجى أخذ يتراجع أمام متطلبات المصلحة ، ويتكسر على صخرة المطالب التى تتقدم بها شتى الفئات والجموعات السكانية لقاء منع تأييدها فى الانتخابات العامة الاسرائيلية .

وهذا بالضبط ما أشار إليه أكزين (Akzin) فى دراسته التى تقدم ذكرها عن « دور الأحزاب فى الديمقراطية الاسرائيلية » — حيث أكد

على حلول التناقضات النابعة عن المصلحة مكان التناقضات العقائدية أو الفروقات الايديولوجية بين الأحزاب السياسية الصهيونية في إسرائيل .

٣ — تغير اجتماعي أم فروقات إثنية ؟

نأتى إلى النموذج الثالث في التمثيل على الاتجاهات السائدة لدى الباحثين الصهيونيين وعلماء الاجتماع في إسرائيل . ومع أن النظرة التي يمثلها الباحث يوسف بن دافيد في مقالة عنوانها « تغير اجتماعي أم فروقات إثنية ؟ » ، (٨) تلتقي مع آراء كل من آيزنشتات وماتراس وغيرهما حول قاسم مشترك هو مفهوم « التغير الاجتماعي » ، فمن الجدير بنا التوقف عندها واستجلاء معانيها ومراميها .

ولا غرو فإن هذا التشديد المتعمد على ظاهرة « التغير الاجتماعي » ، التي تنطبق على كافة المجتمعات دون استثناء ، يخفي وراءه مقاصد ودلالات عديدة ، أقلها وأبسطها تلك النزعة الصريحة لتحويل الواقع الراهن والتلاعب بالحقائق النابتة تحت ستار التشكيك بجدوى دراسة المجتمع الاسرائيلي من زاوية الفروقات الاثنية التي تميزه على خير وجه .

فما علينا سوى التعرف على النظرة التي يطلع بها بن دافيد لتبرير العزوف الصهيوني المدروس عن أخذ واقعة الفروقات الاثنية الصارخة بعين الاعتبار والجدية العلمية . ففي مقالته المشار إليها أعلاه يطالعنا هذا التبرير على نحو صريح للغاية ، حيث يستهل بقوله :

« إن المشكلات الناشئة عن هجرة الناس على نطاق واسع من بلدان لها

(٨) انظر ما يلي :

Joseph Ben David, « Social Change on Ethnic Differences » , in Integration and Development in Israel, op. cit. pp. 368 - 387.

ثقافات متنوعة غالباً ما يتم تفسيرها على أساس الفروقات الاثنية هذا النوع من التفسير يبدو ملائماً لحقائق الوضع ووقائعه البديهية ، لكن عالم الاجتماع سوف يحاول التمييز بين بقاء خصائص معينة من الثقافة الأجنبية وبين وجود أنظمة ثقافية متنوعة . وعلاوة على ذلك ، فإن اهتمامه سوف ينصب على الأهمية الوظيفية للثقافة وعلى عناصرها المختلفة في الحياة اليومية للأفراد المعنيين بالامر . .

إنطلاقاً من وجهة النظر هذه ، يبدو أنه لا يوجد هناك في إسرائيل — باستثناء السكان العرب وربما اليهود الاشكنازيين القدامى في البلاد — جماعات إثنية تمتلك ثقافات محددة ، بل ثمة مجتمع واحد لا غير يتميز باتجاه ثقافي مطرد (بغض النظر عن معضلات هذه الثقافة) ويتصف على هوامشه بعدد متزايد في استمرار من الأفراد والجماعات التي لم تستوعبه في صلب هذا الاتجاه بعد .

« والنقطة الحاسمة هنا تتعلق بكون الجماعات الوافدة من البلد الواحد لا ترى في أصلها المشترك أو في التقليد الثقافي المنوط بهذا الأصل أية قيمة اجتماعية تقسم بالأهمية أو الحيوية . إن تلك الجماعات كلها تتجه في استشرافها ، بطريقة أو أخرى ، صوب اليشوف . وعليه يصبح من المشكوك به أن البحث يجب له الانطلاق من مسألة الفروقات الإثنية ، وما إذا كانت البحوث الاثنوبولوجية التي تعالج المجتمعات المغلقة والمكتفية ذاتياً تستطيع تزويدنا بمعلومات ذات أهمية ومغزى إطلاقاً بالنسبة للوضع السائد في إسرائيل . »

« إن الإطار المرجعي الذي يقترحه كبديل عن ذلك هو إطار التغيير

الاجتماعي ، ، والسبب في هذا الاقتراح لا يعود إلى كون الإقرار بوجود جماعات إثنية مختلفة ضمن المجتمع الاسرائيلي بشكل تهديد لقيم الوجدان القومي — كما يبدو على الكثيرين من الناس أنهم يخشون ذلك — بل لأن

مثل هذا التنوع الاثنى بالمعنى الدقيق لكلمة تنوع (أى : تعايش الأنظمة الثقافية المختلفة جنباً إلى جنب) لا يقدم وصفاً صحيحاً للوضع السائد .

ثم يتابع قائلا :

« نحن لا نستطيع التحدث عن احترام القيم العائدة للجماعة معينة ، طالما أن هذه الجماعة بالذات توقفت عن احترام تلك القيم ، أو حينما نجد الجماعة المذكورة قد دخلت في طور الانحلال الثقافي مذ كانت لانزال مقيمة في بلدها الأصلي . هذا لا يعنى بالطبع ان العامل الثقافى ليس بذى أهمية ، ويستطرد بن دافيد فى التقليل المتعمد من شأن الفروقات الاثنية والثقافية بقوله : « لكننا نعتقد بأن العامل الثقافى لا يعدو كونه عاملاً ثانوياً يمارس عمله على صعيد الظاهرة الأعم من التغير الاجتماعى ؛ ففي تحليلنا لديناميات (حركات) التغير الاجتماعى سوف يتم التشديد على عامل الفروقات الثقافية . بيد أنه سوف يكون من الضرورى هنا أيضاً الرجوع بالإشارة ليس إلى الشكل الأصلى والساكن لتلك الثقافات ، بل إلى مغزاها فى نظر المهاجر الذى يمكن تحديد وضعه به - « الوضع الانتقالى » .

— على أن هذا الباحث يمضى فى الدوران (Situation of

Transition) واللف حول الموضوع ، لكي يتوصل إلى ضرورة تقديم التغير الاجتماعى على واقعة الفروقات الاثنية . ثم ينتهى به المطاف إلى تقرير الاجتهاد التالى ، حيث يلتقى مع زملائه فوق أرضية مشتركة من التخوف لئلا يودى الاعتراف بالواقع الراهن إلى ما لا تحمد عقباه بالنسبة للمنطق الصهيونى ومتطلبات السياسة العليا فى إسرائيل : — فىقول مانصه بالحرف الواحد :

« وهكذا فإن دراسة المغزى الاجتماعى لوجود جماعات تمتلك فى إسرائيل خلفيات ثقافية متباينة — ما لم يكن باعثها هو مجرد الاهتمام

الأنثولوجي — يجب أن تأتي مسبقة بتحليل المغزى العام لعملية التغير الاجتماعي الآخذة في السير والتطور أمام ناظرينا .

إن مثل هذا التحليل سوف يعتبر عامل المنشأ الاثنى (التحدث) بمثابة عامل واحد لاغير في تكوين السلوك الذي ينشأ كرد فعل لذلك التغير . والتغير الحاصل نتيجة الهجرة إلى إسرائيل وتأثيره على الشخصية قد جرى تلخيصه في دراسة ميدانية عن استيعاب المهاجرين قامت بها الحلقة الدراسية للبحوث الاجتماعية في الجامعة العبرية بالقدس (٩) أ هـ .

د — أساطير « التكامل القومي » (الملكية) :

إن الأمثلة التي قدمناها حتى الآن للتدليل على موقف علم الاجتماع الإسرائيلي من قضية تناول المجتمع اليهودي في فلسطين بالدراسة والتحليل تعكس إلى حد كبير طبيعة المفاهيم السائدة والتصورات المتداولة في أوساط الباحثين الإسرائيليين . ولقد أشرنا فيما سبق إلى مفهوم «التكامل الاجتماعي» بمعنى (Social integration) ، أو ما يندرج في نظر البحث الصهيوني والاسرائيلي تحت مفهوم « الملكية » (Mam lachtiout) .

ونريد الآن ، على سبيل استكمال عناصر الصورة ، التعرف إلى نمط آخر من التفكير الصهيوني وغير الاسرائيلي لدى شخص اسمه ادوين صموئيل؛ ففي دراسة تبسيطية عنوانها « بنية المجتمع في إسرائيل » (١٠) يعقد صموئيل

(٩) انظر :

S. N. Eisenstadt , « Absorption of Immigrants in Israel (with special reference to Oriental Jews Jerusalem 1951 » .

(١٠) انظر مايل :

Edwin Samuel. The Structure of Society in Israel (An Original Random House, Study in Sociology, SS38, New York, Random House, 1969), pp. 159-163: Chapter 15 - « National Integration » .

(م ٣ — المجتمع الإسرائيلي)

فصلاً خاصاً لموضوع « التكامل القومى » ، فى المجتمع الإسرائيلى ، حيث يمد بالقول التالى :

« ثمة طرق عديدة يتم بها التكامل فى إسرائيل اليوم ، وهى طرق غير مرئية فى معظمها ، تعمل ببطء لكنها مطردة وغير قابلة للانعكاس أو الرجوع إلى الخلف » .

لنتساءل إذن ، عن مفهوم « التكامل القومى » ، فى « صموئيل » . ولا سيما من خلال حديثه عن المستويات المتعددة والأشكال المتنوعة التى يتخذها هذا « التكامل » ، على صعيد المجتمع الإسرائيلى . ما هى أشكال التكامل وصيغه الراهنة ؟ إن صموئيل يرتأى التمييز بين أحد عشر شكلاً أو صيغة من أشكال « التكامل القومى » ، وصيغه الاجتماعية ، وذلك كالآتى :

١ — « ثمة تكامل بين المهاجرين الجدد والمتوطنين الذين تقادم عهدهم ورسخت أقدامهم فى البلاد . فكل موجة من المهاجرين الجدد تحظى بنظرة استخفاف واحتقار من جانب الموجات السابقة ، ويستمر الأمر على هذا النحو حتى تصل موجة أحدث عهداً إلى إسرائيل .

٢ — هناك تكامل بين جيل الشبان — « الصّبرا » — المولودين فى إسرائيل من جهة ، والمتوطن الذى ترسخت دعائمه وتوطدت فأصبح سيد الموقف الآن ، من جهة ثانية . فالصّبرا المولود فى إسرائيل لا يمتلك معرفة مباشرة بعشرون الدياسبورا ، وتبدو الصهيونية فى نظره نوعاً من الوعظ الأخلاقى الذى مر عليه الزمن وأصبح بالياً . لذا يشعر هذا الصّبرا بأن عليه العثور على قوته

المحركة الخاصة به والمنبثقة من صميمه . وغالباً ما يجد هذه القوة المنشودة في تصور للوطنية الإسرائيلية يتسم بالخشونة والضراوة ، دون إخضاعه للنقد والتمحيص .

٣ — يوجد تكامل بين اليهود « الشرقيين » ، واليهود الغربيين ، وهو تكامل يتداخل في نظر صموئيل مع التكامل القائم بين طائفتي الاشكنازيين والسفارديين ، وبين المتدينين الارثوذكسيين والعلمانيين ، أو بين الفقراء والأغنياء وبين المثقفين وغير المثقفين . لكنه يعترف بوجود استعداد للمشاجرة والمساكنة لدى الكثيرين من اليهود الفقراء وغير المثقفين ، من أصحاب التقوى وغير الاشكنازيين . فعندما يصل هؤلاء إلى إسرائيل ، يجدون أنهم لا يملكون لغة مشتركة مع مواطنيهم الاشكنازيين ، والذين يطلق عليهم اللسان العامي تسمية « وظ - وظ » (Wuz - Wuz) نسبة إلى اللفظة الألمانية المكررة (Was ? Was) بمعنى ماذا ؟ ماذا ؟ (What ? What ?) . أما التزاوج بين الفريقين فهو نادر الوجود لدى الجيل الأول ، وغير مألوف لدى الثاني ، إنما يحظى بالقبول من جانب الجيل الثالث . وهذا بما ينطوي عملياً على تأخير يبلغ مداه نصف قرن من الزمن تقريباً .

٤ — ويتم التكامل بين المتدينين والعلمانيين وسط مشقة عسيرة في سلسلة من التسويات والتنازلات ، غالباً ما تعترتها فورات وانفجارات من التعصب وضيق الصدر . لكن إسرائيل تبقى بلداً متساهلاً في نظر صموئيل ، بل وينبغي لها أن تتساهل وتتسامح إزاء تلك الفروقات العديدة في تركيبها الاجتماعي .

• — إن المجتمع سوف يحوى الفقراء والأغنياء دوماً وأبداً —

باستثناء الكيوتو . وليس الكيوتو وحده أرض اللاطقية ، بل نجد صموئيل يتكهن في أن تطور إسرائيل البطيء على طريق دولة الخير العام التامة ، وعلى درب مجتمع الطبقة الواحدة - على غرار النموذج السويدي أو القدوة النيوزيلندية ، مثلاً - سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى اختفاء الفئات التي تعاني الفقر المدقع وزوالها من كيان المجتمع .

٦ - إن دمج المثقفين وغير المثقفين لن يصبح ممكناً إلا متى استمر التعليم المجاني والإلزامي إلى ما بعد سن الرابعة عشر من العمر . وبذلك يتسنى للأولاد اللامعين والنخباء ، رغم كونهم ينتمون إلى الفئات الفقيرة أو المعدمة أن يحصلوا على ثقافة تامة بمستوى الدراسة الثانوية دون صعوبة تذكر . كما أن انتهاج الدولة لسياسة ليبرالية في تقديم المنح الدراسية سوف يكون من شأنه إتاحة الفرصة أمام النخبة من بين هؤلاء الطلاب لكي تحصل على تعليم جامعي .

٧ - ربما كان الاندماج المتكامل بين اليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز هو الشكل الأشد بطشاً وتمهلاً من غيره . ومثل هذا الاندماج يستند إلى انخفاض في حدة التعصب الديني ، مثلاً يعتمد أيضاً على ازدياد وتصاعد في علمانية النظرة . ومن غير المتوقع حصول التزاوج أو الاهتمام إلى الدين عن طريق اعتناق ديانة أخرى على نطاق متكرر قبل نهاية القرن الحالي .

٨ - إن التكامل بين العرب واليهود يتقدم بخطى سريعة للغاية ، في نظر صموئيل ، حتى أن العرب أخذوا يفقدون هويتهم الإثنية والقومية ، لكن التزاوج بين الطرفين سوف يبقى نادر الوجود والحدوث .

٩ — أما التكامل بين الشبان والكبار (صراع الأجيال) فهو مشكلة يتوجب على كل جيل أن يتصدى لها ويحاربها . وهذه المشكلة ليست وقفاً على إسرائيل دون سواها من المجتمعات ، بل هي مشكلة تواجه كل الناس ، كما الولادة والموت .

١٠ — إن ما قيل عن صراع القديم والجديد (الشبان والشيوخ) يصدق في رأس صموئيل على قضية المساواة بين الجنسين : الرجل والمرأة .

١١ — وأخيراً ، فإن التكامل السياسى سوف يتم ببطء وتمهل طالما أن نظام الانتخاب على قاعدة اللوائح النسبية لا يعبر إلى الاقتصاص من الانشقاقات الحزبية وإلى معاقبة التشرذم الحزبى . هنا يطيب للداعية صموئيل أن يبسط آراءه فى الحكم الديمقراطى . فيقول : تحتاج الديمقراطية المعافاة والسليمة إلى حد أدنى من حزبين - حزب يجلس فى مقاعد السلطة ، وحزب بديل ينتظر دوره ويقبض فى الاستيداع أو الاحتياط ، ومن المشكوك بأمره أن تنجح إسرائيل فى تحقيق نظام الحزبين خلال القرن الحالى : أى أن تتوصل إلى إقامة النموذج الأمثل من حزب محافظ وحزب راديكالى .

هذا ما يقدمه صموئيل على صعيد الأشكال التى يتخذها «التكامل القومى» فى المجتمع الإسرائيلى . ونحن نكتفى بإيراد تلك الاجتهادات والتخريجات ، دون التعليق عليها أو الخوض فى تفاصيلها . يكفى أن نلتمس إلى لهجتها الدعائية الصارخة وإلى إمعانها المفرط فى التبسيط ، بالإضافة إلى كونها تعطينا نتائج جاهزة أو معدة سلفاً لخدمة أغراض صهيونية وإسرائيلية معينة . لأنها لا تفيدنا بشئ عن المجتمع الإسرائيلى أو عن تركيبه وتناقضاته ، بل تختار أهون السبل فى تزويدنا بكل ملامح الصورة المشرفة ومعالها البارزة

على مستوى الدعاية الصهيونية لمجتمع إسرائيل أمثل . ولا حاجة بنا إلى التوكيد على طابعها التعميمي وصفتها الاطلاقية الشاملة .

* * *

(٥) بين المثال والواقع :

نستطيع الآن استخلاص بعض النتائج والأمور التي ينبغي لنا تجنبها أو التنبيه لها عند المبادرة إلى تناول المجتمع الاسرائيلي بشيء من الدراسة والتحليل . وما لا ريب فيه أننا لا نريد الأخذ بالمفاهيم والنظريات السائدة في بحوث علماء الاجتماع الاسرائيليين ، دون إعادة النظر فيها وتبين مقاصدها أو الغايات الصهيونية التي تندفع نحوها في المدى البعيد ؛ فالتعرف إلى تلك المفاهيم والنظريات ليس معناه قبولها على علاتها أو بلا كيف ، مثلما أن الاطلاع لا يعني الاتباع .

وهناك مسائل عديدة تبدو لنا على نحو مغاير للواقع العيني في بحوث العلماء الاسرائيليين عن مجتمعهم الصهيوني . ثمة نزعة واضحة تماماً ، وتعتمد التقليل من شأن الفروقات الاثنية بين مختلف الفئات التي تؤلف المجتمع الاسرائيلي ؛ فالبحوث والدراسات التي رأيناها تمنع وتتمادى في الحديث عن الاندماج المتكامل ، و « التكامل الاجتماعي ، أو القومي ، بالاضافة إلى « التخير الاجتماعي ، تنطوي في نظرها على سلسلة من الغرضيات الصهيونية التي لا يجوز التعمي عنها أو تجاهلها . ويمكن لنا أن نستخلص بعض القضايا الرئيسية التي قد يطيب للباحث الصهيوني تجاهلها أو إغفالها ، حيث تقصّر هذه عن خدمة أغراضه ، وتزويده بالأبعاد اللازمة لاستكمال عناصر الصورة المثالية التي يعكف بدوره على رسم ملامحها البارزة ومعالمها الرئيسية .

فالملاحظ ، مثلاً ، أن البحوث المشار إليها أعلاه تتبنى مفاهيم العلم الغربي

وتصوراته في حقول النظريات والدراسات الاجتماعية ، لكي تسخرها مطيئة لأغراض صهيونية وإسرائيلية معينة . وغنى عن القول إن العلم قابل للاستخدام كسلاح ذي حدين : تارة على سبيل تبرير الواقع الراهن ، وطوراً على صعيد تفسيره والكشف عن خصائصه المميزة ، بيد أن الاتجاه السائد لدى الباحثين الاسرائيليين لا يقتصر على مسألة تسخير مفاهيم العلم الغربى ، ولا سيما المفاهيم والتصورات الشائعة في أوساط علماء الاجتماع الغربيين ، بل هو يؤدي إلى نتائج على جانب كبير من الخطورة والأهمية . فالتجاهل المتعمد لواقعة الفروقات الاثنية والاستعاضة عنها بالتشديد والتركيز على مفهوم « التغير الاجتماعى » ، يكفل لهؤلاء الباحثين - كما يبدو - فرصة لإغفال العديد من النواحي البارزة للمجتمع الاسرائيلى .

ولو شئنا تعداد النتائج المترتبة عن مجازاة التفكير الصهيونى، والسير في ركابه على صعيد البحوث والدراسات أو النظريات والمفاهيم التى تقدم ذكرها لجاز لنا الاكتفاء بما يلى :

١ - هناك محاولة صريحة تهدف إلى تبرير الوجود الاسرائيلى المصطنع، من خلال التشديد على الجذور المجتمعية التى تمتد إلى فترة ما قبل قيام إسرائيل .

٢ - إن هذا التبرير يتم على حساب المجتمع الفلسطينى الذى كان قائماً على أكتريه عربية طيلة الفترة الممتدة من بداية الاستعمار اليهودى فى فلسطين وحتى عشية قيام إسرائيل . وهو تبرير لا يكتفى بتجاهل الوجود العربى هناك ، بل يعتمد إلى تشويه معالم المجتمع الفلسطينى الذى تستهدفه الصهيونية؛ إذ تسعى جاهدة لتقويض دعائمه وإزالته نهائياً من صفحة الوجود .

٣ - إن النزعة المثالية التى تبدى لنا من خلال بحوث علماء الاجتماع

الإسرائيليين لا يسمها ، بوحى من اعتبارات المصلحة الصهيونية ،
إلا إغفال جرائب على قدر كبير من الأهمية . والجواب الثلاثة
التي سوف نأتى على ذكرها هي وثيقة الصلة بالوجود الصهيونى
والمجتمع الإسرائيلى — على ما نعتقد :

(أ) تميع الطابع الاستيطاني والاستعماري الذي يتسم به المجتمع
الإسرائيلى عبر وجوده الصهيونى ؛ والنهرب من إبراز
هذا الطابع على حقيقته التاريخية والدولية والعينية .

(ب) محاولة إنكار الدعم الامبريالى الذى تتلقاه إسرائيل ، وتعمل
كأداة طيّعة فى خدمته ، دون إخفاء هذه الحقيقة أو
تجاهلها . وكل دراسة للمجتمع الإسرائيلى لا بد لها
من التركيز على العلاقات المتبادلة والصلات الحيمة بين
إسرائيل والامبريالية العالمية .

(ج) إن الاستعاضة عن « الفروقات الإثنية » بمفهوم واسع
للتغير الاجتماعى معناه إغفال النزعات العنصرية المتأصلة
فى الصهيونية والبارزة فى أوساط المجتمع الإسرائيلى
بشكل صريح للغاية . وكيف لنا تجاهل تلك العنصرية
التي لا تستهدف العرب الموجودين فى إسرائيل فحسب ،
بل تتعداهم إلى التمييز ضد اليهود السفارديين والشرقيين
رغم كثرة عددهم وارتفاع نسبتهم إلى مجموع السكان ،
حتى إن الإسرائيليين أنفسهم ، ولا سيما كبار المسئولين
منهم ، يتحدثون فى مناسبات عديدة عن وجود « إسرائيليين
اثنين ، بدلا من إسرائيل واحدة » فهل يجوز للباحث أن
يغفل هذا الواقع الملىء بالتناقضات الإثنية واللغوية والثقافية

ويتعمى عن حقيقته ، لقاء إبراز المجتمع الإسرائيلي
في حالة مثالية تنشأ الهروب من الواقع والابتعاد عنه
بقصد تبريره أو تفسيره على نحو مغاير كل المغايرة
لمعطياته الراهنة ومواقفه العيانية ؟

٤ - ثمة اتجاه يميل إلى الاستخفاف بشأن الدوافع والبواعث الصهيونية
لكي ينتهي به الأمر إلى الأخذ بالاعتبارات المصلحية ،
وذلك على سبيل القول إن التناقضات المصلحية حالت مكان
التناقضات الإيديولوجية . فإذا كان يصدق مثل هذا القول على
فئات معينة من الشبان المولودين في ظل الدولة أو عشية قيامها ،
هل يعنى ذلك أن إسرائيل قد تخلت عن المبادئ الأساسية
الصهيونية لسياستها العليا ؟ من الصعب لنا التسليم بصحة الزعم
القائل إن إسرائيل يمكنها نزع الصفة الصهيونية عن نفسها ، عملاً
بشعار آفيري عن « إسرائيل بلا صهيونيين » ، أو بلا صهيونية .
إن إسرائيل تعتبر نفسها وليدة الحركة الصهيونية ، وثمرتها وجودها
في نصف قرن من الزمن ، فكيف لها أن تتخلى عن مقومات
وجودها وأسباب بقائها ، ولذا فإنه من المتعذر كلياً إغفال
الطابع الإيديولوجي السائد بالنسبة لدولة إسرائيل ومجتمعها .

هذه المآخذ على المنهجية الإسرائيلية في دراسة المجتمع - ويمكن
إضافة مآخذ أخرى إليها ، رغبة في تطويل الشرح وزيادة في الإسهاب
والتفصيل - تقودنا إلى طرح السؤال من جديد : كيف تتم لنا دراسة
المجتمع الإسرائيلي في واقعه الراهن ، بعناصره الثابتة والمتغيرة ، وعلى
مستوى بنيته الداخلية وتركيبه السكاني الفريد من نوعه ؟ أو ما هو المغزى
الذي تنطوي عليه تلك التناقضات العسكرفية واللغوية والثقافية والسياسية

والعقائدية بالنسبة للبحث في موضوع المجتمع الاسرائيلي ، ومن زاوية الوصول إلى فهم هذا المجتمع على نحو أفضل مما يقدمه لنا الباحثون المنتمون إليه ؟

وكما سبق لنا القول ، نحن لا يسعنا ترددات النظريات والمفاهيم التي يطلقها علماء الاجتماع والباحثون في إسرائيل دون تمحيصها وتفنيدها والكشف عن البواعث الكامنة خلفها والحركة لها . وهذا لا يعنى بالطبع أننا نصر على احتكار الفهم وإخضاعه لنوازع إرادتنا وسير تمنياتنا . إنما نحن نهدف إلى فهم المجتمع الإسرائيلي ، إلى دراسته ومعرفة أحواله وأطماعه ، وإلى الإلمام الصحيح بتركيبه وبنائه الداخلي ، دون إغفال التناقضات البارزة فيه ، وشريطة ألا نخرج بصورة لهذا المجتمع هي وليدة الرغبات والتمنيات القومية أو الانفعالية أكثر منها مرآة صادقة لواقعه وأبعاده الرئيسية .

بناءً على كل ما تقدم ، نرى اعتماد طريقة معينة في محاولة التعريف بالمعالم الرئيسية والبارزة للمجتمع الإسرائيلي ، دون إنكار المزايا والحسنات التي تتحلى بها الطرق الأخرى — كل طريقة منها في بابها . والطريقة التي سوف نسير عليها تفي بمتطلبات عديدة ، من علمية وقومية ، دون الاساءة إلى إحداها ، أو الانتقاص من حقه وتحميله فوق طاقته .

لقد اخترنا الانطلاق من أقوال وصفية ، وعبارات تقريرية عن المجتمع الإسرائيلي ، لكي نأخذ كل قول أو عبارة محاوين الرجوع به أو بها إلى إطار المعطيات الراهنة والمعلومات الثابتة ، وذلك على سبيل التحقق من صحته والتثبت من صدقه بالنسبة للواقع الإسرائيلي .

المنطلق الأول :

إسرائيل هي مجتمع من المهاجرين اليهود . فريد التوقف عند هذا القول

البديهي - على ما يبدو . فما هي علاقة هذا القول بالتركيب السكاني للمجتمع الإسرائيلي ، أو ماهو المغزى الديمغرافي لمجتمع المهاجرين هذا . وكيف أخذت تنظر إسرائيل إلى قضية الهجرة اليهودية في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ؟

المنطلق الثاني :

الحياة السياسية في المجتمع الإسرائيلي تتركز في الواقع على نظام يؤول بالنتيجة وعلى صعيد الممارسة العملية إلى نظام الحزب الواحد ؛ فالما باي كان ولا يزال الحزب الحاكم ، وصاحب السلطات الواسعة في اتخاذ القرارات وتحديد السياسة العليا للدولة . وهناك قول مؤداه ان جميع طرق السلطة في إسرائيل تؤدي إلى الما باي ، وتنبع منه بالتالي أو تصدر عنه .

لذا يحذر بنا التوقف عند قول من هذا النوع ، لكي نطرح السؤال بصيغة أخرى وكما يلي : أين تقع مراكز السلطة الفعلية في الكيان السياسي للمجتمع الإسرائيلي ، وما هو نصيب الحزب الاكثري الحاكم من مقدرات السلطة ومقاييد الحكم ؟

المنطلق الثالث :

إذا كان الاتجاه الغالب على المسرح السياسي والاجتماعي هو الاتجاه المعروف بـ " الصهيونية العمالية " (Labor zionism) ، فما هو الأساس العقائدي أو الايديولوجي الذي ينطلق منه الاتجاه المذكور ؟ أو ماهي الأفكار الجديدة ، التي تبناها الموقف الصهيوني العمالي لكي يضع مخططاته في ضوءها ، ويسترشد بمفاهيمها الرئيسية لتحديد سياسته العليا ورسم الخطوط الكبرى لتطبيقاته ؟

وبكلام لا يتخذ طابع السؤال أو يتسم بالاستفهام : إسرائيل مجتمع صهيوني

تفسيره عقيدة تنبع من مبادئ معينة ، وتقوم على قناعات بادية للعيان ،
وشديد الرسوخ في أذهان الصهيونيين .

المنطلق الرابع :

إن إسرائيل هي مجتمعٌ مازال يبحث عن هويته القومية أو اليهودية .
والمعضلة الإسرائيلية بالنسبة لهذا المنطلق تتلخص بالعبارة التالية :

« دولة الغيتو أم مجتمع حر ؟ »

كما تنطوي على الأبعاد التالية :

- ١ — ماهو دور العسكريين والمؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي ؟ وهل يمكننا إثبات القول بأن إسرائيل هي مجتمع عسكري ، أو يحكمه العسكريون ويسيطرون على مقدراته كافة ؟
- ٢ — ماهو حظ المجتمع الإسرائيلي من « الإسرائيلية » ، أو « اليهودية » ، إلى جانب صهيونيته ؟ وأين يقبع مغزى البحث الإسرائيلي عن الهوية القومية بالنسبة لمجتمع المهاجرين ؟

* * *

يبد أن المجال لا يتسع لتناول هذه المنطقات الأربعة بكل ما تستحقه من الشرح والتفصيل على صعيد الدراسة والتحليل . لذا فقد أثرنا الاقتصار على معالجة المنطلق الأول والثاني ، آمليين العودة في مناسبة أخرى إلى المنطقات الباقية . وهذا الحصر لا يعنى بالطبع إغفال البُعد الصهيوني الأساسي بالنسبة لظاهرة مثل المجتمع الإسرائيلي . بل سوف نتيح لأنفسنا التوقف عند المقومات والخصائص الصهيونية كلها أمكن ذلك ، ولا سيما في إطار الوضع الذي نشأ داخل المجتمع الإسرائيلي عقب حرب الأيام الستة وعدوان الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

وبما لا ريب فيه أن القضايا التي سوف نتناولها بالبحث والتحليل هي وثيقة الصلة بالتحويلات والأحداث التي شهدتها المجتمع الاسرائيلي، وطرأت على كيانه السياسي منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٧ وحتى الآن . مثلما أن تلك التطورات لم تنعكس على صفحة المجتمع الاسرائيلي والاتجاه العام لسياسة الدولة فحسب ، بل وصل تأثيرها إلى داخل الحركة الصهيونية العالمية وتبدى من خلال النشاطات والتحركات التي تمت على المسرح الصهيوني العالمي منذ حرب الأيام الستة .

القسم الثاني مجتمع المهاجرين اليهود

« إن دولة إسرائيل لا توجد لأجل ذاتها فحسب ، وليس من أجل أولئك اليهود الذين تجمعوا حتى الآن داخل حدودها . بل هي موجودة من أجل الأمة اليهودية ككل . لأنها الضمانة الأكيدة لوحدة الشعب اليهودي وبقائه على قيد الحياة . . . »

[الحركة الصهيونية العمالية: في مطامع شباط (فبراير) ١٩٧٠]

١ - التركيب السكاني : معطيات وامصائبات :

لكي نفهم المقصود من وراء قولنا « إن إسرائيل هي مجتمع مهاجرين » ،
يجدر بنا إلقاء نظرة على التركيب السكاني للمجتمع الإسرائيلي . وما
لا ريب فيه أن دراسة التركيب السكاني في إسرائيل تضعنا وجهاً لوجه
أمام ظاهرة أساسية هي من مقومات وجود الدولة والمجتمع في الصميم .
فالهجرة اليهودية منذ قيام إسرائيل اتخذت طابعاً مصيرياً بالنسبة للوجود
الصيوني فوق أرض فلسطين . ولذا يترتب على الباحث إمعان النظر في
المعطيات الديمغرافية للمجتمع الإسرائيلي ، علماً بأن الهجرة في الاصطلاح
الصيوني تؤلف وظيفة هامة من وظائف الأمن ، وأداة ضرورية
للتوسع والنمو .

سوف نتناول التركيب السكاني ، إذن ، من خلال عمليات الهجرة
الجماعية ورصيدها في نطاق المجتمع الإسرائيلي ؛ فالمعروف أن تلك الهجرة
أخذت منذ قيام إسرائيل تشهد تطورات حاسمة للغاية ، وبدأت عملياتها
تسير على قدم وساق بعد مبادرة السلطات الصهيونية إلى فتح الأبواب على
مصراعها - أي منذ شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ فصاعداً .

ولقد رأينا من الأسهل مجازاة التقسيم الذي يعتمد (ماتراس) في
دراسته عن التطور السكاني^(١) ، حيث يتسنى لنا بذلك تجزئة موضوع

(١) انظر المقال التالي :

Judah Matras - « The Jewish Population :
Growth, Expansions of Settlement and Changing
Composition », in : Integration and Development
in Israel (1970), op. cit., pp. 307 - 340

(م ٤ - المجتمع الإسرائيلي)

الهجرة اليهودية إلى اسرائيل وعلى نطاق جماعى واسع إلى الفترات والمراحل التالية :

- ١ - من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .
- ٢ - ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .
- ٣ - من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ .
- ٤ - من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ .
- ٥ - النصف الأول من الستينات (١٩٦١ - ١٩٦٥) .
- ٦ - ١٩٦٦ والنصف الأول من عام ١٩٦٧ .
- ٧ - في أعقاب حرب الأيام الستة وحتى أواخر العام الفائت (١٩٦٧ - ١٩٧٠) .

على أن يكون اعتمادنا الأساسى فى تحصيل الأرقام والمعلومات الإحصائية لكل مرحلة من هذه المراحل وفقاً على المصادر والمراجع الاسرائيلية دون سواها . وهذا أمر لا مناص منه كما يبدو .

* * *

١ - من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ :

عندما أخذت عملية الهجرة اليهودية تسير على نطاق جماعى واسع ، غداة إعلان قيام اسرائيل - وحتى أواخر عام ١٩٥١ - كان المعدل الشهرى لعدد القادمين الجدد قد بلغ حوالى ١٥ ألف مهاجر يهودى . وخلال أربع سنوات من تاريخ الدولة اليهودية وصل مجموع المهاجرين إلى ٦٨٧ ألف يهودى .

معنى ذلك ، أن هذا الرقم يتجاوز عدد السكان اليهود فى فلسطين عشية

قيام الدولة . بل على امتداد الفترة الزمنية للنشاطات التي مارسها الاستعمار الاستيطاني للحركة الصهيونية — أى طيلة فترة تتعدى خمسين عاماً أو أكثر .

لنأخذ بعض الأمثلة العينية للدلالة على حجم الهجرة واتساع نطاقها بالنسبة لمجتمع البشوف غداة إعلان قيام الدولة اليهودية في فلسطين :

— عام ١٩٤٩ وصل إلى اسرائيل ما مجموعه ١٠٠ ألف مهاجر من بولونيا بالإضافة إلى ١٢٠ ألف مهاجر من رومانيا .

— ومن صيف ١٩٤٩ حتى أواخر صيف ١٩٥٠ تمت العملية التي يسمونها بـ « عملية البساط السحري » ، نسبة إلى تهجير حوالى ٤٠ ألف يهودى من اليمن وليبيا .

— خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥١ تمكنت الأجهزة الصهيونية والسلطات الإسرائيلية من إنجاز عملية عمالة أطلقوا عليها تسمية « عملية عزرا ونحميا » (تيمناً بعودة أولئك اليهود القدامى من بابل تحت قيادة عزرا الكاتب ونحميا) . فقد حملت هذه الموجة الجديدة ، وفقاً للإحصائيات الإسرائيلية الرسمية ، الأعداد التالية من المهاجرين الجدد :

١٢٤ ألف يهودى من العراق .

٢٧ ألف يهودى من إيران .

ماهى الخصائص البارزة والعامة لهذه المرحلة الأولى من الهجرة الجماعية على عهد الدولة اليهودية ؟

— هناك نسبة مرتفعة جداً من يهود البلدان الشرقية (الشرق الأوسط) ، مما أدى بدوره إلى إحداث تغييرات

لا يستهان بها في التركيب والطابع العام للسكان اليهود .
(أ) بلغ عدد السكان اليهود عند نهاية عام ١٩٥١ ما مجموعه ١٤٠٤٠٠٠ نسمة ، يتوزعون كالاتي :

٣٥٪ جاءوا من البلدان الآسيوية : (العراق ، اليمن ،
إيران ، تركيا) .

١٤٪ قدموا من البلدان الإفريقية : (معظمهم جاء من
مراكش ، تونس ، الجزائر ، ليبيا) .

٥١٪ (أي معدل النصف) جاءوا من أوروبا
أو أميركا .

يقابل هذه النسبة الأخيرة ٩٠٪ من بلدان أوروبا
وأميركا خلال فترة الانتداب .

(ب) المواليد خارج اسرائيل كانوا يؤلفون ٧٥٪

منهم ٣٧٪ يتحدثون من أصول آسيوية أو إفريقية .

مقابل ٦٣٪ يتحدثون من البلدان الأوروبية والأميركية .

٢ - ١٩٥٢ و ١٩٥٣ :

حدث هبوط مفاجيء في تدفق المهاجرين اليهود ؛ فأصبح المعدل يوازي
نسبة ضئيلة جداً من مجموع السنوات الأربع الماضية .

هناك أقل من ٣٠ ألف يهودي وصلوا خلال السنتين . فاهي أسباب
هذا الانخفاض الهائل في اتساع نطاق الهجرة ؟

— هناك أسباب عديدة في نظر الاسرائيليين ، وأهمها ما يلي :

١ — المهاجرون المحتملون بين يهود أوروبا إمّا هاجروا كلهم إلى إسرائيل ، أو حالت القيود المفروضة دون هجرتهم من بلدان «للاستار الحديدي» .

٢ — المهاجرون المحتملون من البلدان الآسيوية والإفريقية غالباً ما عمدوا إلى تأجيل موعد الهجرة بسبب المتاعب الاقتصادية التي كانت تواجهها إسرائيل .

٣ — اقتراح سياسة جديدة تقوم على الانتقاء في توفير المساعدات المالية للمهاجرين .

٤ — الصعوبات التي اعترضت عملية استيعاب المهاجرين في السنوات الأولى ، مما حدا بالدولة إلى إتباع سلم الأولويات . فقررت إسرائيل منح الأفضلية أو الأولوية في نيل المساعدة إلى اليهود الذين يواجهون مشكلات تتعلق بسلامتهم الجسدية في بلدانهم الأصلية ويرغبون في الهجرة إلى إسرائيل .

وفي المرتبة الثانية من الأفضلية . جرى تخصيص المساعدات للعمال القادرين على الإنتاج وعائلاتهم .

ثم جرى في المرتبة الثالثة : تقديم المساعدات المالية إلى أولئك الأشخاص الذين قد يصبحون عالة اقتصادية على غيرهم في إسرائيل .

(أ) معدلات نسبية (١٩٥٢ — ١٩٥٣) .

٢٩٪ كانوا من مواليد أوروبا وأمريكا وأوكرانيا .

٢٨٪ من آسيا .

٤٢٪ من بلدان أفريقيا .

(ب) إن معظم الأوروبيين جاءوا من رومانيا ، وبعضهم جاء من بولونيا وبلغاريا .

ومعظم الآسيويين كانوا من إيران والعراق ، بينما جاء معظم الأفارقة من تونس ومراكش (أقلية من ليبيا) .

(ج) عام ١٩٥٢ كانت الزيادة الطبيعية عاملا له أهمية أكبر في نمو السكان من صافي الهجرة .

(د) سنة ١٩٥٣ كان عدد النازحين من إسرائيل يفوق عدد القادمين إليها .

(هـ) العدد الاجمالي للسكان في أواخر عام ١٩٥٣ بلغ ١٤٨٤٠٠٠

نسبة مواليد البلدان الأجنبية ٢٩٪

ومواليد إسرائيل : ٧١٪

(و) مواليد الخارج كانوا يتوزعون حسب الآتي :

٦٢٪ من أميركا وأوروبا وأوقيانيا .

٢٨٪ من بلدان آسيا .

١٠٪ من البلدان الأفريقية .

٣ — ١٩٥٤ — ١٩٥٧ :

بدأت الهجرة في الارتفاع مجدداً عند مطلع هذه الفترة .

وبلغ عدد المهاجرين لكل من السنوات الأربع كإيلي :

١٨٣٧٠	١٩٥٤
٣٧٩٤٧٨	١٩٥٥
٥٦٩٢٣٤	١٩٥٦
٧١٩٢٢٤	١٩٥٧
١٨٣٣٠٦	مجموع السنوات الأربع

ملاحظات :

(أ) عام ١٩٥٤ - ارتفاع في معدل الهجرة من شمال أفريقيا .
للسباب التالية :

— الاضطرابات السياسية هناك .

— التظاهرات المناوئة لليهود .

— تحسن الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل .

كما جعل العدد يزداد إلى قرابة ١٢ ألف يهودي ، ويستمر في الارتفاع خلال السنوات الثلاث التالية .

(ب) ١٩٥٦ — العدوان الثلاثي على سيناء ، ومغادرة اليهود المصريين لكي ينتقل قسم كبير منهم إلى إسرائيل .

(ج) خلال هذه الفترة (من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧) كان هناك ١١٤ ألف يهودي من البلدان الأفريقية هاجروا إلى إسرائيل ، وهم يؤلفون نسبة ٦٣٪ من مجموع الهجرة خلال الفترة المذكورة .

(د) الهجرة الأوروبية والآسيوية تبقى على معدل منخفض جداً ، فيما عدا ١٥٠٠ يهودي جاءوا من الهند ولاقوا صعوبات جمّة في إسرائيل (يهود الهند) .

(هـ) (١٩٥٦) - الهجرة من البلدان الآسيوية بقيت منخفضة المعدل ، فلم يأت سوى ٣٢٠٠ مهاجر (معظمهم من تركيا وإيران) .

حدث ارتفاع مفاجيء في الهجرة الأوروبية :

بولونيا - وهنغاريا (إلى درجة أقل) ترفع القيود المفروضة على هجرة اليهود .

٨٠٠٠ مهاجر من أصل أوروبي وصلوا تلك السنة .

(و) ١٩٥٧ هناك ٤٢ ألف مهاجر من يهود أوروبا (بولونيا - هنغاريا) وقلة بينهم من الاتحاد السوفياتي . وصلوا إلى إسرائيل خلال العام .

٤ - ١٩٥٨ - ١٩٦٠

بلغ مجموع القادمين ٧٢٤٠٠ مهاجر ، يتوزعون وفقاً للقارات التالية :

٦٤ ٪ من أوروبا وأميركا وأستراليا .

٣٦ ٪ من آسيا وأفريقيا .

خلال الفترة نفسها تسجل ارتفاع إضافي من ١١٢٠٠ سائح وزائر ، بحيث يفوق عدد المغادرين لإسرائيل .

وحصلت زيادة إضافية من ٣٧٠٠٠ مقيم غادروا إسرائيل علاوة عن العدد الوافد .

وعليه فقد نما السكان اليهود خلال هذه الفترة بحوالي ٤٦٥٠٠ نسمة بفضل الهجرة الصافية .

هنا نتوقف لاستخلاص بعض النتائج :

— خلال الفترة الممتدة من ١٤ آيار (مايو) ١٩٤٨ و ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ بلغ عدد المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل ٩٨١ ألف مهاجر؛ أى أكثر من ضعف الذين وصلوا طيلة ٢٩ عاماً من الانتداب البريطاني (١٩١٩-١٩٤٨) .

— لقد جاءوا من أكثر من ٤٠ بلداً ، ومن كل قارة فوق الأرض .

٥٣٪ من أوروبا والأميركتين (الشمالية والجنوبية) وأوتيانيا .

٤٧٪ من آسيا وأفريقيا .

وبلغ المعدل السنوى الإجمالى للولادات ٢٨٥ بالآلاف من السكان .

أما المعدل السنوى الإجمالى للوفيات فقد كان ٦٢ بالآلاف من السكان .

بينما وصل المعدل السنوى الإجمالى للزيادة الطبيعية إلى ٢٢٣ بالآلاف

من السكان .

لذا فقد ازداد عدد السكان اليهود بفضل ارتفاع الولادات على

الوفيات بمجموع قدره ٣١٢ ألف نسمة خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨

إلى ١٩٦٠ .

وارتفع عدد السكان من ٦٤٩.٠٠٠ إلى ١.٩١١.٠٠٠ أى بزيادة

نسبتها ١٩٤٪ .

ومن أصل هذه النسبة :

كانت ٦٩٪ عائدة لصافى الهجرة .

و ٣١٪ عائدة للزيادة الطبيعية فى السكان .

مؤشرات عامة :

— تضاعف عدد الأولاد تحت سن العاشرة أربع مرات تقريباً .

— وازداد عدد السكان اليهود من مواليد آسيا خمسة أضعاف .

— كما ازداد عدد السكان اليهود من مواليد أفريقيا ١٥ ضعفاً .

- نمّ تاهيل المناطق غير المستوطنة سابقاً بالسكان .
- ازداد عدد المستوطنات بنسبة ضعفين .
- وازداد عدد السكان الريفيين أربعة أضعاف تقريباً .
- النزوح من إسرائيل : هناك ١٢٩ ألف نسمة غادروا البلاد خلال تلك الفترة (١٩٤٨ - ١٩٦٠) أى بنسبة ٧٪ من العدد الإجمالي للمهاجرين .
- خلال الفترة الممتدة من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ إلى آيار (مايو) ١٩٦١ حصلت التطورات الآتية :
 - (أ) ارتفع عدد السكان اليهود في إسرائيل بنسبة قدرها ١٧٠٪ .
 - (ب) بينما ازداد سكان المستوطنات الجماعية والتعاونية بنسبة تقل عن ٤٠٪ (أى من ٤٠٠٠ إلى ٧٧٠٠ نسمة) .
 - (ج) وخلال هذه الفترة لإياها لم يكن النمو في عدد سكان المستوطنات الجماعية والتعاونية ليزيد عن معدل النمو المتضمن في النسبة الإجمالية لزيادة الطبيعية .
 - (د) أخذت حركة الكيبوتز تمر في أزمة صعبة ، إذ برز إخفاقها في النمو بشكل صارخ ، وأوشكت على الدخول في طور الانحلال والتفكك .
 - (هـ) للإجابة على السؤال المتعلق بأسباب هذا الركود والانتكاس في حركة الكيبوتز ينبغي التركيز على العلاقة القائمة بين أيديولوجية الكيبوتز من جهة ، وانحطاط المناخ الرياڤى الصهيونى ، في إسرائيل ، من جهة ثانية .
 - (و) والمعروف لدى المؤرخين الصهيونيين أن الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٧ هى التى شهدت أعظم توسع وازدهار لحركة الكيبوتز .
- إن النمو الذى طرأ على السكان اليهود منذ قيام إسرائيل يضعنا أمام

مشكلة استيعاب المهاجرين الجدد في المجتمع الصهيوني ، ويشير لدينا خلفية تلك المشكلة ؛ فقد طرأ تغير مذهل على تركيب الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من حيث الأصول الجغرافية والخلفيات الثقافية التي تحدد منها القادمون الجدد .

ويمكن القول إن ٩٠٪ من المهاجرين اليهود إلى فلسطين قبل قيام إسرائيل جاءوا من بلدان أوروبية . بينما ارتفعت إلى النصف تقريباً نسبة الذين هاجروا من بلدان آسيا وأفريقيا خلال السنوات الأولى لقيام الدولة اليهودية . فإذا كانت النتيجة ؟

— لقد أدت الهجرة الجماعية إلى إحداث تغيير جذري وسريع للغاية في تركيب السكان اليهود وفقاً للأصول الجغرافية والثقافية التي تحددوا منها . ففي عام ١٩٤٨ كان مواليد أوروبا يؤلفون ٥٥٪ من السكان، وعند نهاية ١٩٦٠ انخفضت نسبتهم إلى ٣٥٪ فقط .

وفي عام ١٩٤٨ كانت نسبة المواليد اليهود المتحدرين من آسيا وأفريقيا تقل عن ١٠٪ .

بينما ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٥١ إلى ما يزيد على ٢٥٪ .

ولا بأس من الاستعانة هنا ببعض الجداول البيانية لتقديم الأرقام والإحصائيات الأساسية .

الجدول رقم (١)

توزيع المهاجرين اليهود إلى فلسطين وإسرائيل وفقاً لبلد المولد (١٩١٩ - مايو (آيار) ١٩٦١)

ومن حيث العدد والنسبة المئوية

قارة المولد ١٩١٩ - مايو (آيار) ١٩٤٨				مايو (آيار) ١٩٤٨ إلى مايو (آيار) ١٩٦١			
العدد والنسبة المئوية المجموع		١٩٤٨ - ١٩٥١		١٩٥٢ - ١٩٥٤		١٩٥٥ - ١٩٦١	
اسم القارة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
المجموع	٤٥٢٠١٥٨	١٠٠	٦٨٤٤٢٠١	١٠٠	٥١٠١٩٣	%	٢٤٦٠١٩٥
أوروبا وأميركا	٣٨٥٠٠٦٦	%٨٩,٦	٤٦٠٨	٥٠,٣	١١٠١٨٧	%٢١,٩	٤٢٠٢١٠٣
آسيا وأفريقيا	٤٤٠٨٠٩	%١٠	٣٣٠٤٥٦	٤٩,٧	٣٩٠٩٧٨	%٧٨,١	٥٢٠٧١٤١
غير معروف	٢٢٠٢٨٣		١٨٠٧٧٤		٢٨		٦٢٦

١
٢
١

انظر المصدر التالي : Israel Census of Population, 1961, :
Demographic characteristics, part I, Introduction,
Chap. 3, pp. xx-xxi

الجدول رقم (٢)
توزيع السكان اليهود في إسرائيل حسب قارة المولد (*)

١٩٤٨ — ١٩٦٠

ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠	ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٧	ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١	نوفمبر (أشهرين الثاني) ١٩٤٨	مكان الولادة
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	المجموع لكل الأمكنة
٣٧٠١	٣٣٠٤	٢٥٠٢	٣٥٠٤	إسرائيل ...
١٥٠٩	١٦٠٨	٢٠٠٦	٨٠١	آسيا ...
١١٠٩	١٢٠٤	٧٠٠	١٠٧	أفريقيا ...
٣٥٠١	٤٧٠٤	٤٧٠٢	٥٤٠٨	أوروبا وأميركا ...

جدول رقم (٣)
هجرة النصف الأول من السنين (١٩٦٠ — ١٩٦١)

السنة	عدد المهاجرين	من آسيا وأفريقيا ٪	من أوروبا وأميركا ٪
١٩٦١	٤٧٠٦٣٨	٤٧٠٣	٥٢٠٧
١٩٦٢	٦١٠٣٢٨	٧٨٠٥	٢١٠٥
١٩٦٣	٦٤٠٣٦٤	٦٩٠٣	٣٠٠٧
١٩٦٤	٥٤٠٧١٦	٤١٠٨	٥٨٠٢
١٩٦٥	٣٠٠٧٣٦	٤٧٠٣	٥٢٠٧
المجموع ...	٢٥٨٠٧٨٢		

• انظر 91 , p. Statistical Abstract of Israel 1968

(*) راجع المصدر التالي (SAI (Statistical Abstract of Israel) 1962, No. 13, Part B, Table 16, p. 51

بلغ المعدل السنوى : ٥٠ ألف مهاجر إلى إسرائيل .
وحصل ارتفاع فى نسبة المهاجرين من آسيا وأفريقيا .
كما طرأ ازدياد نسبى على عدد القادمين من بلدان أوروبا وأميركا
بمجموع سكان إسرائيل }
١٩٦٠ ١٩٦٥
١٩١١٢٠٠٠ ٢٢٣٠٢٠٠٠

٦ — من ١٩٦٦ إلى منتصف ١٩٦٧ :

تتصف هذه الفترة بظاهرتين لهما أبلغ الأهمية فى إطار الأحداث
اللاحقة : اشتداد أزمة البطالة داخل إسرائيل ، وانخفاض معدل الهجرة
اليهودية إلى إسرائيل — قبيل عدوان الخامس من حزيران
(يونيو) ١٩٦٧ .

أخذ الهبوط فى عدد القادمين يظهر بشكل بارز منذ عام ١٩٦٥
فصاعداً . وبلغ عدد المهاجرين الوافدين إلى إسرائيل خلال تلك السنة
٢٨٧٩٥ نسمة . فلو أضفنا إلى هذا الرقم حصيلة الفئة التى تدعوها المصادر
الإسرائيلية والصهيونية بـ

(أ) المقيمين بصورة مؤقتة .

(ب) السامحين الذين قرروا الإقامة والتوطن فى البلاد ، لارتفاع
المجموع إلى ٣٣٠٩٨ مهاجراً . (هناك مصادر أخرى تعتبر الرقم
الصحيح ٣٠٧٢٦) .

أما بالنسبة لعامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، فإن الجدول التالى يبين توزيع
الفئات القادمة بالأرقام :

السنة	المجموع	المهاجرون	السائحون	أصحاب الإقامة المؤقتة
١٩٦٦	١٨٥١٠	١٣٦١٠	٢٣٤٨	٢٥٥٢
١٩٦٧	١٨٠٦٥	١٢٢٧٥	٢٢٠٣	٣٥٨٧

ولا بد لنا من التوقف قليلا عند أزمة البطالة التي اجتاحت إسرائيل والركود الذي أصاب حركة البناء . وكيف انعكس ذلك كله على أوضاع المهاجرين الجدد ، مثلما أدى إلى انخفاض معدل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

فالمؤشرات التي نتوخى استخدامها في سبيل تعيين الملامح البارزة للوضع السائد آنذاك داخل إسرائيل تتناول المجالات الآتية :

(أ) نسبة أصحاب المهن الحرة من مجموع الهجرة :

١٩٦٤/٦٥ أصحاب المهن الحرة يؤلفون نسبة ٢٣٪ من مجموع الهجرة

„ „ 7/356 „ „ „ „ 77/1970

• • ١٠٥١ • • • • ٦٧/١٩٦٦

من نيسان (أبريل) إلى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ - انخفاض

في نسبة أصحاب المهن الحرة = ٩٠٪

(ب) الاستيعاب في المستوطنات الزراعية :

٦٥/١٩٦٤ ٢. من مجموع المهاجرين نوزعوا على الكيوتوات

• • • • • 1259 77/1970

• • • • • ٤١٤ ٦٧/١٩٦٦

أبريل (نيسان) - ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٧ ٤٧٤ من مجموع
المهاجرين توزعوا على الكيوتوات

(ج) انخفاض حركة العمل في الصناعات المنتجة للبناء (صناعة الأسمنت) حيث يستوعب حقل البناء ٣٨ ألف عامل (دون الأشغال العامة).

وتستوعب الصناعة والخدمات المنتجة لأعمال البناء ٥٥ ألف عامل (هـ)

(د) ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل قبيل عدوان حزيران (يونيو) مباشرة
(١٣٪ من القوة العاملة) :

١٩٦٤	٢٩٠٠٠	٣٠٪	نسبة البطالة في القوة العاملة
١٩٦٥	٢٣٢٠٠	٣٦٪	
١٩٦٦ (١)	٤٤١٠٠	٤٧٪	
١٩٦٦ (٢)	٥٢٨٠٠	٥٦٪	
١٩٦٦ (٣)	٨٤٩٠٠	٨٩٪	
١٩٦٦ (٤)	٩٩١٠٠	١٠٣٪	
١٩٦٧ (١)	١١٦١٠٠	١٣٠٪ (٥٥)	

مفارقة : — انخفاض الهجرة من الأسباب التي أسهمت في تأزم الحالة الاقتصادية وتضخم مشكلة البطالة .

— وانتشار البطالة بدوره كان سبباً لانخفاض الهجرة .

(٥) راجع مجلة «ذي اسرائيلي ايكونوميست»، آذار (مارس) ١٩٦٧ (المجلد ١٣ عدد ٣)

س ٦٢ .

(٥٥) Bank of Israel, Annual Report 1966, p. 233

صحيفة « لامرحاف » الاسرائيلية : ١٩٦٩/٣/١

الراحلون والقادمون خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧

الراحلون	القادمون	
٧٥٧٩٣	١٥٥٧٣٠	١٩٦٦
١٠٥٥٢٩	١٤٥٣٢٧	١٩٦٧

المهاجرون الوافدون من آسيا :

من ١/١/١٩٦٤ إلى ٢١/١٢/٦٧ ١٥٥٧٨٦ مهاجراً .

السائحون الذين تحولوا إلى مهاجرين :

من ١٩٤٨ - ١٩٦٣ : ١٧٥٦١٧

من ١٩٦٤ - ١٩٦٧ : ٨٥٩١٦

وبلغ مجموع المهاجرين الذين جاءوا بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ : ١٢٢٥١٦٤ مهاجراً ، يتوزعون كالتالي :

١٩٦٤ - ٥٦٥٨٤٦

١٩٦٥ - ٣٣٥٠٩٨

١٩٦٦ - ١٨٥١٠

١٠٨٥٤٥٤

٧ - الهجرة منذ حرب الأيام الستة :

في الثامن من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ صرح فاطق بلسان الوكالة اليهودية في القدس أن عدد المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال السنة المنتهية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ قد بلغ ما مجموعه ٣٦٥٨٣٦ مهاجراً . أي أن السنة المشار إليها شهدت زيادة بنسبة ٣٠٪ عن سابقتها (حوالي ٢٥ ألف مهاجر من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨) .

(م . - المجتمع الاسرائيلي)

والجدول التالي يبين المعلومات والإحصائيات الأساسية بالنسبة لكل من السقتين المذكورتين :

من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨ :

عدد المهاجرين	نسبة الأوروبيين والأميركيين	الاطباء	المهندسون
حوالي ٢٥ ألف مهاجر	٣٩٪	٢٧٨	٣٥١

من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩ :

عدد المهاجرين			
٣٦٧٣٦	٤٧٪	٥٠٠	٥٠٠

٦١٣٣ مهاجراً من كندا والولايات المتحدة
٢٦١٠ مهاجراً من أميركا اللاتينية

ثم تؤكد معلومات مكتب الإحصاء المركزي أن الهجرة اليهودية من كندا والولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل قد ارتفعت عام ١٩٦٩ بنسبة ٥٠٪ عن الأعوام السابقة .

وربما كان من المفيد هنا إيراد الإحصاءات التي نشرها المكتب المركزي في إسرائيل بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٠ :

٢٩٧٧٠٠٠	عدد السكان في إسرائيل حالياً
٢٥٤٢٠٠٠	عدد اليهود بينهم
٤٣٥٠٠٠	السكان غير اليهود
٣٠ بالمائة	نسبة يهود إسرائيل إلى مجموع اليهود في العالم
حوالي ٢٠٠ ألف يهودي	عدد اليهود الذين غادروا إسرائيل منذ ١٩٤٨

هذا بالإضافة إلى المعلومات الإحصائية التالية :

- نصف عائلات إسرائيل تملك أجهزة للتلفزيون
- نسبة الثلث من العائلات : جهاز هاتف
- نسبة ١٤ ٪ : لديهم سيارات
- الأميون يؤلفون ١٠ ٪ من مجموع السكان

متوسط الحياة في إسرائيل

عند اليهود :

٧٠ سنة للرجال

٧٣ سنة للنساء

بين العرب :

٦٩ سنة للرجال

٧١ سنة للنساء

(يقولون إن متوسط الحياة عند العرب في إسرائيل هو أكبر منه عند العرب خارج إسرائيل) .

الوفيات (١٩٦٩)

مجموع الوفيات ١٨ ألف شخص

منهم ٣ آلاف ماتوا بالسرطان

و ٨ آلاف بسبب أمراض القلب والشرابين

و ٣٤٠ شخصاً من جرّاء حوادث السيارات

الزواج والطلاق

تم في إسرائيل خلال العام المذكور ٢٤ ألف زواج
مقابل ألف حالة طلاق (*)

ولكى نفهم الدلالة الحقيقية التي تنطوي عليها الهجرة اليهودية بالنسبة لوجود المجتمع الصهيوني وضمان استمراره على قيد الحياة والنمو والتوسع ،
يجدر بنا النظر إلى هذا الموضوع الحيوى على الصعيد الإسرائيلى من زاوية
النشاط والتحريك الصهيونى فى أعقاب عدوان الخامس من حزيران
(يونيو) ١٩٦٧ .

ففى التقارير والمؤتمرات الصهيونية تطالعنا الأبعاد الفعلية والنوايا
التوسعية على خير وجه وأصدق صورة . كما يتجلى الموقف الإسرائيلى
الرسمى فى إصراره على الهجرة اليهودية من البلدان الغربية عبر الأقوال التى
وردت على لسان ليفى أشكول خلال الربع الأول من عام ١٩٦٨ ؛ فقد
خاطب يهود العالم الغربى بالكلام التالى :

« إن يهود العالم الغربى فى ذمتهم صك دين ينبغى تسديده الآن .
ولقد كان من البديهى بالنسبة لليهود الموجودين فى أنحاء أخرى
من العالم أن يعنى الانتماء إلى حركة عقائدية قبولهم بالتزامات
شخصية . لكن اليهود الغربيين لم يفوا بتعهدهم . مما أدى إلى
قيام عائق حرج فى إسرائيل ، وقد يتحول الأمر إلى كارثة ،
ما لم يطرأ تغير أو تبدل على الوضع . فإذا لم نبادر إلى القيام
بجلب المزيد من اليهود إلى إسرائيل ، نكون بذلك قد خسرنا
إحدى المعارك الحاسمة للغاية ... ويجب أن نملك الشجاعة على
مخاطبة يهود العالم أجمع بقولنا إن الألم هو السبيل إلى نيل
الوطن » .

(*) نقلا عن صحيفة « النهار » البيرونية : ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٠ ص ٦

٢ - الهجرة في ميزان الأمن والتوسع

« إن أعلى أمنية عندى وأعزها هى : عندما أرى إسرائيل فى يوم من الأيام مأهولة بثلاثة ملايين من السكان اليهود » .
(بن غوريون : عند حائط المبكى فى حزينان (يونيو) ١٩٦٧) .

« ثمة دولة يهودية كبرى اليوم قيد الوجود ، وهى تبحث عن شعبها ، وتفتش عن الذين ينشدون التوطن والعيش فى إسرائيل . وعندما يصبح تعداد إسرائيل ما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين يهودى ، فلا شئ يمكنه أن يخيفها أو يهدد حقيقة وجودها » .

(الجنرال اسحق رابين ، فى تصريح أدلى به بمدينة برن - سويسرا - ١٩٦٧) .

« إن ما نحتاجه لإسرائيل بصورة ماسة هو هجرة جماعية من اليهود . وينبغى لنا مضاعفة عددنا قبل نهاية القرن الحالى »
(لىنى أشكول : القدس فى شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧) .

« لو أن تعداد إسرائيل اشتمل على مليون إضافى من اليهود ، لأمكن دون ريب تجنب حملة سيناء وحرب الأيام الستة » .
(غولدا مائير فى خطاب لها ببلدة كفار سابا ، حزينان (يونيو) ١٩٦٨) .

« إن احتمال دولة إسرائيل على عدد كبير من العرب عقب حرب حزينان - يونيو - ١٩٦٧ يشكل خطراً حقيقياً بالنسبة لمستقبل بلادنا » .

(موشيه دايان فى تصريح الى مجلة (لوك) الأمريكية ، نيسان (أبريل) ١٩٦٨) .

« الاحتفاظ بكل من نابلس والخليل هو أمر مرهون بالهجرة واستقدام مائة ألف يهودى من الخارج الى إسرائيل هو أسهل بكثير من شن الحرب ضد العرب » .

(زيراخ فارهنتيغ ، وزير الأديان الاسرائيلى ، فى القدس (نيسان - ابريل - ١٩٦٨) .

إن الأقوال والتصرّيات التي أوردناها على لسان الزعماء والقادة الإسرائيليين ليست بحاجة إلى الشرح أو التعليق ؛ فهي تقدم الدليل الساطع والقاطع على الأهمية الحيوية للهجرة اليهودية في ميدان التوسع الصهيوني تحت ستار الأمن والعلامة الإقليمية . وإذا ما اعتبرنا المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً للمهاجرين اليهود ، فإن الهجرة تكتسب طابع الأهمية القصوى لكي تتحول بدورها إلى أداة فعلية لتنفيذ الغزو وتحقيق الأطماع التوسعية .

وما علينا سوى متابعة الآراء والمناقشات التي شهدتها أوساط الحركة الصهيونية في إسرائيل والخارج عقب حرب الأيام الستة ، لكي نقف على طبيعة الهجرة اليهودية وأبعادها الحقيقية ، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها والمخططات المرسومة لها .

لذا نكتفي هنا باعتناء التقرير المرفوع من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية إلى المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (القدس : حزيران — يونيو — ١٩٦٨) .

فقد جعلت دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية — المنظمة الصهيونية عنوان تقريرها المرفوع إلى المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١) كما يلي : كيف نحمل اليهود على الاستيطان في إسرائيل ؟ ، وبكلام آخر ، كيف نحمل اليهود على الهجاء إلى إسرائيل ، وكيف نجعلهم يعربون عن رغبتهم بالتوطن في إسرائيل من خلال عملية الهجرة ؟ ويسجل التقرير المذكور هبوطاً في عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل طيلة الفترة الفاصلة بين المؤتمر

(١) The Jewish Agency - The World Zionist Organization Executives :-
REPORTS submitted to the 27th Zionist Congress,
(Jerusalem : June, 1968).

الصهيوني السادس والعشرين (١٩٦٤) والمؤتمر السابع والعشرين (١٩٦٨) .
إذ يبلغ عدد المهاجرين للأعوام الثلاثة (١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦) - كما مر معنا أعلاه - ما مجموعه ١٦٤ و ١٢٢ مهاجراً يهودياً .

والسبب الكامن وراء هذا الهبوط يرجع في نظر التقرير إلى كون أولئك اليهود الذين كانوا يحتاجون إلى ملجأ وملأذ ويعتبرون أن إسرائيل تؤمن لهم هذه الحاجة ، قد جاؤوا إليها بالفعل ، . نعم ، هناك ما ينيف على ثلاثة ملايين يهودى من الذين ما زالوا بحاجة إلى الملجأ الإسرائيلي ، لكن هؤلاء لا يستطيعون المجيء . وما من أحد يدري متى سوف تتاح لهم فرصة المجيء . غير أن اليهود الذين يستأثرون باهتمام الصهيونية ينتمون إلى تلك الفئة التي ليست في حاجة إلى ملجأ ولا تعاني صعوبة في مغادرة البلدان التي تقيم فيها . والمشكلة التي تواجه الحركة الصهيونية هي في كون هؤلاء اليهود الغربيين ، لا يشعرون بأية حاجة للخلاص الشخصي في طريق المجيء إلى إسرائيل ، فقد بلغ مجموع المهاجرين من البلدان الغربية ٨٥ ألف يهودى من أصل ١٣٠٠٠٠٠٠٠ قادم جديد استوطنوا دولة إسرائيل منذ ١٩٤٨ : (٢) وتبلغ المشكلة ذروة الحدة في الوجدان الصهيوني متى عرفنا - على حد قول التقرير - بأن حرب الأيام الستة وما ولدته من اندفاع لا مثيل له في الحاس لإسرائيل ، ومن تأييد متعاطف لدى يهود العالم لم تحدث أى تغيير ملموس في ميدان الهجرة ؛ فالعطف على إسرائيل وجد تعبيرة في المساعدات المالية التي لم يشهد التاريخ الصهيوني مثيلاً لها ، وحركة المتطوعين التي جاءت بحوالي ٧ آلاف من الشبان إلى إسرائيل لم تكن حصيلتها سوى ما يتراوح بين ٦٠٠ و ٥٠٠ متطوع قررروا البقاء بصورة دائمة . أما الهجرة اليهودية من بلدان البحر والصحراء خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ إلى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فقد وصل مجموعها إلى ٩٠٥ و ٢٨ مهاجر ويتضمن هذا الرقم :

(٢) راجع التقارير المشار إليها ص ٥٢

الأشخاص المقيمين بصورة مؤقتة والسائحين الذين استوطنوا في إسرائيل ، إلى جانب المهاجرين . وبلغ عدد السائحين الذين قرروا الإقامة الدائمة في إسرائيل للفترة الواقعة بين ١٩٦٤ و كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ ما مجموعه ٨٩١٦ سائح . بينما بلغ عدد المهاجرين القادمين من آسيا منذ مطلع ١٩٦٤ حتى ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ ما مجموعه ١٥٧٨٦ مهاجر (٣) .

فكيف عمدت الصهيونية إلى صياغة المشكلة في ضوء التحديثات الجديدة وبوحي من الهبوط الذي طرأ على معدل الهجرة في السنوات الأخيرة ؟ يقول التقرير الذي أعدته دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية ما يلي نصه بالحرف الواحد :

« إن المسألة الحساسة التي تواجهنا هي في كيفية توطيد المناطق المحررة حديثا باليهود ، في وقت نجد اليهود المقيمين في بلدان يمكن الخروج منها غير راغبين بالهجرة إلى إسرائيل بغية الاستيطان . إن هذه المسألة كانت ملحة حتى ما قبل حرب الأيام الستة . نظراً للهبوط الشديد في الهجرة القادمة من البلدان الأخرى . وهي اليوم أكثر منها إلحاحاً ، بعد أن تم تحرير تلك المناطق من أرض إسرائيل الواقعة على الضفة الغربية من نهر الأردن ؛ فليس هناك من نصر سياسي أو إعلان بالضم يستطيع تحويل هذه المناطق إلى مناطق يهودية ما لم يجر توطيد اليهود فيها ، (٤) .

ولقد تقدمت الحركة الصهيونية من خلال المناقشات التي دارت حول موضوع التهجير على نطاق أوسع بالعديد من المقترحات ؛ فجاء

(٣) جميع الأرقام الواردة أعلاه مأخوذة من التقرير نفسه ، ص ٦٠ - ٦١

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢ - ٥٣

التقرير الذى نحن بصدده ليصنف تلك المقترحات إلى فئتين : صهيونية ويهودية عامة .

فالمقترحات التى تندرج تحت الفئة الصهيونية تتضمن موقفاً مزدوجاً على النحو الآتى : (أولاً) يجب على كل صهيونى أن يلزم نفسه فى تزويد أولاده بتربية يهودية تامة ومتكاملة ، بحيث يتعدى إحساس الفرد بيهوديته مسألة الاكتفاء بتقديم المساعدات المالية . إن بقاء اليهود كوحدة مميزة هو عرضة للخطر بدون التربية اليهودية أو الحفاظ على طريقة يهودية فى الحياة داخل البيوت . (ثانياً) يجب الاشتراط على كل يهودى يريد الانضمام إلى الحركة الصهيونية ، أو يرمى إلى احتلال منصب داخل هذه الحركة بأن يقوم ببذل جهد حقيقى على سبيل الاعداد لاستيطانه فى إسرائيل ، وعلى أقل حدٍّ بغية إعداد أبنائه للهجرة فى وقت مبكر أو متأخر .

أما المقترحات ذات الطابع اليهودى العام فقد تركزت على الضرورات التالية :

(أ) يجب تعريف كل فرد يهودى بالمشكلات التى ينطوى عليها بقاء اليهود كشعب مميز .

(ب) مكافحة الانصهار والاندماج .

(ج) الطابع الحيوى فى ضمان أمن إسرائيل .

(د) الحاجة إلى توطين دولة إسرائيل .

(هـ) الالتزام بالمساهمة فى المعرفة والمعلومات التقنية فى خدمة مصالح

إنماء الدولة وتطويرها . (٥)

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٣

ومن الواضح أن جميع هذه المقترحات على الصعيد اليهودي العام تهدف في الدرجة الأولى إلى حمل كل فرد يهودي على الإحساس المتواصل بواجبه نحو الاستيطان في إسرائيل ؛ فهي تدعو إلى توعية اليهود الذين ليسوا صهيونيين بصفة رسمية على ضرورة ممارسة واجباتهم في تزويد أولادهم بالمبادئ الصحيحة لليهودية وتنشئتهم على الطريقة اليهودية في الحياة .

على أن المشكلة التي تواجهها الحركة الصهيونية بمخاضها العالمي والإسرائيلي لا تنحصر في كيفية استقدام المزيد من المهاجرين ، بل تتعدى ذلك إلى توطين القادمين الجدد واستيعابهم ، وإلى تأمين مجالات الاستخدام والعمل لهم على النحو المتلائم مع مؤهلاتهم وخبراتهم ؛ فقد اعترف تقرير دائرة الهجرة بما يلي : « إن تخطيط الاستيعاب يجب أن يوضع على المستوى نفسه من التخطيط للأمن القومي . والهجرة هي في السياق الأخير وظيفة من وظائف الأمن ،^(٦) .

وعلاوة على ذلك فإن نسبة المهاجرين من بلدان البحر البعيدة سجلت ارتفاعاً بطيئاً في السنوات الأخيرة ، مما شجع الهيئات الصهيونية على الاتجاه صوب تلك البلدان كمصدر لاستقدام المهاجرين إلى إسرائيل . فقد اعتبر التقرير المرفوع من دائرة الاستيعاب إلى المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين أن هذا الاتجاه حريٌّ بأن يشدد عليه ، وذلك للأسباب الآتية :

(أ) إن مصادر الهجرة في بلدان الضيق قد تضائلت .

(ب) هناك بلدان معينة من هذه الفئة ، وهي تملك مخزوناً وفيراً من المهاجرين المحتملين ، أقدمت على إغلاق جميع أبواب الخروج ، في الوقت الحاضر على الأقل .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

(ح) إن الوضع الجغراسي والديموغرافي (السكاني) في دولة إسرائيل عقب حرب الأيام الستة يضفي أهمية حيوية على الطاقة البشرية المتزايدة .

(د) هناك ٨ ملايين يهودي في بلدان البجوحة . وهؤلاء لا تخضع هجرتهم إلى أية قيود ، بينما يعتبر من المسائل الجوهرية حضورهم إلى إسرائيل واستيطانهم فيها .

(هـ) إن بلدان البجوحة تؤلف في ظل الظروف الراهنة وبشكل فعلي المصدر الوحيد لدى إسرائيل لاستجلاب المهاجرين العتيدين (٧) .

فالملاحظ ، مثلا ، من الإحصاءات الواردة في تقارير دوائر الوكالة اليهودية أن نسبة المهاجرين من بلدان البجوحة للفترة الممتدة من ١/٤/٦٧ إلى ٣١/١٢/٦٧ قد تضاعفت عما كانت عليه للسنة المالية ١/٤/٦٤ إلى ٣١/٣/٦٥ ، إذ ارتفعت من ٨٧ بالمائة إلى ١٨٩ . . / . ويؤكد تقرير دائرة الاستيعاب أن حصة المهاجرين من بلدان الضيق قد ازدادت سنة بعد سنة حتى بلغت نسبتها قرابة ٤٠ بالمائة من الرقم الإجمالي للسنة المالية ١٩٦٦ / ١٩٦٧ ، وتجاوزت هذه النسبة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ . والحديث عن النشاط الصهيوني في حقل التهجير اليهودي إلى إسرائيل يقودنا إلى الخطوات المتخذة في حقل تنظيم الهجرة خلال عام ١٩٦٨ .

د الساطة العليا للهجرة والاستيعاب ،

ترجع فكرة إنشاء ساطة عليا إلى ما قبل عدوان الخامس من حزيران (يونيو)؛ ففي مطلع سنة ١٩٦٧ قررت « لجنة التنسيق ، المشتركة بين حكومة إسرائيل

واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية — الوكالة اليهودية لإنشاء سلطة أو هيئة مشتركة لشئون الهجرة والاستيعاب ، تتألف عضوية هذه الهيئة من أربعة وزراء يمثلون حكومة إسرائيل ، وأربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . بينما يرأس الهيئة رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة وينوب عنه وزير العمل . أما المهمات التي تضطلع بها هذه الهيئة فهي التالية :

- ١ - وضع صيغة للسياسة المتبعة في حقلي الهجرة والاستيعاب .
- ٢ - الإشراف والسيطرة على مختلف الهيئات التكوينية التي تُعنى بشئون المهاجرين .

- ٣ - إعداد مسودة لمشروع استيعاب ٢٠ ألف أسرة مهاجرة ، وهو المشروع المعروف بـ « مشروع تشجيع الهجرة » ،^(٨)

وتؤكد المصادر الصهيونية أن الهيئات المسؤولة عن شئون الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بدأت في زمن مبكر عملية تقصى النواحي المتعددة للهجرة من بلدان البجوبة ؛ فال مؤتمر الصهيوني السادس والعشرون (١٩٦٤) اتخذ القرارات التالية :

« يكرر المؤتمر قرار المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرين بصدد الحاجة إلى استصدار تشريع خاص في إسرائيل يتناول مسائل الهجرة من جميع البلدان . وينبغي لهذا التشريع أن يؤمّن تنازلات في نقل رؤوس الأموال ورسوم الاستيراد وضرائب الأملاك والمنافع الاجتماعية . فال مؤتمر يعتبر المشكلة جدية باهتمام خاص ومامح ، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية أن ترفع إلى الدورة القادمة التي تعقدها لجنة العمل (المجلس الصهيوني العام) تقريراً يتضمن نتائج عملها » ، (٩) .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٦٤

(٩) نقلاً عن المصدر نفسه ، ص ١٣٤ - ١٣٥

وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، بعد حرب الأيام الستة ، عادت قضية الهجرة من بلدان البحبوحة إلى الظهور من جديد في ظل الأوضاع التي أوجدتها الحرب ؛ فسارعت كل من الحكومة والوكالة اليهودية إلى تأليف لجنة مشتركة لكي تقوم بصياغة المقترحات العملية الكفيلة بتشجيع الهجرة . وجاءت النتائج التي توصلت إليها اللجنة المذكورة ورفعتها على شكل توصيات إلى الهيئة العليا للهجرة والاستيعاب لتنص من جديد على النتائج التي وردت بصورة مماثلة من حيث الجوهر في الكراس الذي أصدرته الدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ تحت العنوان التالي « الخطوط الموجهة لقانون يشجع استيعاب المهاجرين إلى إسرائيل » .

وفي مطلع عام ١٩٦٨ كانت اللجنة المشتركة قد فرغت من وضع اللسات الأخيرة على « مشروع قانون لتشجيع الهجرة (١٩٦٨) » ، لكي يعرض على الكنيست في دورته القادمة . فالقانون الجديد صيغ تمشياً مع توصيات اللجنة بحيث يتضمن مختلف التسهيلات المقدمة إلى المهاجرين الجدد في حقول نطاق رسوم الجمارك وضريبة الدخل وضرائب الأملاك . والاستخدام والإسكان والافعاش الاجتماعي والتعليم والمساعدات الإنشائية للمهاجرين . وينص هذا القانون على منح المهاجر الجديد مركزاً ممتازاً لفترة مدتها ثلاث سنوات من تاريخ وصوله إلى البلاد . وفي حقول لها أهمية أولية بالنسبة إلى دمج المهاجر وأفراد عائلته . أما التسهيلات التي يقدمها فإنها تشمل الإسكان على أساس الإيجار وثلاث سنوات من التعليم الثانوي أو الدراسة في مؤسسات التعليم العالي ، بالإضافة إلى إعفاء لا يستهان به من ضريبة الدخل . والغاية التي يرمى إليها « مشروع تشجيع الهجرة » ، هي إزالة الصعوبات التي تعترض سبيل الدمج الناجح للمهاجرين الجدد إلى إسرائيل .

وعلى الصعيد التنظيمي في تنسيق العمل بين الدوائر التي تعنى بشئون الهجرة والاستيعاب تم منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ دمج وظائف الدوائر الثلاث التالية

دائرة الهجرة ودائرة الاستيعاب والدائرة الاقتصادية — في دائرة واحدة تشمل الحقول الثلاثة وتعرف بـ « دائرة الهجرة والاستيعاب » .

لكن هذه الترتيبات والخطوات المتخذة على سبيل تشجيع الهجرة اليهودية من البلدان الغربية إلى إسرائيل لم توفر على الحركة الصهيونية مثونة لإحياء الخلافات القديمة في الرأي حول الوسائل الفعالة والكفيلة بتأمين القدر الكافي من الطاقة البشرية التي تحتاجها إسرائيل ؛ ففي مطلع سنة ١٩٦٨ تقدم يعاقوب تزور ، رئيس المجلس الصهيوني العام ، باقتراح يدعو إلى فصل اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وشدد على الحاجة إلى قادة صهيونيين جدد في الدياسبورا . ومع قيام « حزب العمال الإسرائيلي ، (Miflegot Haavoda Haisraelit) في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، نتيجة لدمج الأحزاب الثلاثة ، « الماباي ، و « أحداث هاغفودا ، و « رافي ، أخذت الأصوات ترتفع من جديد منادية بانتزاع مسئوليات الهجرة والاستيعاب من أيدي الدوائر المختصة في الوكالة اليهودية وتركيزها في هيئة واحدة . تخضع لسيطرة البرلمان الإسرائيلي .

فقد نشر الكاتب دانيال بلوخ مقالا طويلا في صحيفة « دافار » ، (٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨) دعا فيه إسرائيل إلى إنشاء « سلطة مركزية للهجرة » لكي تعمل على تسهيل وتبسيط العملية الكاملة لاستيعاب المهاجرين من البلدان الغربية . (١٠) واعتبر أن تقديم التسهيلات الضريبية والجركية لا يكفي . كما أنه لا يجوز الاكتفاء بمجرد توجيه الانتقاد إلى المسؤولين الذين على صلة مباشرة بالمهاجرين .

أما التغيير المطلوب فيكون بإحداث « عنوان واحد » يتجه إليه المهاجر و « إزالة الإجراءات المزدوجة والمعلومات المضللة » . وذلك يتم عن

(١٠) انظر « الجويش أوبزورفر » ، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، ص ١٦

طريقين : إما أن يُعهد بكل مهاجر إلى مشول يعتنى له بجميع شؤنه، ويقوم بإنجاز الترتيبات لدى المكاتب والسلطات المشولة ، أو أن يتم تركيز السلطات كلها تحت سقف واحد . ويعتقد كاتب المقال بأن تحقيق ذلك يمكن بمساعدة حزب العمال الإسرائيلي الجديد . فالمشكلة المتعلقة بالهجرة الغربية هي في جوهرها مشكلة تنظيم جيد يعمل على تعزيز جميع النشاطات الاعلامية والعقائدية . لذا فإن الحل الذي يقترحه بلوخ يرمى إلى إنشاء هيئة جديدة تشمل سلطاتها المركزية الوظائف العائدة لدائرتي الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، بالإضافة إلى الأقسام الوثيقة الصلة في الدوائر الحكومية . هذه الهيئة العتيدة يجب أن توضع تحت رئاسة وزير بلا وزارة أخرى . ومن المفضل أن يكون القيم عليها عضواً في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . أما أعمال الهيئة فإنها تجري وفقاً لقانون خاص ، على أن يكون لها لجنة تنفيذية صغيرة تضم ممثلين عن اللجنة التنفيذية الصهيونية . وقد أنهى الكاتب مقاله بالعبارة التالية : « توجد قوى داخل حزب العمال الإسرائيلي على درجة حسنة من المؤهلات للقيام بهذه المهمة » .



نتوقف عند هذا الحد في تبيان الطابع الأساسي للهجرة اليهودية إلى المجتمع الاسرائيلي ، بعد أن تبذت لنا علاقة تلك الهجرة المنشودة بكل من النزعة التوسعية للدولة الصهيونية والسياسة التحالفية لدى الأحزاب الإسرائيلية التي ترفع راية « الصهيونية العمالية » في إسرائيل والخارج .

ولا غرو فإن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل هي « وظيفة من وظائف الأمن القومي ، مثلما انها الأداة المثلى لتحقيق التوسع والاستيلاء على المكاسب الإقليمية بطريق الغزو والاستيطان » .

هناك ميزة أخرى لمجتمع المهاجرين الاسرائيلي لا بد من تناولها بشيء.

من التفصيل قبل الانتقال إلى إبراز المعالم الرئيسية للواقع الحزبي في ميدان السياسة الإسرائيلية ، وعلى صعيد الحزب الواحد الذي يستأثر بمقدّرات الحكم في ظل الكيان السياسي للمجتمع الاسرائيلي .

٣ — إسرائيل واحدة أم لإسرائيلان ؟

هناك تمييز شائع لليهود الموجودين في إسرائيل وهو يقضى بتقسيم المهاجرين إلى فئتين عريضتين أو واسعتين :

الفئة الأولى : تضم ما يعرف باليهود الاشكنازيين ، أو المتحدثين من جماعات يهودية تنطق باللغة اليديشية ، عاش آباؤهم وأجدادهم في أوروبا الوسطى والشرقية حتى القرن الثامن عشر ، ثم توزعوا وانتشروا منذ ذلك الحين في معظم أنحاء العالم . ولفظة (اشكنازي) تعني (ألماني) في اللغة العبرية . كما أن أهالي فلسطين في أواخر القرن الماضي كانوا يسمون هؤلاء اليهود القادمين من أوروبا بـ (السكناج) .

والفئة الثانية : هي طائفة اليهود السفارديين ، نسبة إلى (سفارد) أي أسبانيا . يتحدث هؤلاء من الجماعات اليهودية التي طُردت من الأندلس (أسبانيا) عند نهاية القرن الخامس عشر للميلاد ، ثم أخذت تقيم منذ ذلك الحين في الشرق الأوسط والبلقان وهولندا — ومنهم فئة استقرت في بريطانيا ابتداء من القرن السابع عشر .

فاليهود الاشكنازيون ، مثلاً ، يراعون الشعائر والطقوس العائدة إلى التقليد الديني اليهودي في ألمانيا وأوروبا الشرقية . بينما تقوم الطائفة السفاردية بمراعاة الشعائر النابعة من التقليد الأسباني — البرتغالي . وثمة فروقات ثقافية وحضارية بين الطائفتين ، إلى جانب الفروقات في المذهب الديني ؛ ففي إسرائيل اليوم يوجد ربّانان يشغلان منصب الحاخام الأكبر : حاخام أكبر للطائفة اليهودية الاشكنازية ، وحاخام أكبر لليهود السفارديين .

يبد أن هذا التمييز لا يصلح في نظر الكثيرين من علماء الاجتماع الاسرائيلي والباحثين . وهناك فئات يهودية على ما يبدو يتعذر إدراجها تحت أى من هاتين الفئتين، لذا ينسبونها إلى مجموعة ثالثة من « اليهود الشرقيين » . وعلى العموم فإن رأى السائد والشائع في إسرائيل يميل إلى التمييز بين يهود « غربيين » ويهود « شرقيين »؛ فالغرييون منهم يتحدرون من أصول أوروبية أو أميركية ، بينما يضم اليهود الشرقيون ما يلي : اليمنيين والعراقيين والإيرانيين والسوريين . بالإضافة إلى المصريين والليبيين والتونسيين والجزائريين والمراكشيين .

ويعلق جورج فريدمان على نسبة يهود شمال أفريقيا إلى « الشرق » بقوله : كأنهم جاءوا بالفعل من شرقي إسرائيل ! كما يجدر بنا تذكر العبارة المأثورة عن الشاعر الصهيوني ح. نحمان يياليك « أنا أكره اليهود الشرقيين لأنهم يشبهون العرب أشد الشبه » .

ما هي مشكلة هؤلاء اليهود في المجتمع الإسرائيلي ؟ وكيف يحوز لنا التحدث عن « إسرائيليين » بدلا من إسرائيل الواحدة ؟ هل من خصائص تميز بها « إسرائيل الغربية » عن « إسرائيل الشرقية » أو « إسرائيل الثانية » . كما يدعوها فريدمان ؟

لنبدأ أولا بتقديم بعض الأرقام والإحصائيات التي من شأنها تزويدنا بالمعطيات الأساسية للتركيب السكاني في إسرائيل من هذه الزاوية .
١٩٤٨ : كان حوالى ٨٠٪ من السكان اليهود يتحدرون من أصول وبيئات أوروبية .

١٩٦٦ : أصبح هناك ما يزيد على ٦٠٪ (ومن جملتهم الصبرا) ينتمون إلى اليهود الشرقيين .

فالموجات التي حملت المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال فترة الأعوام التالية — من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ — أدت إلى قلب (م ٦ — المجتمع الاسرائيلي)

الميزان للسكاني لصالح اليهود الشرقيين . لقد كانت نسبة اليهود الغربيين (القادمين من أوروبا وأميركا) توازي ٤٦٫٩٪ مقابل ٥٣٫١٪ لليهود الذين هاجروا من بلدان آسيا وأفريقيا .

أما دائرة الإحصاء المركزي في إسرائيل — وهي التي قامت باستخراج هذه الأرقام والنسب (١) — فقد أصدرت المعلومات الإحصائية التالية :

(أ) من سنة ١٩١٩ إلى ١٥ آيار (مايو) ١٩٤٨ كانت الأرقام تشير إلى وجود نسبة من اليهود الأوربيين والأميريكيين (الغربيين) يبلغ معدلها ٨٩٫٦٪ من مجموع السكان اليهود . يقابل ذلك ١٠٫٤٪ لليهود القادمين من بلدان آسيا وأفريقيا — أي لما يسمى بـ « الشرقيين » .

(ب) مع مجيء عام ١٩٦٣ كانت هذه الأرقام والمعدلات النسبية قد انقلبت رأساً على عقب ، بحيث رجحت كفة اليهود الشرقيين بنسبة تزيد على الثلثين . فالغربيون أصبحوا يؤلفون ٣٠٫٧٪ من مجموع السكان اليهود ، بينما ارتفعت نسبة اليهود الشرقيين إلى ٦٩٫٣٪ .

منهم ٢٨٫٦٪ جاءوا من بلدان آسيا (العراق ، اليمن ، تركيا ، إيران) . ومنهم ٢٤٫٦٪ هاجروا من شمال أفريقيا (مراکش وتونس وليبيا) .

ويقول اليهودي الصهيوني والفرنسي أندريه شورافى في كتابه الصادر عام ١٩٦٢ (باريس) بعنوان « دولة إسرائيل » : إن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل في الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٠ يبلغ ٩٦٧٧٤٨

(١) راجع مايلي :

State of Israel, Central Bureau of Statistics :
Demographic Characteristics of the population ,
I, p. xxi

مهاجراً . يقابلهم ١٢٢ر٤٥٣ يهودياً عادوا أدرأجهم أو نزحوا عن إسرائيل خلال الفترة ذاتها .

ففي المدة الفاصلة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ بلغت نسبة المهاجرين اليهود من بلدان آسيا وأفريقيا حوالى ٧٨٪ . ومن عام ١٩٥٤ حتى ٢١ آيار (مايو) ١٩٦١ وصلت هذه النسبة إلى ٥٧ر٧٪ (راجع الإحصاء العام للسكان - دائرة الإحصاء المركزى : القدس ١٩٦٣) . وعندما تناول شورافى هذه المسألة فى أواخر عام ١٩٦٢ كانت توقعاته تشير إلى ارتفاع نسبة اليهود الشرقيين خلال ١٥ عاماً من تاريخه بحيث تصبح ٨٠٪ فى سنة ١٩٧٧ .

ومن الملاحظ أن جورج فريدمان فى اقتباساته الواسعة عن كتابات شورافى يأبى على نفسه معالجة الموضوع بالنسبة لليهود الشرقيين من زاوية الأثرية العددية ؛ فهو يعتقد بأن إبراز الوضع الخاص لإسرائيل الثانية يتم على نحو أشد وضوحاً وبياناً ، فيما لو أقمنا التمييز بين ثلاث فئات أو مجموعات للسكان اليهود فى المجتمع الاسرائيلى . وليس من قبيل استباق النتائج أن نقول بهذا الصدد : هذه المحاولة تهدف إلى تجزئة السكان العدى لليهود الشرقيين . بحيث تنحدر نسبتهم إلى أقل من الثلث تحت وطأة التلاعب بالأرقام والوقائع .

ما هو التقسيم الذى يستنبطه فريدمان بالاستناد إلى معلومات شورافى وتوقعاته ؟ إنه تقسيم ثلاثى ينتهى إلى توزيع النسبة المئوية على أساس الثلث تقريباً لكل فئة من الفئات السكانية التالية :

١ - الغربيون - يؤلف هؤلاء ٣٤٪ من مجموع السكان اليهود فى المجتمع الاسرائيلى . كما يبلغ متوسط العمر لديهم ٤٤ سنة ، أى أنه من أصل كل مائة لإسرائيلى يتحدرون من بيئات أوروبية

وأمركية هناك حوالى النصف (٥٠٪) من تجاوزوا سن التوالد والانجاب إحصائياً .

٢ — الشرقيون - نسبتهم هي ٣٢٪ من مجموع السكان اليهود في إسرائيل ، ومتوسط العمر لديهم يصل إلى ٢٦ سنة . أما معدل الولادة بينهم فهو مرتفع للغاية . ويبلغ متوسط عدد الأولاد في الأسرة الشرقية ٤٫٩٩ للعائلة الواحدة ، مقابل ٣٫٢٢ للأسرة اليهودية الغربية .

٣ -- الصّبرا - يؤلفون ٣٤٪ من يهود إسرائيل ، ومتوسط العمر لديهم كان ٨ سنوات بتاريخ آذار (مارس) ١٩٦٢ . أما نسبة الصبرا المتحدرين من أصول شرقية إلى الذين يتحدرون من أصول غربية فهي ٧ إلى ٣٠ (وهنا نجد فريدمان يستدرك ، من حيث لا يدري ، أن تقسيمه يبقى عاجزاً عن تجميع الوجود الأكثرى لليهود الشرقيين في المجتمع الاسرائيلي .

ولا غرو فإن التلاعب بأرقام النسبة المئوية لن يفلح إطلاقاً في تغيير معطيات الواقع العيني لليهود الشرقيين أو لإسرائيل الثانية . إن فريدمان نفسه يقر ويعترف بالرجوح الحتمى لكفة اليهود الشرقيين ، سواء كان مرد هذا الرجوح إلى ارتفاع معدل الولادة بينهم أم إلى نضوب مصادر الهجرة اليهودية من بلدان الغرب .

فما هي الخصائص والمميزات العامة لليهود الشرقيين ، حتى يسوغ الباحثون لأنفسهم بدعة التحدث عن « إسرائيل الثانية » ، بكثير من الحماس الذى يشوبه القلق ويعتريه الخوف من المستقبل ؟ سوف نكتفى بإيراد الملامح الرئيسية والخصائص البارزة لدى السكان اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من بلدان وبيئات « شرقية » ، على أن نحاول إبراز السمات العامة لوضعهم السائد داخل المجتمع الاسرائيلي .

أولاً — سبقت الإشارة إلى الفروقات القائمة بين الطائفتين اليهوديتين في إسرائيل ، وذلك على صعيد الشعور الديني ومراعاة الطقوس والشعائر الدينية . لكن الفوارق بينهما تقبدي في مجالات أخرى .

ثانياً — التجربة اليهودية التي عاشها اليهود الشرقيون في بيئاتهم الأصلية حيث كانت الغالبية العظمى من السكان تضم عرباً — تختلف تمام الاختلاف عن علاقة اليهود الغربيين بالمجتمعات والبيئات التي تحدرُوا منها ، وتنعكس بالتالي على موقفهم من الصهيونية . فالباعث الديني ما زال يشكل العامل الحاسم في حياة اليهود الشرقيين ، ويسهم إلى حد كبير في تعيين علاقتهم بالصهيونية . ولقد لعب هذا الباعث أو الحافز دوراً بارزاً في عملية تهجير هؤلاء اليهود إلى إسرائيل .

ثالثاً — إن اليهودي الشرقي في إسرائيل يعيش في عالمه الخاص بعيداً عن مجتمع اليهود الغربيين وعاداتهم السائدة ؛ فالأسرة الشرقية تختلف كثيراً عن العائلة اليهودية الغربية ، من حيث عدد أفرادها ومستوى ثقافتها ونسبة الزواج المختلط بينهم . وليس من المبالغة في شيء أن نقول : إسرائيل الثانية تعيش في عزلة تامة عن عالم اليهود الغربيين ، وتقع تحت سيطرتهم الكاملة .

رابعاً — ثمة اختلاف بين إحساس كل من الفريقين بهويته اليهودية ؛ فقد نقل بتوشوفسكى الوصف التالي عن أوضاع اليهود القادمين من أوروبا الشرقية :

« في المجر (هنغاريا) يشار إلى اليهودي باعتباره يهودياً ، وفي رومانيا يقال له « يهودي » ، وكذلك الأمر في بولونيا . لكن عندما يأتي هؤلاء اليهود الثلاثة إلى إسرائيل . فالأول يعتبر هنغارياً والثاني رومانياً والثالث بولونياً ، »

وربما كان هذا الشعور المغاير بالهوية يصدق على اليهود الشرقيين إلى حد أبعد وأعمق مغزى ؛ ففي تحليل مائل لأوضاع اليهود القادمين من بلدان شرقية وعربية نجد أنفسنا أمام الظاهرة التالية :

« إن اليهودي المصري أو العراقي عندما كان يعيش في وطنه الأصلي كان يطلق عليه اسم يهودي وبالتالي كانت يهوديته جزءاً من شعوره بالذات . ولكنه عندما ذهب إلى إسرائيل أطلقوا عليه هناك اسم المصري أو العراقي ، وبالتالي أصبحت عراقيته أو مصريته جزءاً من إحساسه بذاته ويهوديته . وهذا جعله يحرص على الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية والثقافية مع اليهود الآخرين الذين أتوا من مصر أو العراق . بينما فقدت اليهودية دورها كأداة للتماسك الاجتماعي (٢) » .

خامساً — هناك تمييز بين اليهود المنتمين إلى إسرائيل الغربية وأولئك الذين ينتمون إلى إسرائيل الشرقية أو الثانية ، بالنسبة للأجيال الطالعة والناشئة . فقد لاحظ بعض المراقبين أن لفظة « صبرا » يوقف استعمالها اليومى على اليهود المولودين من أصول أوروبية دون سواهم . بينما يوصف أبناء اليهود الشرقيين بعبارة « أولاد الريف » أو « أبناء الأرض » (Yelidei Ha-aretz) ، تمييزاً لهم عن أبناء الجيل الأوروبي من اليهود المهاجرين .

سادساً — إن التمييز ضد اليهود الشرقيين لا يقتصر فقط على ميدان السياسة ومجال المشاركة في الحكم . فالغريبيون يحتكرون ممارسة اللعبة السياسية لأنفسهم ، واندماج الشرق في جسم المجتمع اليهودي الغربي

(٢) أنظر : على الدين هلال — تكوين إسرائيل (دراسة في أصول المجتمع الصهيوني)

هو شرط أساسى فى تأهيله للوصول إلى منصب هام فى جهاز الدولة والإدارة الحكومية .

سابعاً — يعانى اليهود الشرقيون من وضعهم المتخلف فى شتى المجالات والمرافق : سواء كان ذلك بالنسبة لمجال التعليم والثقافة ، أم على الصعيد الاقتصادى وبالنسبة للدخل . وهناك العديد من الدراسات الإحصائية التى تناولت هذه الموضوعات والمسائل بالشرح والتحليل . لذا نكتفى بالإشارة إلى بعض النواحي البارزة دون الخوض فى التفاصيل :

(أ) عدم التكافؤ القائم بين العدد الإجمالى لليهود الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى وبين عدد الطلاب منهم ، على شتى المستويات التعليمية . وكذلك نسبة الأمية بينهم .

(ب) نمة محاولة تهدف إلى طمس معالم الثقافة اليهودية الشرقية، وإبراز الصفة الغربية للمجتمع . فاليهودى الشرقى يخضع لعملية « تغريب » ثقافية من شأنها قطع الصلات والجذور التى تشده إلى ثقافته الأصلية وعالمه التقليدى .

(ج) إن الفقر الذى تعاني منه الأسرة اليهودية الشرقية يحول فى غالب الأحيان دون ذهاب الأبناء إلى المدرسة ، لأن رب الأسرة يعجز عن تأمين نفقات التعليم . ولقد أظهرت الدراسات والبحوث الإسرائيلية أن الفارق بين متوسط دخل الأسرة الغربية والأسرة الشرقية يصل إلى نسبة ٥٠٪ على أقل تقدير لصالح الغربيين .

(د) برهنت الدراسات الرسمية المدعومة بالأرقام والوقائع على وجود اتجاهين بارزين بالنسبة للمركز الاقتصادى لكل من اليهود الشرقيين والغربيين .

أولاً — إن دخل المواطن الإسرائيلي يزداد كلما طالت مدة إقامته في البلاد . والمهاجر الحديث يعاني من نسبة متدنية في الدخل .

ثانياً — إن دخل اليهود الأوروبيين هو عادة أعلى من دخل الشرقيين ، وهذا الواقع ينعكس على أولادهما أيضاً .

معنى ذلك ، أن اليهود الشرقيين في وضعهم الاقتصادي المتخلف يؤلفون طبقة مستقلة بذاتها ، وتستمد مقوماتها من طبيعة أصولهم والأجناس التي ينحدرون منها ، أو البيئات التي عاشوا في كنفها .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، بعض النتائج الإحصائية والرسمية التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٦١ .

كان الشرقيون حينذاك يؤلفون :

٥٥٪ من مجموع الأولاد الذين دخلوا في سن التعليم الابتدائي .

٤٠٪ من مجموع الأولاد في السنة النهائية للتعليم الابتدائي .

٢٧٪ من مجموع الذين نالوا شهادة التعليم الابتدائي .

— وفي مرتبة التعليم الثانوي تزداد النسبة انخفاضاً :

٢٥٪ من الذين دخلوا مرحلة الدراسة الثانوية

١٣٪ من مجموع الذين أتموا هذه الدراسة

• ٪ من مجموع الذين انتقلوا إلى مرحلة التعليم العالي .

— وفي مجال التعليم الجامعي :

بلغ مجموع الطلاب المنتسبين إلى كل من الجامعة العبرية وجامعة

بار إيلان ومعهد وايزمان والتكثيون في حيفا — ١٠ آلاف طالب ، منهم ٥٠٠ طالب فقط ينتمون إلى اليهود الشرقيين .

— عام ١٩٦١ بلغ مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل ٩٨٢٤ طالباً ، حصل منهم ١٧٢٦ طالباً على درجات جامعية ، ولم يكن بين هؤلاء سوى ٣٥ طالباً شرقياً — أى مانسبته ٢٪ إلى الآخرين .

ولقد ارتفع عدد الطلاب الجامعيين إلى ٢١٠٥٠ في عام ١٩٦٦ ، حتى صار يبلغ الآن حوالى ثلاثين ألفاً . لكن نسبة الشرقيين بينهم لم يطرأ عليها أى تغيير جذرى (٣) .

ولا بد لنا أخيراً من الاستشهاد ببعض الأقوال التى وردت على لسان الصهيونى جاكوب كلاتزمان فى معرض حديثه عن ضرورة شن حملة صحافية فى إسرائيل تحت شعار : التربية هى أيضاً من مستلزمات الدفاع الوطنى ، . يقول كلاتزمان بصوت التحذير والإنذار من مغبة الأخطار التى تهدد إسرائيل فيما لو استمر الوضع الراهن على حاله بالنسبة للتمييز فى التعليم ضد اليهود الشرقيين - مايلي :

« إن النظام الحالى يؤدي إلى خسارة فادحة على صعيد النخبة ، لأن انتقاء النخبة يتم فقط بين فريق من السكان . فالرجال الذين يمكنهم إسداء خدمات جلى فى المراكز القيادية ما زالوا مقيدين فى الوظائف الثانوية . إن التطور الاقتصادى للبلاد سوف يعانى من جراء ذلك دون ريب ... ودبابات ستوريون تؤلف عاملاً من عوامل الأمن والسلامة بالنسبة للمستقبل القريب ، لكن

(٣) راجع فريدمان - شورافى ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٦٩

المدرسة والجامعة هي العوامل الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل البعيد ... ،

« وإذا ما أُبْتُلى المستوى الثقافي في إسرائيل بالركود والجمود، بينما يأخذ مستوى الأعداء بالصعود تدريجياً ، فإن أيام استقلال إسرائيل هي معدودة ... ،

« إن التربية هي أيضاً من مستلزمات الدفاع الوطني ، .

توقعات وترقبات

إذا كانت « إسرائيل الثانية » تعاني الحرمان والتمييز بهذا المقدار ، وعلى يدى إسرائيل الأوروبية الأولى ، فما هو المغزى بالنسبة للقوة العددية لدى اليهود الشرقيين . إن المستقبل يحمل في طياته زيادة مطردة لحجم اليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي . فالتوقعات أو التنبؤات السكانية تشير إلى ارتفاع عددهم خلال السنوات القادمة بحيث يتجاوز الرقم حدود ٧٠٪ مع مجيء عام ١٩٧٥ بالنسبة لليهود المتحدرين من بلدان آسيا وأفريقيا .

ثمّة رأى يقول في أن بروز وظهور الأحزاب القائمة على دعم مصالح المهاجرين بين اليهود الشرقيين سوف يشكل التهديد الأشد خطورة للنظام السياسى الإسرائيلى . بينما نجد الكس فاينغرود ، صاحب دراسة «إسرائيل: العلاقات بين الجماعات في مجتمع جديد» ، يعارض هذا الرأى وينتقده بشدة (٤) .

(٤) انظر المقال التالى أيضاً :

A. Weingrod, «The Two Israels», in COMMENTARY 32 (1962).

وهناك محاولات كثيرة ترمى إلى إجراء المقارنة بين العرب في إسرائيل واليهود الشرقيين ، فالتحولات التي طرأت في نظر بعض المراقبين على النظام الاجتماعي لدى العرب المقيمين داخل إسرائيل حدثت تحولات مثلها في النظام الاجتماعي للمهاجرين اليهود الشرقيين . والخصائص العامة التي يشيرون إليها على سبيل التمييز تناول مايلي :

(أ) حدث انتقال لدى الفريقين من مرحلة المجتمع ما قبل الصناعي الى المجتمع الصناعي .

(ب) هذا الانتقال أدى إلى إزالة البنيات والتركيبات القطاعية التي كانت سائدة في أوساط الطرفين .

(ج) ومع زوال تلك البنيات أصبح السبيل مهداً أمام نشوء نظام تسلسلي جديد في المجتمع ، قوامه مقاييس تستند إلى : (١) النجاح الاقتصادي و (٢) الثقافة .

على أن القاسم المشترك لكل من العرب واليهود الشرقيين في إسرائيل يغدو في أنظار البعض من المراقبين : كونهما يمانان في عملية « تغريب » أو « تغرب » ، (Westernization — Verwestlichung) ، من حيث الأخذ بأسباب الثقافة الغربية واقتباس ألباط الحضارة وطرق تفكيرها السائدة . وتنطوى هذه العملية على صراع ثقافي بعيد المدى ، اذ يصعب على العرب والمهاجرين اليهود الشرقيين أن يتخلوا عن نظامهم الثقافي القديم بمثل تلك السهولة وينغمسوا الى أقصى حد في عملية التغريب ، فاليهود الشرقيون مثلاً ، يابون على أنفسهم اقتطاع الجذور التي تشدهم الى تربة النظام القديم . مما يجعل « تخضرمهم » أو مشاركتهم في نظامين اجتماعيين أرضاً خصبة للتناقضات والمشكلات . فالخضوع التام لعملية « التغرب » ، أو « التغريب » ، هو كناية عن بطاقة دخولهم الى مجتمع إسرائيل الأولى ، حيث يتسنى لهم

احراز النجاح ، وجنى المنافع والوصول إلى مناصب مرموقة في شتى الميادين والمجالات . لكن التنافر القائم بين خضوعهم لمستلزمات الدخول الى حظيرة المجتمع الأوروبي في اسرائيل الاولى ، من جهة ، وبين تعلقهم بأشكال النظام الثقافي القديم من جهة ثانية ، أدى بدوره الى خلق بلبلة وتشويش في البنيات التقليدية لديهم .

كيف السبيل ، إذن ، إلى صهر الطرفين في بوتقة ثقافية واحدة ؟ وهل تستطيع إسرائيل الاقلية الأوروبية أن تبطل مفعول الفروقات الثقافية بينها وبين إسرائيل الثانية — والتي تضم أ كثرية من العناصر اليهودية الشرقية ؟

إن الارتفاع المطرد في عدد السكان المتحدرين من أصول شرقية (أفرو — آسيوية) سوف يضع « وحدة الأمة » أمام تحديات مصيرية . فالتمييز الاقتصادي ضد اليهود الشرقيين ينطوى على مادة قابلة للانفجار في أية لحظة ممكنة . والدولة في إسرائيل تسعى جاهدة للتغلب على أسباب الخطر برفع قيمة التوظيفات الرسمية في حقل التعليم وبناء المساكن . لكن معظم الباحثين يجمعون على قول مفاده .

« إن سد الهوة الفاصلة بين عناصر السكان الغربيين والشرقيين سوف يبقى مسألة وجود بالنسبة لدولة إسرائيل . وحتى في ظل دولة إسرائيلية تعيش مع جيرانها بسلام واطمئنان ، لا بد للمفعول التراكمي الناتج عن التناقضات الاثنولوجية والاجتماعية من البقاء كسيف مساط فوق الرقاب » .

يبد أن هناك ناحية أخرى لظاهرة الازدواجية الوجودية في المجتمع الإسرائيلي المشطور إلى إسرائيل غربية وأخرى شرقية ، ثمة زعم لدى نفر من المراقبين مفاده كالآتي : إن حل المشكلة الاثنولوجية الداخلية قد يساهم

في إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية . والحجة التي يستند إليها هؤلاء في تدعيم رأيهم تنطوي على ما يلي :

خلال مدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة سوف يصبح حوالي ٢ السكان اليهود في إسرائيل متحدرين من أصول وبيئات شرقية . وهؤلاء في معظمهم يعرفون العادات والتقاليد العربية ؛ فتتحول إسرائيل بدورها إلى دولة شرق أوسطية . ثم يغدو من الضروري طرح التساؤل الآتي وإثارته :

ألن يؤدي هذا الواقع - متى أصبح حقيقة راهنة ، أكثر من أى شيء سواء - إلى دحض مزاعم الجامعة العربية التي تقول : إن إسرائيل هي كيان دخيل في جسم الشرق الأوسط ، وهي رأس جسر للأمبريالية الغربية ؟ (٥) .

إن هذه الحجة تُنيط باليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي مسؤولية القيام بدور الوسيط بين « العرب » واليهود الاشكنازيين أو الغربيين لكنها تتغافل عن مسألة بقاء الأوضاع على حالها بالنسبة لليهود الشرقيين . ونحاول تجميع المشكلة الرئيسية بنقلها إلى صعيد مختلف ، يقع خارج نطاق التناقضات المتأصلة في المجتمع الإسرائيلي . فلا بأس ، أولاً ، من تذكر القول المنسوب إلى الإسرائيلي غرشون أغرون ، محافظ القدس اليهودية سابقاً والسكراتير الصحفي ، حيث استخدم الاستعارة التالية :

« إن إسرائيل هي بلد صغير ، لكنها ليست بوثقة للصهر بقدر ما هي وعاء طبخ على الضغط ، !

(٥) راجع ما يلي :

Pinchas Lapide. « Orient und Okzident in Israel » ,
Der Monat, Jg. 15 (1963). Heft 175

لنعد الى تنفيذ الحجة المشار اليها أعلاه . ثمة وقائع ومعطيات تدحض مزاعمها وتقف بوجه تطلعاتها . ولقد أوردها بعض الباحثين الموالين لإسرائيل على الشكل الآتي :

أولاً — إنها حجة تنطوى على شيء من السذاجة ، اذ تحاول اختزال النزاع العربي الإسرائيلي إلى مجرد خلافات ثقافية .

ويمكن لنا أن نضيف بدورنا قائلين : هذه الحجة تتعمى كلياً عن حقوق شعب فلسطين أو الطرف الأصيل في النزاع ؛ فالقضية الفلسطينية لا تقتصر على النزاع العربي الإسرائيلي أو ما يعرف عادة بـ «أزمة الشرق الأوسط» .

ثانياً — ما هي الأسس التي يستند اليها أصحاب تلك النظرية في تأكيدهم على أن اليهود الشرقيين قادرون أكثر من الغربيين على إبداء المزيد من التفهم للعرب ومشاكلهم ؟ فلو سلطنا بوجود التمييز والتحامل ضد اليهود الشرقيين والعرب الإسرائيليين على حد سواء — وهذه حقيقة ينبغي التسليم بها دون تردد — هل يكفي هذا الجمع في المصيبة بين الفريقين لإيقاظ مشاعر التضامن والتعاضد لديهما ؟

ثالثاً — إن الحجة المذكورة تنطوى على استخفاف بالقوى اللاحقة في المجتمع الاسرائيلي . اذ مهما اشتدت حدة التناقضات الأثنولوجية ، هناك ما يكفي من تلك القوى للحؤول دون الانفجار ، هناك عوامل أخرى لا يستهان بقدرتها على تحقيق التماسك بين أطراف المجتمع (Cohesion) . مثلاً أن العديد من التناقضات القائمة داخل المجتمع الاسرائيلي تعمل على الحد من مفعول بعضها بعضاً ، أي أن الواحد منها يبطل مفعول الآخر . فيتأمن الاستقرار .

رابعاً — يجب ألا يغرب عن بالنا دور الخطر الخارجى المزعموم

بالنسبة لتحقيق التلاحم وروح الصفوف داخل المجتمع الاسرائيلي ؛ فقد عرف المسؤولون الاسرائيليون كيفية الاستفادة من التهويل بالخطر العربي الذي يقف لليهود بالمرصاد ، وأصبحوا يتحكمون في استحضار هذا المناخ المستعيرى إلى درجة هي في غاية الدقة والضبط .

كما أن الحروب التي خاضتها وشنتها اسرائيل ثلاث مرات متوالية ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ - ضد الدول العربية المحيطة بها - أسهمت إلى حد كبير في تحقيق الوحدة المشتركة بين مختلف الفئات والقطاعات السكانية اليهودية داخل المجتمع . فقد ا طرح قدماء المستوطنين خلاقاتهم مع المهاجرين الجدد وتناسوها تحت ظل الجهود الموحدة والعمل التعاوني ضد العدو المشترك . ولا يخفى أبداً ما لهذه الظاهرة من دور رئيسي في تحقيق التماسك والالتحام والتخفيف من حدة التناقضات البارزة داخل كيان المجتمع .

القسم الثالث

في المقومات الصهيونية للمجتمع السياسي

« الأحزاب في إسرائيل تسيطر على مشيئتها بين
يهود العالم (الدياسبورا) . ثمة ضوابط في الوكالة
اليهودية تسيطر عليها الأحزاب الصهيونية
واليهودية في الدياسبورا . وهناك ضوابط داخل
إسرائيل لتقييد تحركات الوكالة اليهودية في كل من
الدياسبورا وإسرائيل . لأنها سلسلة متعاينة
ومتداخلة من الضوابط التي تصل إلى آخر معقل من
مما قبل النفوذ وعبثاً يحطم المرء باحثاً من
ضمانات حرية الجماعة المحلية أو الفرد ، أو حرية
الشخص غير المرتبط أو الملتزم ، أو حرية القوم
الإقليمى في المسائل التي تعنيهم مباشرة ، وحيث
يعيشون ، وحيثما ينبغي لحياتهم الصهيونية أن تتركز .
(لويس ليبسكى ، الرئيس السابق للمنظمة
الصهيونية في أمريكا) .

١ - المجتمع الدائر في الفلك الصهيوني

« من الأمور البديهية في سلسلتنا الخارجى
أن كل مبعوث فوق العادة، وكل وزير مفوض لدولة
إسرائيل يؤدي وظيفة مزدوجة : فهو من جهة ،
وزير مفوض الى البلد أو الدولة التى يعتمد لديها،
ومن جهة ثانية ، هو مبعوث فوق العادة إلى اليهود
الموجودين في تلك الدولة » .

(فائتر ايتان في كتابه : السنوات العشر
الأولى من تاريخ الدبلوماسية الاسرائيلية ،
١٩٥٨ ، ص ١٩٢) .

نعود الآن إلى متابعة النشاطات الصهيونية والجهود الإسرائيلية في سبيل
توحيد الأحزاب والفئات التى تنادى بالافكار المرصودة في عقيدة الصهيونية
العمالية ؛ فقد توقفنا أثناء الحديث عن موضوع « الهجرة في ميزان الأمن
والتوسع ، عند الاقتراح المرفوع من جانب الإسرائيلى دانيال بلوخ لى
يصار بموجه إلى إيجاد هيئة مركزية تعنى بكل مسائل الهجرة والاستيعاب .

وسوف نتناول فيما يلى موضوعات تتعلق بقيام « الحركة الصهيونية
العمالية، فضلا عن المشكلات التى تواجهها عملية الهجرة اليهودية إلى المجتمع
الإسرائيلى ، والمناقشات التى شهدتها المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة
الإسرائيلية خلال الفترة اللاحقة بحرب الأيام الستة . كما يتضح لنا بصورة
جلية نوع العلاقات والصلات التى تشد المجتمع الإسرائيلى نحو التنظيم
الصيوني العالمى ، وتدفع به إلى الدوران في فلك الصهيونية العالمية ، ولا غرو
فإن الروابط الصهيونية ، بل المقومات التى يستند إليها المجتمع الإسرائيلى
هى وثيقة الصلة بموضوع الأحزاب القائمة في الدولة ، والباحثة بشكل دؤوب
عن السبيل الممكنة للتحالف والاتلاف تحت راية التوسع والسيطرة .

أ — واردة « الحركة الصهيونية العمالية » :

لأن الاقتراح الذي تقدم به دانيال بلوخ عقب قيام « حزب العمال الإسرائيلي » لإنشاء سلطة مركزية لكافة شئون الهجرة والاستيعاب لم يكن وليد ساعته ؛ فالجناح الصهيوني العمالي داخل الحركة أخذ يعد العدة للسير في خطوات الأحزاب العمالية الاسرائيلية نحو تحقيق وحدة الصف والدمج الكامل بين الاتحادات التي تنتمي إليه ، وفي العشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٨ تم رسمياً دمج الأحزاب والجماعات الصهيونية العمالية في حركة جديدة هي « الحركة العمالية الصهيونية المتحدة » . واجتمع كبار المسئولين عن الحركة في مقر الوكالة اليهودية بالقدس للتوقيع على ميثاق يتضمن المبادئ التي أقرتها الحركة ؛ فجاء في طليعة تلك المبادئ تشديد الحركة الجديدة على الحاجة إلى تهجير اليهود بغية تركيز أكثرية منهم داخل حدود الدولة اليهودية . على أن صاحب الفكرة الداعية إلى تحقيق الدمج هو يتسحاق كورن ، سكرتير الاتحاد العالمي لعمال صهيون (Jhud Ha'olami Poale Zion) والمعروف أن الحركة الجديدة تضم الاتحادات والمنظمات العالمية التالية :

« الاتحاد العالمي لعمال صهيون » ، و « اتحاد شباب صهيون » ، (Zeire Zion Hitahdut) و « التحالف العالمي بين أحداث هاعفودا وعمال صهيون » (World Allianu of Ahdute Ha'awoda-Poele Zion) .

أما توزيع المقاعد داخل الحركة الجديدة فقد جرى وفقاً للنسب التالية :

٧٠ بالمائة للماباي ، ، و ٢٠ بالمائة لأحداث هاعفودا ، و ١٠ بالمائة لحزب « رافي » . ويمكن استخلاص فكرة عامة عن قوة الصهيونية العمالية داخل المنظمة الصهيونية العالمية من الأرقام الآتية :

يمثل الاتحاد العالمي لعمال صهيون (وهو نفسه الاتحاد العالمي للماباي) في المجلس الصهيوني العام منذ مطلع ١٩٦٥ بما مجموعه ٣١ مقعداً من أصل ١٠٧ مقاعد ، بينما تمثل حركة أحداث هاعفودا بخمسة مقاعد . وبلغ

عدد المندوبين عن جميع الفئات والأحزاب الصهيونية لدى المؤتمر الصهيوني السادس والعشرين (كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥) ما مجموعه ٥٢٨ مندوباً، حظى الاتحاد العالمي بـ ١٥٤ مندوباً من أصلهم . وقالت أحدثت هاغفودا ٢٧ مندوباً . أما بعد حصول الدمج وقيام الحركة العالمية الصهيونية المتحدة فإن قوة هذه الحركة أصبحت تمثل حوالى ٤٠ بالمائة من عضوية المنظمة الصهيونية العالمية . ولقد عقب يتسحاق كورن على ذلك في تصريح أدلى به إلى مندوب صحيفة الجويش أوبزرفر بقوله : « إن هذا الدمج ليس مجرد توحيد فني ، بل هو التحدى لتغيير ملامح الصهيونية »^(١).

والمشروع الذى تقدم به كورن ينطلق دون ريب من تقديراته للقوى التى يحسبها على استعداد لدعمه ، فقد دعا إلى إعادة النظر فى العلاقة بين كل من الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية العالمية وحكومة إسرائيل لجهة تحقيق الوثبة المنشودة فى حقل التهجير من البلدان الغربية ، وحمل الصهيونيين فى الدياسبورا على المجئ إلى إسرائيل . وانطلق « كورن » فى مشروعه من الافتراض القائل بأن ترك الزعامة الصهيونية جانباً سوف يتيح المجال أمام حفز العناصر الشابة بين اليهود المؤيدين لإسرائيل فى العالم ، ويؤدى بدوره إلى حل أعداد كبيرة منهم على المهاجرة إلى إسرائيل والاستيطان فيها بصورة دائمة .

ومن الملاحظ أن توحيد الحركة العالمية الصهيونية أسهم فى تشجيع القادة الاسرائيليين على توجيه المزيد من النقد الشديد إلى المنظمة الصهيونية ، ففى الخامس والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٨ انعقد فى القدس المؤتمر الاستشارى للزعماء الصهيونيين للتباحث بشأن مستقبل الحركة الصهيونية ، ومناقشة البر فاج الذى سوف يعرض على المؤتمر الصهيونى فى حزيران (يونيو) . وخاطب لبنى أشكول الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بقوله :

(١) « الجويش أوبزرفر » ، فى ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، ص ١٤

« ان الحركة الصهيونية إذا ما شاءت الحفاظ على حيويتها ونشاطها .
ينبغي لزعمائها المجيء شخصياً إلى إسرائيل والتوطن فيها ، (٢) . بينما كرر آريه
بنكوس رئيس الوكالة اليهودية ما سبق له اعلانه في إحدى جلسات المجلس
الصهيوني العام حين قال : « إن مسألة الهجرة قد أصبحت قضية حياة
أو موت بالنسبة لدولة إسرائيل ، والحل الإيجابي لهذه المسألة هو وحده
الكفيل بتبرير وجود الحركة الصهيونية » . غير أن هذا التقارب الظاهر
في الرأي حول مسألة التهجير اليهودي كان يخفي وراءه خلافات قديمة حول
توزيع الصلاحيات والمسؤوليات ، وبصدد إعادة النظر في المهام التي تضطلع
بها الوكالة اليهودية .

فقد سارع كل من بنحاس ساير ، وغولدا ماير ، وحاييم جفاتي إلى تبني
الموقف الذي أدى في الماضي إلى خروج دافيد بن غوريون من المنظمة
الصهيونية . وأعلنوا تحييدهم لفكرة نقل عدد من وظائف الوكالة اليهودية
إلى أيدي الحكومة الإسرائيلية ؛ فهناك وزارة الزراعة التي تطالب
بدائرة الاستيطان الزراعي في الوكالة ، بينما ينبغي إلحاق دائرة الهجرة
والاستيعاب بوزارة العمل وتحت سيطرة بيغال ألون . رئيس اللجنة
الوزارية للهجرة .

لكن رئيس الوكالة اليهودية . آريه بنكوس ، سارع بدوره إلى احتواء
الهجمات الموجهة ضد المنظمة الصهيونية والوكالة . فالمنتقدون لم يسهموا
بانتقادهم في تعزيز الهجرة من البلدان الغربية . كما أن تشويه سمعة الوكالة
اليهودية سوف يؤدي إلى إيقاع الفوضى في الجهود التي تبذلها في الخارج ،
ويؤثر على التعليم اليهودي ، وجاذبية منظمات الشبيبة ، بالإضافة إلى زعزعة
الثقة في النفوس التي ترى في الوكالة « وكالة لصهيون » ، وراح بنكوس يبحث
عن التأييد لموقفه بوجه الهجوم الإسرائيلي على الوكالة اليهودية ، فوجد أن

(٢) انظر Israel Digest ، العدد الخامس — ٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ . ص ٣

ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، يقف إلى جانبه . ثم لجأ إلى تحذير المطالبين بانتزاع وظيفة الاستيعاب من أيدي المنظمة الصهيونية بأن هذا التدبير سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بحملات جمع الأموال والتبرعات في عدد من البلدان ، ومن جعلتها بريطانيا (٣) . ورفع الخلاف إلى لجنة التنسيق المشتركة بين الحكومة والوكالة اليهودية ، حيث وقف عضوان حكوميان من أعضاء اللجنة ، ليفي أشكول والسكرولونيل موشيه شاير (يمثل الحزب الديني القومي) وأعلننا بأن حظ الهجرة والاستيعاب هو أوفر نجاحاً فيما لو تمهدتها سلطة حكومية .

غير أن المشاورات التي أجراها مائة من زعماء الحركة الصهيونية تمهيداً لتحقيق إجماع في الآراء والوصول إلى اتفاق بشأن القضايا الصهيونية الرئيسية التي أصبحت عرضة للإلحاح الإسرائيلي الشديد أدت بدورها إلى بلورة المواقف والآراء على نحو يحذر التوقف عنده بشيء من التفصيل ، قبل الانتقال إلى عرض النتائج التي أقرتها اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بين ٢٨ و ٢٩ من شباط (فبراير) ١٩٦٨ في الاجتماع الذي عقدته بكامل أعضائها .

ب - الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية في عهد الآراء :

يتلخص الموقف الإسرائيلي الرسمي في الإصرار على الهجرة الغريبة بالعبارات التي وردت على لسان ليفي أشكول موجهة إلى يهود البلدان الغريبة كما يلي :

« إن يهود العالم الغربي في ذمتهم صك دين ينبغي تسديده الآن . فلقد كان من الطبيعي بالنسبة لليهود في أنحاء أخرى من العالم أن الالتئام لحركة عقائدية يعنى القبول بالتزامات شخصية ، لكن

(٣) « الجويش أوبزرفر » ، ١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، ص ٨

اليهود الغربيين لم يفوا بتعهدهم . مما أدى إلى قيام عائق شديد في إسرائيل ، وقد يتحول الأمر إلى كارثة مالم يطرأ تغيير . فإذا لم تقوم بحلب الناس إلى هنا . نكون قد خسرنا بذلك إحدى المعارك الحاسمة للغاية يجب أن نملك الشجاعة على مخاطبة يهود العالم بأن الألم هو السبيل إلى نيل الوطن .

ثم ينتقل أشكول إلى توبيخ المهاجرين العتيدين الذين يلحون في هذه الأيام على السؤال عن المكان المرغوب لإقامتهم، ويشترطون الوظائف التي يقبلون بها أو يرفضونها . ويتحدث عن الحركة الصهيونية ودورها في عمليات التهجير بقوله : ينبغي للحركة الصهيونية أن تقود موجة الهجرة على أجنحة الرؤيا ، لكن هذه الحركة بلا أجنحة . إن إسرائيل ليست لسكانها فحسب بل هي ملك للشعب اليهودي بأسره . وعلى هذا الشعب أن يضطلع بأعباء الهجرة . ولا يجد أشكول مخرجاً إلا حين يناشد الزعماء الصهيونيين أن يستوطنوا في إسرائيل ويكونوا قدوة شخصية فعالة ، فالشكاوى التي يرفعها المهاجرون العتيدون عن الصعوبات المادية ليست سوى « ذريعة للكسل » . ويؤكد رئيس الوزراء في خاتمة كلامه بأن لانية هناك في تجسيد الوكالة اليهودية من مهماتها العملية ونقلها إلى الحكومة أو أية هيئة أخرى . لكنه يلقى على الوكالة مسؤولية القيام بفحص أجهزتها العاملة فحواً دقيقاً وإجراء الإصلاحات الكفيلة بزيادة فعاليتها .

لكن ناحوم غولدمان سارع من جهته إلى وصف الدعوة القائلة بإمكان تصفية الحركة الصهيونية ، وإلقاء مهامها الرئيسية على عاتق الحكومة الإسرائيلية ، بأنها ليست دعوة بعيدة عن الواقع فحسب بل هي هراء . فلا توجد حكومة في العالم القائم اليوم تستطيع مجرد أن تحمّل أعباء مهمات مثل التعليم اليهودي في الدياسبورا وتنظيم الهجرة اليهودية . ولو حاولت هذه الحكومة القيام بذلك ، فإنها تخلق لنفسها متاعب كثيرة وصعوبات

دائمة ، مثلما يحرّض عملها على اتخاذ التدابير القانونية ضد نشاطات من هذا النوع . (٤)

و حين يتطلع غولدمان إلى الحركة الصهيونية يجد أنها كانت تحاول القيام بشيئين متناقضين في وقت واحد : الشيء الأول هو سعيها لكي تصبح هيئة تمثيلية تشمل أ كثرية اليهود ، والثاني كفاحها لاستعادة البداية الكلاسيكية لحركة ثورية واجتماعية مقاتلة وسط الحياة اليهودية . لقد أخفقت الحركة في تحقيق الهدف الأول . وما عليها سوى تركيز جهودها على الثاني . وهنا يقترح الدكتور غولدمان إعادة كتابة برنامج القدس الصهيوني من جديد بحيث يأتي في طابعه معبراً عن الحد الأقصى المنشود .

أما المهمات العظمى الثلاث التي يختارها رئيس المنظمة الصهيونية العالمية لكي تقوم الحركة على تحقيقها فهي التالية :

١ - تأمين التضامن اليهودي مع إسرائيل في ظل كافة الظروف .

٢ - ضمان استمرار الهجرة إلى إسرائيل على نطاق واسع .

٣ - الاعتناء بالتعليم اليهودي في بلدان الدياسبورا . (٥)

غير أنه ، رغم دعوته إلى تربية المزيد من الصيونييين على قبول الالتزام الشخصي بالهجرة إلى إسرائيل ، وإلى غرس قضية الهجرة بالنسبة لمستقبل إسرائيل في وجدان الجاليات اليهودية الكبيرة ، لا يؤيد الذهاب إلى حد اعتبار هذا الالتزام شرطاً للعضوية في المنظمة الصهيونية . فاعتماد شرط من هذا القبيل يبطل وجود الحركة كقوة سياسية كبرى ، ويحولها إلى تنظيم

(٤) « الجويش أوبرر » ، ١ آذار (مارس) ١٩٦٨ . ص ٩

(٥) المصدر نفسه ، راجع أيضاً « ذي إسرائيل دايجست » . العدد ٥ و ٨ آذار (مارس)

١٩٦٨ . ص ٣

صغير يستند إلى القبول بالالتزام الشخصي . بينما لا يمانع غولدمان في إيجاد مثل هذا التنظيم داخل الحركة الصهيونية وتحت إشرافها ، وفي السعي لتصعيد جو الهجرة وتكثيفه .

فهو يدعو إلى إنشاء حركة تضم الذين نذروا أنفسهم شخصياً للهجرة (Magshimim) ، بحيث تؤلف هذه الحركة صلب الحركة الصهيونية وجزءاً منها ، وألا تكون وحدة منفصلة عنها . ويطالب بتوحيد الجماعات والفئات الصهيونية في كل مكان تحت ظل هيئة مركزية واحدة ، دون استثناء الولايات المتحدة .

وفي خضم هذه الآراء الصهيونية والإسرائيلية راح الزعماء الكبار في الحركة يبحثون عن التغيرات التي تحظى بالقبول ولا تعرق أعمال المؤتمر الصهيوني المنتظر ، لكن العقبات بوجه التغيير المنشود برزت منذ بداية المشاورات ، واتخذت الصيغ التالية :

أولاً — إن الكونغرس القوي للصهيونيين العالميين ، ومن ورائها منظمة « الهداسا » للنساء الصهيونيات في أميركا ، والتي تضم ٣١٨ ألف عضواً ، أعلنت معارضتها للتغيرات الوظيفية ، ولم تؤيد إدخال المنظمات غير الصهيونية في المرحلة الحاضرة إلى الحركة .

ثانياً — إن المندوبين العماليين لم يرحبوا بنقل الوظائف الحيوية التابعة للوكالة اليهودية إلى الحكومة .

ثالثاً — هناك تعقيدات قانونية تحول دون الإقدام على خطوة من هذا النوع ، وانتزاع الوظائف الرئيسية من الوكالة اليهودية : فالأموال الأميركية لا يمكن نقلها معفاة من الضرائب إلى

حساب حكومة أجنبية ، بينما يجوز تقديمها إلى وكالة تقوم بتمويل استيعاب المهاجرين (٦) .

إن هذه التحفظات ، جعلت المطالبين برأس الوكالة اليهودية بين القادة الإسرائيليين يترشون قبل المضي إلى نهاية الشوط ؛ فالتغييرات الرئيسية التي ناقشها المؤتمر الاستشاري انحصرت في أمرين :

١ - إنشاء حركة جديدة مستوحاة من روح الرواد الصهيونيين الذين يقطعون على أنفسهم عهداً شخصياً بالهجرة إلى إسرائيل .

٢ - تبسيط أعمال الدوائر التابعة للوكالة اليهودية ، وإصلاح بنائها التنظيمي بحيث تسير العصر وتصبح أكثر فعالية .

ولقد عبّر آريه بـنـكـوس ، رئيس الوكالة اليهودية ، عن الرأي السائد بصدد تقوية الحركة الصهيونية وتجديدها في تشديده على القول بأن الحركة لا يسعها البقاء مجرد حركة أصدقاء لإسرائيل ، بل ينبغي لها تجاوز ذلك . بينما رأت غولدا ماير ، سكرتيرة حزب العمال الإسرائيلي ، أن الدعوة إلى الهجرة يجب ألا تنطلق من دولة إسرائيل وحدها لحسب ، بل منها ومن المعسكر الصهيوني في الدياسبورا . فالهجرة ضرورية ، على حد قولها ، ليس لمجرد كون إسرائيل تحتاج إلى المزيد من اليهود ، بل لأن بقاء الشعب اليهودي يتطلب ذلك . واليهود الغربيون أصبحوا عرضة للخطر بسبب تزايد الانصهار والتزاوج . لذا ينبغي على الزعماء الصهيونيين في الخارج أن يجعلوا أنفسهم قدوة لسواهم ومثالا يحتذى ؛ فالواجب يحتم عليهم الهجرة إلى إسرائيل ، وإلا فما معنى مناشدتهم الغير أن يفعلوا ما لا يقدمون هم على فعله . ولاريب في أن الجواب الذي ردت به غولدا ماير على الحاخام الأمريكي الدكتور فوسباوم يعكس الموقف الإسرائيلي على حقيقته ؛ فقد تساءل الحاخام

نوسباوم لماذا ينبغي لليهودى أن يقتلع نفسه من المكان الذى عاش فيه براحة وهدوء بقصد المجيء إلى إسرائيل . ورأت السيدة ماير أن هناك سبباً بسيطاً يدفعه إلى القيام بذلك ، ألا وهو كونه يهودياً .

فأما النتائج التى توصل إليها الزعماء الصهيونيون من خلال المناقشات والمشاورات تمهيداً لتكريسها فى قرارات المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين؟

ج — القسويات وبوابات التغيير :

كان من نتيجة المداولات التى شارك بها مائة زعيم صهيونى من سائر أنحاء العالم أن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عقدت اجتماعاً بكامل أعضائها عقب انتهاء المشاورات الصهيونية العالمية وقررت على الفور إنشاء حركة هجرة ، (Aliya Movement) تضم الأشخاص الذين يرمعون الاستيطان فى إسرائيل . غير أن هذه الحركة الجديدة هى أقرب إلى الحركات التهجيرية فى بلدان الدياسبورا منها إلى الحركة البديل . أى أنها أشبه بالتنظيمات التى تضم أولئك الأشخاص الذين فزعوا أنفسهم للاستيطان فى إسرائيل . فهى تؤلف جزءاً لا يتجزأ من المنظمات الصهيونية القومية والاقليمية وتنشأ على يدى تلك المنظمات . ولا ترمى إلى الحلول مكان المنظمات القائمة التى تتخذ الطابع ذاته . كالمنظمات التابعة للاتحاد الصهيونى البريطانى . مثلاً (٧) .

أما النتيجة الثانية التى أفضت إليها المداولات فقد تمثلت فى التصريح الذى أدلى به آريه بن-كوس حول إنجاز عملية الدمج الفعلى بين دوائر الوكالة اليهودية التى تعنى بالهجرة والاستيعاب قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين .

يتبين لنا من مضمون هذين القرارين أنهما أقرب إلى التسوية والحل الوسط منهما إلى الاستجابة للمطالب التي ينادى بها أصحاب الدعوة إلى تخطي الإطار التنظيمي للحركة الصهيونية، ووضع زعمائها أمام التحدي الحاسم في تزعم موجات المهاجرين إلى إسرائيل بقصد الاستيطان الدائم فيها؛ فالمصادر الصهيونية تؤكد أن هذه المرحلة التحضيرية استطاعت تجميع الخلافات إلى حين من الزمن، ومنحت الحركة فرصة جديدة للاستمرار في تأدية مهامها التاريخية والحيوية في ميدان الهجرة.

أما الضغوط التي تعرضت لها الحركة الصهيونية أثناء تلك المشاورات فقد سارت في اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول يدعو إلى إنشاء حركة صهيونية على نطاق العالم تضم أصحاب الفعاليات، (Activists) من الذين نذروا أنفسهم للسعى نحو تحقيق الهجرة إلى إسرائيل (Magshimim) بحيث تغطي هذه الحركة الجديدة على التنظيمات الصهيونية القائمة. والاتجاه الثاني يطالب بانتزاع مسؤوليات الهجرة والاستيعاب من أيدي الوكالة اليهودية. ولقد جاء قرار اللجنة التنفيذية بإنشاء حركات الهجرة، في جميع بلدان الدياسبورا على النحو المذكور أعلاه بمثابة الرد على دعاة الاتجاه الأول. بينما يمثل إعلان بنكوس عن دمج دوائر الهجرة والاستيعاب والاقتصاد ردًا الوكالة اليهودية على صعاة الحد من سلطاتها في تلك الحقول.

لكن هذه التسويات الرامية إلى احتواء الحملات الشديدة من الجانب الإسرائيلي على الحركة الصهيونية والمؤسسات التابعة لها لم تفلح في إرواء غليل الالحاح الإسرائيلي على الهجرة الغربية، بعد أن نمت الدعوات المتكررة إلى تصعيد الهجرة عن تملل وتقاذ صبر لدى المسؤولين الإسرائيليين وفي أوساط حزب العمال بنوع خاص. ومن الملاحظ أن بعض الأوساط الصهيونية أبدت استغرابها للاهتمام الكبير الذي يوليه حزب العمال

الإسرائيلي لمسألة الهجرة ، وتساءلت عما إذا كانت طبيعة الأطر الإدارية المعنية بشئون الهجرة واستيعاب المهاجرين تؤثر كل ذلك التأثير الكبير في إعداد القادمين الجدد. فقد اعتبرت صحيفة «الجويش أوبزرفر» ، أن المزاج السائد في إسرائيل يستغرب لإثارة هذه الضجة كلها ، علماً بأن المواطن الإسرائيلي العادي يرحب بتدفق اليهود من حيث أنوا ، لكنه يعترف في الوقت ذاته بأن الاحتمال ضئيل بالسماح لليهود السوفيات كي يهاجروا في المستقبل القريب ، أو بعزم اليهود الغربيين على المجيء بأعداد كبيرة (٨) .

غير أن زعماء حزب العمال يحلون موضوع الهجرة في منزلة فريدة باستثناء مسألة الدفاع والأمن طبعاً ، من حيث أهميتها الحيوية لمستقبل إسرائيل . فهم على قناعة تامة بإمكان اجتذاب أعداد أكبر من القادمين الجدد شريطة أن تعمل الأجهزة المستولة عن توطينهم بشكل أسرع وأحسن سيراً من السابق . ولقد سارع هؤلاء القادة قبل قيام الحزب الموحد إلى تأليف « لجنة عمل » لدراسة المشكلة ، وانضم إلى اللجنة ممثلون عن حزب رافى بعد توحيد الأحزاب الثلاثة ، فارتفع عدد أعضائها إلى ٢٥ عضواً برئاسة كبير العقائديين في حركة أهدوت هاعفودا ، اتسحاق بن هارون . وفي أواخر نيسان (أبريل) ١٩٦٨ رفعت اللجنة نتائج أبحاثها إلى مكتب قيادة الحزب وضممتها الاقتراحات الأربعة التالية :

١ - اقتراح يرعاه كل من غولداماير وبن هارون وحاييم يحيل ، ويدعو إلى فكرة إنشاء « هيئة الهجرة والاستيعاب » ، بحيث تتحمل الحكومة الإسرائيلية مسئولية استيعاب المهاجرين بصورة مباشرة . ويعارض أصحاب هذا الاقتراح إجراء فصل واضح المعالم بين الوكالة والحكومة ، لئلا يؤدي الفصل بين الهجرة والاستيعاب إلى العقوبات التي يسعون لإزالتها بالذات

(٨) انظر «الجويش أوبزرفر» - ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٨ . ص ١٦

٢ - اقترح رئيس الوكالة اليهودية ، آريه بنكوس ، الذي يرفض الاقتراح الأول ، ويدعو إلى ترك مسألة الهجرة (من حيث نشر الفكرة في الخارج ، وجلب القادمين الجدد إلى إسرائيل) من اختصاص الوكالة اليهودية وحدها . كما أنه يؤيد الإبقاء على المراحل الأولى من استيعاب المهاجرين (تأمين بيوت الإقامة ، ودروس تعليم العبرية ، والاتصال الاجتماعي) تحت إشراف الوكالة . بينما تأخذ الحكومة على عاتقها مسؤولية الإشراف على مراحل الاستيطان الدائم في حقل الإسكان والاستخدام بصورة رئيسية . ويقترح بنكوس ، للتحول دون تشابك الصلاحيات ، إنشاء هيئة للتنسيق مشتركة بين الوكالة والحكومة تحت رئاسة عضو من اللجنة التنفيذية للوكالة .

٣ - اقترح البريغادير حاييم هرتزوغ ، ممثل حزب رافي لدى اللجنة ، بفصل الصلاحيات والمهام بين الوكالة والحكومة في مرحلة مبكرة . فهو يترك للوكالة اليهودية والحركة الصهيونية مهمة القيام بتنمية الهجرة وتنظيمها ، لكنه ينيط بالحكومة مسؤولية التنفيذ الفعلي لنقل المهاجرين إلى إسرائيل .

٤ - الاقتراح الرابع تقدم به كلٌّ من آريه ليفوفا وإلياف وشاول أفيرر ، ويقضى بإنشاء وزارة لاستيعاب المهاجرين تعنى بالقادم الجديد منذ اللحظة التي تطلّ فيها قدماء أرض إسرائيل ، بينما يكون في عهدة الوكالة اليهودية قبل تلك اللحظة (٩) .

لإزاء تعدد الاقتراحات راح بن أهارون يبحث عن صيغة تسوية تحظى

(٩) « الجويش أوبزرفر » - ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٨ . ص ١٧

بموافقة الجميع فجاء الاقتراح الوسط الذي تقدم به ، يدعو لإنشاء وزارة للاستيعاب قائمة بذاتها وعلى نطاق تام ، بحيث تترك جميع مراحل النشاط النهجى الباكورة والأولية للوكالة ، ويقوم تنسيق بين وزير الاستيعاب ودائرة الهجرة فى الوكالة . لكن هذا الاقتراح ، الذى لقي ترحيباً حذراً من جانب رئيس الوكالة ، اصطدم بمعارضة رئيس الوزراء ، لثلا يودى خلق حقائب وزارية جديدة إلى زعزعة التركيب الحساس للائتلاف الحكومى تحت شعار الوحدة الوطنية . فهو يفضل إلحاق مسئوليات استيعاب المهاجرين بوزارة العمل تحت إشراف بيغال آلون ، حيث ينوب عنه «إلياف» فى تحمل المسئولية المباشرة لشئون الاستيعاب . غير أن هذا الرأى أيضاً يلقى معارضة لدى الجناح التابع لحزب رافى ، إذ يؤكد معارضوه أن فكرة أشكول تودى فى الواقع إلى منح آلون حقبة وزارية ثانية . مما يجعل تمثيل حزب أهدوت هاعفودا يتجاوز الحقائق الثلاث ، مقابل حقبة وزارية واحدة يتمثل فيها حزب رافى بشخص وزير الدفاع ، موشيه دايان .

غير أن المصادر المقربة من زعامة الحزب توقعت آنذاك أن يكون السبيل إلى الخروج من المأزق الخرج فى الوصول إلى تسوية أخرى ، بحيث يودى ذلك إلى زيادة الصلاحيات الحكومية عما هى الحال عليه فى الوقت الحاضر ، لكنه يترك للوكالة اليهودية نصيباً فى ميدان استيعاب المهاجرين تفوق نسبته معظم النسب التى تصورها الاقتراحات الأصلية .

و حين اجتمع ٩٨ عضواً يؤلفون سكرتارية حزب العمال الإسرائيلى فى أواخر شهر آيار (مايو) ١٩٦٨ قرر المسئولون الإسرائيليون وضع المؤتمر الصهيونى القادم أمام الأمر الواقع ، بأن تنتقل مسئولية استيعاب المهاجرين من نطاق الاختصاص التقليدى للوكالة اليهودية إلى الحكومة الإسرائيلىة . ولذلك تقرر إنشاء وزارة للاستيعاب ، تحت رئاسة وزير كامل الصلاحيات .

فقد فاز هذا القرار بنتيجة التصويت بعد أن نال ٦٣ صوتاً مقابل ٣٥ صوتاً تؤيد الاقتراح المنافس بانهزام صلاحيات الهجرة من أيدي الوكالة اليهودية أيضاً. وصوت بنكوس إلى جانب مشروع الاقتراح الفأز بعد أن استطاع إدخال مادة جديدة عليه تنص بترك المسألة مفتوحة فيما يتعلق بتحديد مسؤوليات كل من الحكومة والوكالة .

غير أن هذا القرار تضمن العديد من المسائل الغامضة التي أناط حلها بوقت لاحق ، خوفاً من النتائج التي قد تترتب عن ذلك، وبغية إفساح المجال أمام التسويات والتراجعات في اللحظة المناسبة . والتساؤلات التي أثارها مضمون القرار تقناول القضايا المتنازع حولها : فهو قد ترك مسألة البت في العلاقات بين وزير الاستيعاب ودائرة الهجرة في الوكالة اليهودية إلى وقت لاحق دون تحديده وتعيين تاريخه . كما أنه لم يشأ الإفصاح عن الوزير الذي سوف يتسلم مهام وزارة الاستيعاب ويملك عامل الصلاحيات . والسبب يرجع إلى خوف أشكول من أن يؤدي تعيين الوزير الأصيل إلى تعريض التشكيلة الوزارية لهزة صعبة . لكن بعض الأوساط تكهنات آنذاك بأن أشكول سوف يتسلم هذه الحقبة الوزارية الجديدة بنفسه ، رغبة منه في إسكات الاعتراضات بين الأعضاء المنتمين لحزب رافي .

أعلنت الحكومة قرارها بإنشاء وزارة جديدة لاستيعاب المهاجرين في الموعد المحدد لافتتاح المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين بتاريخ ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ . وقام أشكول بتعيين نائب رئيس الوزراء بيغال ألون في منصب الوزير المسئول عن شئون استيعاب المهاجرين . وفي الرابع عشر من حزيران (يونيو) وقف ألون أمام المؤتمر الصهيوني ليضع النقاط على الحروف ، ويبدد المخاوف الناشئة عن التدبير الجديد ؛ فقام بإيضاح المسائل المتعلقة بالوزارة الجديدة على النحو الآتي :

(أ) إن الوزارة الجديدة سوف تكون بمثابة « الذراع التنفيذية المباشرة » ، كما أنها تنوى « التنسيق بين سائر الوزارات وغيرها من العوامل » .

(ب) سوف تحترم الوزارة الجديدة جميع « الحقوق المشروعة » ، للوكالة اليهودية .

(ج) إن المهمة الرئيسية لوزارة استيعاب المهاجرين تتناول « المرحلة الثالثة » من تاريخ الهجرة ، أى تلك المرحلة المتعلقة بهجرة اليهود من البلدان الغربية ، حيث يعيش كثيرون منهم فى قلق عميق بصدد مستقبلهم الشخصى ومستقبل أبنائهم كيهود .

(د) سوف تقوم وزارة استيعاب المهاجرين بمناشدة مختلف الدوائر الحكومية ومنظمات الهجرة والمهاجرين لتأمين معاملة فردية للقادمين الجدد من البلدان الغربية .

(هـ) إن التقدم الاقتصادى فى إسرائيل يتطلب المزيد من الطاقات البشرية لملء المراكز الشاغرة فوراً ، والهجرة من البلدان الغربية هى « هجرة الخبراء وأصحاب المبادرة ، بغية الإسهام فى مزيد من التنمية للاقتصاد الإسرائيلى (١٠) » .

وفى اليوم الثانى لل مؤتمر الصهيونى كان ليفى أشكول يؤكد — فى معرض قوله بأن حق الحركة الصهيونية فى الوجود مستمد من نجاحها فى ميدان الهجرة ، على أن المطلوب من الصهيونية ليس اتخاذ الخطوات الأولية فيما يتعلق بالهجرة ، بل ينتظر منها شن هجوم شامل النطاق وتوسيع الخطوات

الأولية التي تم اتخاذها . ولقد استشهد أشكول على جواز ذلك بحركة المتطوعين الذين تغلغلوا في نفوسهم روح الصهيونية ولم يكونوا كلهم صهيونيين أو من أبناء الصهيونيين . ثم انتقل إلى القول بأن قرار الحكومة بإنشاء وزارة خاصة لاستيعاب المهاجرين لا يُعفى الحركة الصهيونية والشعب اليهودي من واجب تحمل أعباء النشاطات التهجيرية والقيام بمسؤولياتها .

غير أن الضرورة تستدعي تجنيد الوسائل الكفيلة بإقامة الكثير من مشاريع الاستيعاب على نطاق واسع . وهناك علاقة وثيقة بين أعمال الحكومة والسياسة الاستيعابية ، مما يحتم على الحكومة تحمل المسؤوليات المترتبة عن ذلك . وانتهى أشكول إلى مناشدة المندوبين في المؤتمر أن يطرحوا جانباً مناقشة الحدود الفاصلة بين الاستيعاب الأولي والاستيعاب الدائم ، أي بين سلطات الوزارة الجديدة والوكالة اليهودية .

لكن مسألة الصلاحيات والسلطات بقيت معلقة . وفي ١١ حزيران (يونيو) صدر بيان مشترك من الحكومة والوكالة اليهودية ليعلم تشكيل لجنة تضم ثلاثة من الوزراء وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، ويعهد إليها الاجتماع فوراً بغية القيام بمزيد من التوضيح وتحديد مجالات النشاط العائدة لكل من الحكومة والوكالة في شؤون الهجرة والاستيعاب ، ودراسة الطرق الكفيلة بتحقيق التنسيق بين النشاطات العائدة لتلك المجالات (١١) . أما البيان فقد صدر عقب اجتماع ضم اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ورئيس الحكومة بالإضافة إلى وزراء المال والعمل والعدل لتحديد النواحي العملية وإيضاح النتائج المترتبة عن قرار الحكومة بصدد إنشاء وزارة استيعاب المهاجرين .

(١١) انظر « ذي اسرائيل دايجست » . المجلد الحادي عشر . العدد ١٣ و ٢٨

حزيران (يونيو) ١٩٦٨ . ص ٤

وفي السادس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٨ وافقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على نص الرسالة التي بعث بها رئيسها ليفي أشكول إلى رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، آريه بنكوس ، في محاولة ترمي إلى إزالة سوء التفاهم الناتج عن القرار الذي أعلنته الحكومة في ٩ حزيران (يونيو)؛ فقد لجأ أشكول في رسالته إلى تبديد الشكوك العالقة في نفوس المسؤولين الصهيونيين عن الوكالة اليهودية بقوله : « أرغب في التأكيد لكم بأن الحكومة لم تقصد بقرارها ذلك انتزاع المسؤولية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين المحتاجين ، وهي المسؤولية التي كانت دوماً في الدرجة الأولى من نصيب يهود العالم... » ثم انتقل إلى القول بأن المهام والمسؤوليات المترتبة عن إنشاء وزارة الاستيعاب يجب تحديدها بالتفصيل ، مع العلم بأن هذا التحديد سوف يأخذ بعين الاعتبار المسؤولية التي سبق ذكرها . ولهذا الغرض تم تأليف لجنة مشتركة من الحكومة والوكالة اليهودية لكي ترفع تقريرها في وقت قريب . على أن رغبة أشكول في إيضاح موقف الحكومة الإسرائيلية لم تحل دون إعرابه عن التمني المخلص بأن يستمر يهود العالم في تعبئة جميع مواردهم وتجنيدوا في خدمة الحاجات الانسانية العظيمة التي تتطلبها إسرائيل (١٢) .

٢ - دولة الحزب الواحد أم مجتمع الأحزاب :

يعتبر ماتراس في دراسته عن التغيير الاجتماعي في إسرائيل (الفصل الثالث بعنوان : « شؤون الدولة : القواعد الاجتماعية المتغيرة للتأييد الانتخابي ») بأن أبرز خاصية وأبعدها مغزى « من بين الخواص التي يتميز بها التركيب السياسي الإسرائيلي حتى الآن (١٩٦٥) هي الاستقرار واستمرارية القيادة القومية أو الزهامة للسياسة في البلاد .

ويرى بأن عنصر الاستقرار والاستمرار قد تأمّن طيلة ما يقارب عقدين من الزمن في تاريخ إسرائيل رغم كل التغيرات الحاسمة التي طرأت على حجم السكان وتركيبهم ، وإزاء التحديات الآتية :

- خوض حربين ضد البلدان المجاورة .
- الضغط الخارجية المتواصلة على الصعيدين العسكري والسياسي .
- الفروقات الاثنية والجغرافية والثقافية .
- الانقسامات إلى معسكرين يتنازعهما المتدينون والعلمانيون .
- النزاع المرير بين الأحزاب وداخل الحزب الواحد حول القضايا السياسية .

ثم يمثل على ذلك كله باستنطاق سجل الحياة السياسية في إسرائيل طيلة ١٧ عاما من قيام الدولة الأمور التالية .

ثمة أزمات حكومية وانتلافية شهدتها إسرائيل بنسبة مرتفعة ، لكن البلاد لم تعرف سوى ثلاثة رؤساء للوزارة :
بن غوريون وشاريت وأشكول ؛ وثلاثة وزراء للدفاع :
بن غوريون وأشكول ، وبنحاس لافون في وزارة شاريت ؛
بالإضافة إلى ثلاثة وزراء للدالية : كابلان وأشكول وبنحاس
ساير ؛ ووزيرين للخارجية : شاريت وغولدا مائير .
(وباستطاعتنا أن نضيف هنا اسم أبا إيبان) .

إن هذا السجل الحافل بمآثر الحزب الواحد أو ممثليه في مقاعد الحكم يوحى دون ريب بوجود سيطرة للحزب الواحد أو بحكم الاوليغاركية والطبقة الأوسع نفوذاً واثراً . لكن ماتراس يختار التشديد على انتخابات

الكنيست حيث تقدمت الأحزاب السياسية بمرشحيها وخاضت الانتخابات التي لم يعمد أحد إلى الطعن بصحتها واستقامتها . ونحن نعرف أن إسرائيل شهدت حتى الآن ٧ انتخابات عامة للكنيست : ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ .

وبعض ما ترأس في تحليل نظريته عن الاستقرار والاستمرار بالرجوع إلى تاويخ الماباي في نتائج الانتخابات العامة ، لكي يستخلص الاعتبارات الآتية (١) .

١ — إن نسبة الأصوات التي أحرزها الماباي في الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح بين حد أدنى هو ٣٢٪ وحد أقصى يصل إلى ٣٩٪ من مجموع الناخبين .

٢ — والنسبة التي نالتها الأحزاب الدينية مجتمعة يبلغ معدلها حوالي ١٥ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٣ — أما الأحزاب العمالية اليسارية (الماباي وأحدوت هاهفودا) فقد تراوحت قوتها بين ١١ و ٥ بالمائة من الأصوات .

٤ — والأصوات التي أحرزتها أحزاب اليمين ويمين الوسط في الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح نسبتها بين ٢٠ و ٢٧ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٥ — إن العديد من المؤسسات السياسية والدينية أو الاقتصادية في إسرائيل ما زالت تحتفظ إلى الآن بقوتها ونفوذها منذ أيام الانتداب وقبل قيام الدولة . وهناك ثلاث نقاط مركزية للسلطة يرجع عهدها إلى تلك الفترة :

(١) راجع Matras ، المصدر السابق ، ص ٨٦ — ٨٧ .

دار الحاخامية، والاتحاد العام للعمال (الهستدروت)، والأحزاب السياسية الصهيونية .

٦ — رغم أن بعض الأفراد من قداماء الشخصيات السياسية قد هُجِبهم الموت عن المسرح السياسي ، فإن العناصر الباقية من العهد السابق للدولة ، باستثناء قلة ضئيلة ، لم تتنح أو تستقيل كما لم يزحزحها أحد عن مراكزها ومواقعها الراهنة .

إزاء هذه الاعتبارات التي يأتي على ذكرها ماتراس ، نريد إلقاء نظرة ثانية على مسألة « من هو القابض على زمام السلطة السياسية في المجتمع الإسرائيلي اليوم ؟ » ، وممّ تتألف مراكز السلطة والنفوذ ؟ وهل هناك من دلائل فعلية على وجود تحول بطيء في انتقال مقاليد السلطة : من احتكار النخبة العائدة للحركات للعقائدية قبل قيام الدولة إلى المشاركة بينهم وبين الجماعات الشابة والفئات المنتمة إلى أوساط المهاجرين الجدد ، ولاسيما الجماعات اليهودية الشرقية .

لذا نبدأ في تناول الموضوع المتعلق بمركز السلطة من زاوية غير مباشرة إلى حد ما . وتتابع ليونارد فاين^(٢) في الشروحات والتعليقات التي يقدمها لتفسير الافتراض السائد عن توزيع القدرة السياسية في إسرائيل . هذا الافتراض مؤداه أن القدرة السياسية تقع إلى درجة كبيرة في أيدي قداماء المهاجرين من مستوطنى الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، والذين وفدوا إلى فلسطين بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٣ من أوروبا الشرقية، وبنوع خاص من روسيا .

(٢) راجع مقالة Fein من « مراكز السلطة » في المصدر المشار إليه سابقا :

Integration and Development in Israel : « The Centers of Power » pp. 47 — 90

الكنيسة، حيث تقدمت الأحزاب السياسية بمرشحيها وخاضت الانتخابات التي لم يعمد أحد إلى الطعن بصحتها واستقامتها . ونحن نعرف أن إسرائيل شهدت حتى الآن ٧ انتخابات عامة للكنيست : ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ .

وبعض ما ترأس في تحليل نظريته عن الاستقرار والاستمرار بالرجوع إلى تاويخ الماباي في نتائج الانتخابات العامة ، لكي يستخلص الاعتبارات الآتية (١) .

١ — إن نسبة الأصوات التي أحرزها الماباي في الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح بين حد أدنى هو ٣٢٪ وحد أقصى يصل إلى ٣٩٪ من مجموع الناخبين .

٢ — والنسبة التي نالتها الأحزاب الدينية مجتمعة يبلغ معدلها حوالي ١٥ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٣ — أما الأحزاب العمالية اليسارية (الماباي وأحدوت هاحفودا) فقد تراوحت قوتها بين ١١ و ٥٠ بالمائة من الأصوات .

٤ — والأصوات التي أحرزتها أحزاب اليمين ويمين الوسط في الانتخابات الخمسة الأولى تتراوح نسبتها بين ٢٠ و ٢٧ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين .

٥ — إن العديد من المؤسسات السياسية والدينية أو الاقتصادية في إسرائيل ما زالت تحتفظ إلى الآن بقوتها ونفوذها منذ أيام الانتداب وقبل قيام الدولة . وهناك ثلاث نقاط مركزية للسلطة يرجع عهدها إلى تلك الفترة :

(١) راجع Matras ، المصدر السابق ، ص ٨٦ — ٨٧ .

دار الحاخامية، والاتحاد العام للعمال (الهستدروت)، والأحزاب السياسية الصهيونية .

٦ — رغم أن بعض الأفراد من قدماء الشخصيات السياسية قد غيَّبهم الموت عن المسرح السياسي، فإن العناصر الباقية من العهد السابق للدولة، باستثناء قلة ضئيلة، لم تتنح أو تستقيل كما لم يزحزحها أحد عن مراكزها ومواقعها الراهنة .

إزاء هذه الاعتبارات التي يأتي على ذكرها ماتراس، نريد إلقاء نظرة ثانية على مسألة « من هو القابض على زمام السلطة السياسية في المجتمع الإسرائيلي اليوم؟ »، ومن ثمّ تتألف مراكز السلطة والنفوذ؟ وهل هناك من دلائل فعلية على وجود تحول بطيء في انتقال مقاليد السلطة: من احتكار النخبة العائدة للحركات العقائدية قبل قيام الدولة إلى المشاركة بينهم وبين الجماعات الشابة والفئات المنتمة إلى أوساط المهاجرين الجدد، ولاسيما الجماعات اليهودية الشرقية .

لذا نبدأ في تناول الموضوع المتعلق بمركز السلطة من زاوية غير مباشرة إلى حد ما . وتابع ليونارد فاين^(٢) في الشروحات والتعليقات التي يقدمها لتفسير الافتراض السائد عن توزيع القدرة السياسية في إسرائيل . هذا الافتراض مؤداه أن القدرة السياسية تقبّع إلى درجة كبيرة في أيدي قدماء المهاجرين من مستوطنى الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين، والذين وفدوا إلى فلسطين بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٣ من أوروبا الشرقية، وبنوع خاص من روسيا .

(٢) راجع مقالة Fein من « مراكز السلطة » في المصدر المشار إليه سابقا :

Integration and Development in Israel : « The Centers of Power » pp. 47 — 90

ولو شئنا طرح الافتراض المذكور بصيغة السؤال ، لجاز لنا التساؤل على النحو التالي : إلى أى حد يصدق القول في أن علاقة القوى وميزان هذه القوى داخل المجتمع الإسرائيلي — على صعيد الجماعات والفئات والمؤسسات القائمة — تستند إلى الأقدمية (أى إلى أسبقية الوافدين في اليهود الأولى للهجرة ، وإلى أولوية الذين جاءوا قبل غيرهم من اليهود) ؟ هناك من يعتبر اليهود الذين ركبوا الموجتين الثانية والثالثة للهجرة إلى فلسطين (بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٢٣) ، وحملوا معهم أفكار الريادة الصهيونية لترسيخ أقسدام الاستعمار اليهودي وتوطيد دعائمه ، بمثابة الطبقة الأرستقراطية في اسرائيل اليوم ، وهذه الطبقة تستأثر بمقدّرات الحكم . مثلاً انها تترك طابعها على الحياة السياسية في اسرائيل .

(أ) الموجة الثانية ومراكز السلطة

يبدأ فاین تحليله لافتراض الأقدمية بالنسبة لميزان القوى السياسية في إسرائيل باللجوء إلى بعض الدلائل والمؤشرات . وعلى أساس الافتراض القائل بأن الكنيست هو مركز من مراكز السلطة في إسرائيل ، نجد أنه يعمد إلى وضع مسألة الأقدمية على المحك . فيرى ، مثلاً ، ان كان هناك ٢١٢ عضواً دخلوا الكنيست بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٥ . منهم ٧٣ ٪ ولدوا في بلدان أوروبا الشرقية ، وترتفع هذه النسبة في الماباي إلى ٧٥ ٪ . ومن أصل هؤلاء ثمة ٢٥ ٪ وصلوا في الموجة الثانية للهجرة ، كما وصل فيها ثلاثة من رؤساء وزارات إسرائيل حتى عام ١٩٦٨ : بن غوريون وأشكول وموشيه شاريت .

والواضح أن الذين جاءوا فلسطين شباباً في سن الرشد قبل عام ١٩١٣ أصبحوا يؤلفون الآن فئة في سن الشيخوخة . فإذا كان متوسط سنة الولادة بالنسبة لأعضاء الماباي في الكنيست من أبناء الموجة الثانية للهجرة هي ١٨٩١ ، لجاز لنا نتيجة لذلك أن نتوقع نقصاً في عدد هؤلاء الأفراد داخل الكنيست .

ففي الكنيست الأولى بلغت نسبة المنتمين إلى الهجرة الثانية بين المabay ٢٩٪ (أو ١٣ عضواً) . وفي الخامسة هبطت النسبة المذكورة إلى ١٤٪ (أو ٥ أعضاء) .

أما متوسط العمر بالنسبة لممثلي المabay البالغ عددهم ٤٥ عضواً لدى انتخابهم إلى الكنيست الأولى فكان ٥٢ سنة . بينما نجده يرتفع إلى ٥٤ سنة لدى ٤٢ عضواً من المabay في الكنيست الخامسة (١٩٦١) .

إزاء هذه المعطيات يقرر فاين أنه من الخطأ اجراء استنتاج مباشر عنها بغية الوصول الى معلومات تتعلق بتوزيع السلطة ؛ فالكنيست لا يعدو في نظره مجرد مؤشر للتركيب المتغير لدى النخبة ، مثلما أنه يدل أيضاً على التركيب المتغير والقيم المتبدلة للمجتمع . ثم يخلص الى ابداء ملاحظتين حول موضوع الهجرة الثانية :

الملاحظة الأولى :

نستطيع فهم الهجرة الثانية على أفضل وجه باعتبارها قصوراً معيناً وليس فئة خاصة من الناس أو المهاجرين اليهود . وعندما يتم رسم الخط الاهتباطي - عام ١٩١٤ - كحد فاصل للمشاركة في الموجة الثانية للهجرة ، فإن هذا الاجراء يؤدي إلى اقضاء الكثيرين من الناس الذين يشبهون الوافدين إلى فلسطين قبل ١٩١٤ في نواح كثيرة . هناك أربعة مؤشرات نقدية للاندراس تحت الفئة الحاكمة ، وهي :

(ا) السن . (ب) الوصول الباكر إلى فلسطين .

(ح) أوروبا الشرقية كبلد للولد .

(د) الانتماء إلى الأيديولوجية الصهيونية العمالية . ويقول فاين إن هذه المؤشرات التصقت على نحو رئيسي بالموجة الثانية للهجرة ، ثم إنها ليست

وفقاً عليها وحدها دون سواها . لتأخذ زعامة الماباي من الحراس القدامى ، عام ١٩٦٧ ، على سبيل المثال : اشكول جاء عام ١٩١٣ وغولداماثير جاءت عام ١٩٢١ ، وزالمان آرانه وصل سنة ١٩٢٦ ، بينما وفد بنحاس ساير عام ١٩٣٠ . هناك ١٢ سنة كفاصل للعمر بين أكبر هؤلاء الأربعة وأصغرهم . وثمة فارق من ١٧ عاماً يفصل بين زمن وصولهم إلى فلسطين .

الملاحظة الثانية : إن الموجة الثانية للهجرة ، حتى وفقاً لتعريفها الموسع تحولت من احتكار فعلي للسلطات في إسرائيل إلى الحيازة على نصيب وفير من تلك السلطات لا يتناسب مطلقاً مع قوتها . فلو استخدمنا السكتيست كمؤشر ، لتبين لنا مثلاً أن العضوية غير الأوروبية في تمثيل الماباي من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٦١ قفزت من ١٠٪ إلى ٣٠٪ .

ولو أخذنا الحكومة بمثابة هذا المؤشر ، لظهر لنا مثلاً أن الوزارة الأولى في إسرائيل كانت تضم ٧ أعضاء من الماباي مولودين في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي . جميعهم قدموا من أوروبا الشرقية إلى فلسطين قبل سنة (١٩٢٤)

وحين تلقى نظرة مماثلة إلى الوزارة الحادية عشر (١٩٦٣) نجد أنها كانت تضم ١١ وزيراً عن الماباي :

— ٦ وزراء منهم مواليد هذا القرن

— اثنان من مواليد إسرائيل

— واحد هاجر من العراق

— ٤ منهم هاجروا عام ١٩٣٠ أو بعد هذا التاريخ .

نتنقل ، بعد هاتين الملاحظتين ، إلى التساؤل مع فاين عن المصدر الذي تنبع منه سلطة الموجة الثانية وتستمد نفوذها . هذا المصدر ينطوي في نظر فاين على الأوجه الثلاثة التالية :

أولاً — لدى قيام اسرائيل كان مهاجرو الموجة الثانية (ورفاقهم في الايديولوجية) في طليعة المسوطين على المؤسسات المركزية للدولة .

ثانياً — الأساطير السائدة في المجتمع حوالى عام ١٩٤٨ كانت تميل إلى التشديد على القيمة العليا لتلك الصفات التي ارتبطت في ذهن العامة وتفكيرهم بالموجة الثانية للهجرة : أى صفات الطوعية والتعاون ، والريادة .

ثالثاً — إن المركز المحورى لقداماء الهجرة الثانية في الجهود المبذولة لإقامة الدولة اليهودية جعل النظر اليهم يتم باعتبارهم من الآباء المؤسسين للأمة المنبثقة من جديد .

وهكذا انصبَّ الوجدان العام كله على أولئك الذين اعتبرهم الناس بمثابة أبطال الكفاح لأجل قيام الدولة ، ، فبرزوا بالتالى على صورة القادة الشرعيين والمؤهلين لقيادة المجتمع . على أن «قائين» يميل إلى ترجيح حدوث انتقال من «احتكار السلطة» إلى «الهيمنة» أو «الغلبة والسيطرة بمعنى (Predominance) . فالانتقال يتم بصورة تدريجية ولا يزال قيد العمل ، أما الأسباب الكامنة وراء هذا الانتقال فلا يجوز فهمها الا ضمن اطار المنابع الأصلية للسلطة . وإذا ما نظرنا إلى الموجة الثانية للهجرة على نحو صحيح باعتبارها «مجموعة من القيم» وليس «جماعة من الناس» ؛ تبين لنا أن التقدم فى السن أو حصول الوفاة لا يؤلفان الشرح الكافى . بل ينبغى القول إن كل واحد من المنابع أو المصادر الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها — السيطرة على المؤسسات فى زمن مبكر، والارتباط بالقيم المحورية للمجتمع، والظهور بمظهر الآباء والمؤسسين للمجتمع والدولة — قد اعتراه الضعف والوهن مع مرور الوقت .

لكن السؤال الذى ما زال بحاجة إلى جواب هو : كيف حصل التغير على نحو تدريجى ؟ هنا يشير هـ فاين ، إلى أهم مؤسسات المجتمع الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ فصاعداً ، فيعدها كالآتى :

— الوكالة اليهودية .

— المستدرون .

— الهاغانا .

— الحركة التعاونية (اتحادات الكيبوتز بنوع خاص) .

إن قيادة هذه الهيئات أو المؤسسات الأربع كانت متشابهة الصلاحيات ، وعملية اتخاذ القرارات فيها كانت تتم على صعيد شخصى للغاية . ثم جاءت البيروقراطية على نحو غير متوقع مع قيام الدولة . وأخذ الجهاز يتسع ويتشعب ، بحيث كثرت المراكز الشاغرة فى الإدارة ، وأصبح من الضرورى تجميد المهارات والكفاءات اللازمة .

هنا وجد قدماء الموجة الثانية أنهم لا يستطيعون تقديم العدد الكافى من المرشحين لملء المناصب والمراكز الشاغرة . كما فضّل قسم منهم البقاء خارج الجهاز الحكومى الرسمى بسبب نفورهم من كل سلطة رسمية — على حد قوله . وربما حسب البعض الآخر أن فى استطاعته الاحتفاظ بالسيطرة على وكالات الدولة ومؤسساتها ، انطلاقاً من مواقعه فى بنىات أخرى تتصف بمرونة أكثر، وعلى صلة أقرب بالتقليد الريادى . هؤلاء اكتشفوا مع مرور الزمن — كما يحلل فاين — أن ازدياد سلطة الدولة قد أدى مباشرة إلى إضعاف نسبي فى سلطات الهيئات والوكالات الأخرى .

وبكلام آخر ، حدث ما يلى :

١ — إن المطالب الملقاة على عاتق الدولة ، والموارد التى فى متناولها أدت

بدورها إلى نقل مركز الجاذبية السياسية من جماعة الموجة الثانية حيثما كانوا، إلى أجهزة الدولة، بغض النظر عن الذين يسرونها.

٢ - لقد تمت عملية الانتقال هذه بشكل تدريجي ، ولم تكتمل تماماً حتى الآن ، بيد أنها استمدت قوتها وسرعتها من التحول الذي طرأ على القيم المحورية .

(أ) داخل جماعة القدماء لإياهم .

(ب) وفي المجتمع الإسرائيلي بشكل عام ،

٣ - إن اقتران الحياة الشخصية بالحياة العامة ، واقتران الاشتراكية مع اليهود - وهو الأمر الذي كان في صلب فكرة الموجة الثانية للهجرة - فقد الكثير من بريقه السحري، (٢) .

(ب) أمام تحديات الستينات

يرى فاين أن الهيمنة السياسية التي مارسها جيل الموجة الثانية من المهاجرين اليهود واجهت تحديات حاسمة منذ مطلع الستينات ، ودخلت في طورها الانتقالي إبان عام ١٩٦٨ ؛ فالبريق الذي زال عن هالة الموجة للثانية وفكرتها - بالإضافة إلى ازدياد اتجاه الدولة كمرکز في الوسط، وتناقص عدد الآباء المؤسسين بصورة مطردة - أدى بدوره إلى وضع البنية السياسية للمجتمع الإسرائيلي أمام تحديات تختلف عن سابقتها .

ومن الصحيح أنه كانت هناك تحديات قبل عام ١٩٦٨ بالنسبة لهيمنة الموجة الثانية على مقدرات السياسة والحكم . لكن هذه التحديات تبدو في نظر فاين متواضعة ومحدودة المطالب . هناك أمران لم يرق الشك إلى صحتهما إبان ولاية بن غوريون وخلال عهده

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

في رئاسة الحكومة : « صدق القيادة الراهنة ، و « شرعيتها الطبيعية » .
فقد استطاع بن غوريون أن يكسب لنفسه لقب « أب البلاد » دون منازع ،
ثم جاءت استقالته عام ١٩٦٣ لتفتح صفحة جديدة . أو كما يقول قاين :
كان من نتيجة استقالة بن غوريون أن التحديات انتقلت من السراى العلانية
ورغم أن أشكول والمقربين منه ينتمون إلى جيل بن غوريون ، واشتركوا
معه في تحقيق الدولة ، لكنهم اقتقدوا إلى « سحره » : « أشكول كان أقل
منه نهرو يأتى بعد غاندى ، من ليدن يخلف تشرشل » .

لنتساءل مع قاين عن مصدر هذه التحديات ومنبعها ، وعن مقوماتها
أو المسوغات القابعة وراءها ؛ فهو يريدنا أن نرى ما يدعو به « العلاقة
الوثيقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسى » . لكن التحديات المشار إليها
تهمنا بالنسبة إلى صدروها عن جماعتين فى اسرائيل :

أولاً : ما يسمونه بـ « الجيل الجديد » (داخل حزب الماباى) .

ثانياً : جماعة اليهود الشرقيين .

ولا حاجة بنا إلى متابعة النظريات التى يقدمها « قاين » عن الحق الطبيعى
فى السلطة بالنسبة لأولئك الذين يقودون بلادهم نحو الاستقلال ، أو عن
مسألة الانتقال من النخبة الطبيعية إلى النخبة المنتقاة أو المختارة . « ومن
الشرعية الضمنية إلى الشرعية الصريحة » . بل نكتفى بالوقوف قليلاً
عند مصدرى التحديات المشار إليهما أعلاه .

١ - الصراع داخل الماباى :

ليس من السهل تحديد الطابع المميز للصراع الدائر داخل حزب الماباى
منذ منتصف الستينات بصورة مكشوفة ؛ فالأعضاء الشبان درجوا على
المطالبة بنصيب أوفر من صلاحيات اتخاذ القرارات ، ومن نيل مكافآت

المناصب العليا . ولقد شهدت المؤتمرات السنوية للماباي في الأعوام الفائتة نقاشاً حامى الوطيس بين فئة الأقوياء المسنين وجماعة الشبان الذين فقدوا الصبر وهم ينتظرون دورهم . فهل كانت القضايا المتنازع عليها وحولها بين الفريقين أيديولوجية الطابع ؟ أو كما يقول فاين ، تمت بصلة وثيقة وجوهرية إلى مسألة الذرائعية ضد الأيديولوجية ، و « التسلسلية ضد النسب » ؟ إن العناصر الشابة داخل الحزب أخذت تطالب بضرورة التغيير وإفراح المجال أمامها ، تحت شعار الحقن بدماء جديدة والاستفادة من حيوية الشباب . لكن الشيوخ في الماباي تذرعوا في المماثلة والتأجيل على أساس أن الشباب تنقصهم الخبرة والعريكة ، مثلاً أنهم ناشدوا الجيل الطالع الامتناع عن تمكيد صفو الاستقرار ، وطالبوه أن يتحلى بفضيلة الصبر والانتظار .

وعما يشير الفضول لدى الباحث « فاين » ، هو الموقف الذى اتخذته بن غوريون من هؤلاء الشبان أثناء المناقشات الحزبية ؛ فقد وقف السياسى المسن إلى جانب الجيل الطالع وأعلن تأييده للموقف العقائدى لدى هؤلاء الشبان . بيد أنه لم يمنحهم التأييد الكامل فى مطالبتهم بمزيد من السلطات والصلاحيات . وربما يرجع موقف بن غوريون هذا إلى معرفته الأكيدة بأن العديد من هؤلاء الشبان الذين شاركوا فى المناقشات كانوا من الأشخاص الذين وضعهم هو بالذات فى مراكز المسئولية . أى أنه - كما يعلى فاين - توسم فيهم خير أوفياء لتصوره عن مستقبل إسرائيل ، ومفهومه الخاص فى السياسة الإسرائيلية . لذا فهو لم يأخذ عليهم ذلك الانعدام الظاهر لجهة التزامهم بشعارات الريادة الصهيونية ، بل رأى فيهم بالآخرى خلفاء الحقيقيين .

على أن هذه التزكية من جانب بن غوريون قوبلت برفض الجيل

القديم داخل الماباي . وسواء كان الرفض عائداً إلى عدم اقتناع القيادات بصدق هذه التزكية وصحتها ، أو أن مرده إلى التردد الطبيعي في التنازل عن السلطة، أو إلى القلق الذي ساور السلف ، بشأن الايديولوجية السياسية أو لجهة انعدام لايديولوجية لدى « الخلف » — فإن الزعماء القدامى داخل الماباي حاولوا تأجيل المواجهة الحاسمة كلها استطاعوا إلى ذلك سبيلا . حتى أصبح التأجيل متعذراً في منتصف الستينات . والسؤال الآن هو كيف تم حسم الخلاف بين جميع الفرقاء ؟ وهل يعود السبب في التصدى للمشكلة إلى تقلص عدد جماعة القدماء ، ودخولهم في مرحلة السبعين من عمرهم ؟ أو إلى قلة عدد المطالبين بالخلافة داخل الماباي نفسه ؟

أولاً — إن علاقة بن غوريون مع زملائه السابقين في الماباي أخذت منذ عام ١٩٦٠ تسير من سيئ إلى أسوأ ، مما أسهم في حل قضاء الماباي على استبعاد الاحتمال الرامي إلى تسليم مقاليد الرعامة السياسية لاتباع الرجل وتلامذته .

ثانياً — مع مجيء أشكول إلى مقاعد الحكم أخذ الضعف ينتاب صفة الشرعية الذي أسبغها الجيل القديم على نفسه والهيئة التي أحاط بها مركزه . كما أن سلطة بن غوريون بالذات أصبحت موضع تساؤل ، لا سيما بعد أن أبي الماباي تبنى موقفه من قضية لافون التي غدت عام ١٩٦٥ بمثابة القضية الفهيرة وصاحبة الصيت الدائع على المسرح السياسي الاسرائيلي .

ثالثاً — وربما كان هذا هو السبب الأهم وراء حمل الماباي على التعجيل في إيجاد حل حاسم لمشكلة الخلافة القيادية : ازدياد حدة المطالبات المشروعة بين صفوف اليهود الشرقيين بغية الحصول على نصيبهم العادل — والمتكافئ مع أكثريةهم العددية — من المناصب والمراكز ؛ ففي ذلك يقول « فاين » : « إن هذا الوضع دخل في تفكير الزعماء القدامى للماباي عندما بادروا عام

١٩٦٤ و ١٩٦٥ إلى القيام بمحاولاتهم الأولى والمنسقة بقصد معالجة قضية الخلافة السياسية .

لذا يجدر هنا قبل متابعة مسلسل الصراع داخل الماباي أن نتوقف قليلا بغية التعرف إلى أوضاع اليهود الشرقيين في ميزان السياسة الاسرائيلية .

٢ - الشرقيون والتمثيل الديمقراطي :

يعترف د فاين ، بأن اليهود الشرقيين في اسرائيل يقعون « خارج المطياف السياسى المنظم » . ثم يؤكد أن مطالبهم المشروعة لا تستند إلى أساس ادعاء الخبرة السياسية أو الفعالية أو الوراثة الطبيعية ، بل هي تقوم بالفعل على مبادئ النظرية القوية للتمثيل الديمقراطي ؛ ففي بداية الستينات انتقل اليهود المتحدرون من أصول شرقية إلى مركز الأكثرية بين سكان اسرائيل . وبادرت الأحزاب السياسية في البلاد من جانبها إلى أخذ هذا التحول بعين اعتبارها وعلى طريقها الخاصة . لذا كانت استجابة الأحزاب للتحدي العددي على صورة المبادرة إلى أخذ أعداد مزيدة من هؤلاء المواطنين على قوائمها الانتخابية .

لنأخذ بعض الأرقام والإحصائيات بعين الاعتبار أولا ، إن الكنيست الأولى كانت تضم أربعة نواب من اليهود الشرقيين بالإضافة إلى ٥ نواب إسرائيليين يتحدرون من خلفيات وبيئات شرق أوسطية ، بينما ارتفع هذا الرقم في الكنيست الخامسة (١٩٦١) إلى ٩ يهود شرقيين و ٢ شرق أوسطيين . ونجد الكنيست السادسة (١٩٦٥) على ارتفاع حاسم نسبياً ، إذ يصل عدد النواب من اليهود الشرقيين إلى ١٤ عضواً ، وربما بلغ عددهم حوالي ٢٣ عضواً في الكنيست السابعة والحالية (١٩٦٩) .

وحتى لو أخذنا هذا الرقم الأخير ، فإنه يشير إلى تباين صارخ للغاية بين العدد السكانى والتمثيل البرلمانى . إذا كان اليهود الشرقيون يؤلفون أكثر (م ٩ - المجتمع الاسرائيلى)

من نصف السكان في اسرائيل — وربما بلغوا نسبة الثلثين — فإن تمثيلهم البرلماني لا يتجاوز في أفضل الحالات ١٩ بالمائة من مجموع أعضاء الكنيست. ويعترف «فاين»، بازدياد التباين والتفاوت عندما يتم النظر الى مجالات أخرى غير عضوية الكنيست : كالمناصب والمراكز الحساسة في كل من الحزب والكنيست والحكومة والمرافق العامة وغير ذلك .

لكن الشيء الذي يسترعى الانتباه في الكتابات الإسرائيلية والصهيونية بالنسبة لليهود الشرقيين هو إجماعها على الاشتراط بأن التفاوت المذكور يكتسب معناه ومعزاه بقدر ما ينظر الشرقيون الى أنفسهم كجماعة قائمة بذاتها أى أن احساس اليهود الشرقيين بانفصالهم عن اليهود الآخرين في المجتمع الإسرائيلي هو شرط لكل مطلب يقضى بتمثيلهم كجماعة منفصلة ، وإذا انعدم توافر الإحساس المشار اليه لدى الكثيرين منهم ، فهل يعنى ذلك فقدان حقهم الأساسى برفع الحيف اللاحق بهم من جراء التمييز في المعاملة والتفاوت في التمثيل ؟

هنا يلجأ «فاين» ، وغيره من الباحثين إلى اكتشاف حد أدنى هو بمثابة القاسم المشترك الذى يربط بين الشرقيين : إبعادهم عن المناصب والمراكز الهامة في المجتمع ، واستثناؤهم من الوظائف الحساسة . ثم لا يجد مناصاً من الاقرار بوجود شعور من هذا النوع لدى اليهود الشرقيين ، مما دفع الأحزاب الإسرائيلية في مناسبات عديدة إلى «تلفيق» مرشحين على قوائمها في الانتخابات البلدية والعامة بقصد إثبات الزعم القائل ان هؤلاء يمثلون الأحزاب السياسية لليهود الشرقيين . فالمعروف أن تلك الأحزاب هي أشبه ما تكون بتجمعات لغرض معين (أو كما يقول فاين : Ad hoc groupings) ، تظهر الى حيز الوجود أثناء الحملة الانتخابية، لكي تنتهى وتزول مع انتهاء الانتخابات ، سواء كان الفوز حليف بعض مرشحها أم لا .

وهناك معلومات ترد في أكثر من دراسة عن الموضوع مؤداها أن معظم اليهود الشرقيين يلقون بأصواتهم لصالح الأحزاب الرئيسية ، لا سيما إبان الانتخابات العامة . هذا يعني بالطبع أنه لا توجد فتات بين اليهود الشرقيين تطالب دون هوادة بوجوب تسليم مقاليد السلطة إلى ممثلي أكبر فئة سكانية في إسرائيل . حتى أن «فاين» ، بالذات يعود فيستدرك خطورة الوضع بالنسبة للتوتر القائم بين «الاجماع السياسى» و «الشقاق المجتمعى» ، وفيما لو جرت ترجمة هذا الشقاق والخلاف إلى مطالب سياسية محددة ؛ فيقول :

« ليس من المهم أبداً ألا يتجاوب معظم اليهود الشرقيين في ظل الظروف الراهنة ، وألا يتمكنوا من الاستجابة لنداءات إخوانهم الأشد خصوصية . بينما الأمر البالغ الأهمية هو أن التوكيد المتكرر على مبدأ التمثيل (الديمقراطية) ، باعتباره المبدأ الرئيسى لتعيين خلافة السلطة ، يُلقي ظللاً من الشك على شرعية أى حل آخر - فيقلِّل بذلك من سلطات الخلفاء المحتملين أو المرجحين أكثر من غيرهم . »

أما العوامل التى ينسبون إليها دور التخفيف من حدة الأزمة المتمثلة بالقوة العددية لليهود الشرقيين - أو «إسرائيل الثانية» ، كما يسميها فريدمان - فهى تتراوح بين الاعتبارات التالية :

- (أ) انعدام التجانس بين اليهود الشرقيين .
- (ب) وجود حساسية نسبية بالمشكلة من جانب الحكومة .
- (ج) الخطر الخارجى الذى تدعى إسرائيل مجابهته .

ولقد كتب جورج فريدمان في فصل من كتابه (١) تحت عنوان إسرائيل الثانية ، ، وبعد اطلاعه على الأوضاع السائدة في منتصف الستينات داخل المجتمع الإسرائيلي ، ما يلي :

« لم يظهر لي أن معظم الاسرائيليين قلقون جداً من جراء المشكلات التي تنطوي عليها إسرائيل الثانية ، ، أو أنهم يدركون تمام الإدراك المضاعفات التي لا تحصى بالنسبة لحياة الأمة الفتية — باستثناء النخبة المقاتلة بين سكان الكيبوتزات إذ يتعاون هؤلاء بصورة وثيقة مع دائرة هجرة الأحداث والشبان ، فيستقبلون الأولاد الصغار ، ويقومون على تربيتهم جنباً إلى جنب مع أولادهم ، (٥) .

ثم انتهى فريدمان إياه إلى القول بأن إسرائيل الثانية (اليهود الشرقيون) تطلق الآن تحديها الحاسم بوجه إسرائيل الأولى (أو اليهود الغربيون) . وما يسترعى الانتباه دون شك هو الأسلوب الذي اختاره فريدمان في التعبير عن طبيعة ذلك التحدي وتعيين أبعاده ومغزاه ؛ إنه يكشف لنا عن العنصرية الصهيونية في ناحية مازالت بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة إذ يقول :

« لقد فعلت إسرائيل كل ما بوسعها لكي تجند خبرتها وخبرة عقولها التربوية والتقنية في سبيل العمل لمساعدة البلدان النامية في أفريقيا السوداء وأميركا اللاتينية وآسيا — علماً بأنها أقدمت

(١) أنظر Georges Friedmann — The end of the Jewish people

(Doubleday Anchor. Books, A 626) New yorke. 1968. pp. 149-173.

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .

على ذلك بدافع المصلحة القومية ، كما النزعة المثالية على حد سواء —
ومن غير المعقول تصوره أن تترك إسرائيل عالمها الثالث القابع
بين ظهرانيها دون مد يد المساعدة إليه ، وهي التي فتحت ذراعيها
لاستقبال المهاجرين اليهود الشرقيين داخل حدودها
الضيقة ، (٦).

غير أن فريدمان يتجاهل المسؤولية التي تتحملها الصهيونية في غمرة
حماسه للتخفيف من وطأة المشكلة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي ، فهو لا يقننه
مثلا ، إلى الدور الخامس الذي لعبته المنظمات والأجهزة الصهيونية في اقتلاع
هؤلاء اليهود من أوطانهم ومجتمعاتهم بغية تهجيرهم ونقلهم إلى إسرائيل
وتحت ستار إغداق الوعود عليهم وتعليقهم بالجنة التي تنتظرهم حالما تطلأ
قدمهم « أرض الميعاد » ومن المستغرب كل الاستغراب أن نجد المصلحة
الصهيونية تولى اهتمامها لبلدان العالم الثالث ، وهي غير عابئة بأكثرية اليهود
الذين « استجابوا لنداء العودة » لكي يكتشفوا أن المجتمع الذي « فتح لهم
ذراعيه » يأبى على نفسه إلا اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية . إن
اليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي ، أو السواد الأعظم من جماهيرهم
بتعبير أدق ، يقسمون الآن بتأدية الدور الذي تؤديه « البروليتاريا
الكولونيالية » في الدول الامبريالية . فالمرآكز الحساسة والمناصب العليا
هي من نصيب قدماء الأوروبيين — سواء كان ذلك في دوائر الحكومة
والوزارات أم في المستدروت . والمتفعون من النمو الاقتصادي والخدمات
المتطورة هم اليهود المتحدرون من أصول غربية وهم القابضون على زمام الأمور
ومقاليد الحكم والسياسة في البلاد .

ومن الطريف أن هذه الارستقراطية الصهيونية في المجتمع الاسرائيلي

(٦) راجع المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

هي صاحبة الفضل الأول في رفع لواء المبادئ العليا للايديولوجية التي اعتنقها المستوطنون الأوائل تحت شعار الريادة والمساواة واللاطبعية . فالصلات التي تشد اليهود الشرقيين إلى مقومات الدعوة الصهيونية هي صلات واهية للغاية ، تفتقد إلى عناصر التجربة التي اعتمدها اليهود الأوروبيون في تحليل صهيونيتهم . لسكن المجتمع الاسرائيلي القائم على منح كافة اليهود في العالم حق العودة إلى حظيرته بالتساوي ، لا يعبأ كثيراً بأمر المساواة حالما يتم له حمل اليهود الشرقيين على الاستفادة من هذا الحق . وباستطاعتنا القول عما شاة لتحليل « فاين » ، في استناده إلى عبارة جورج أورويل الشهيرة « إن قدماء المستوطنين (Vatikim) من أصول أوروبية شرقية هم أكثر مساواة من غيرهم في اسرائيل ، (More equal than others) »

نعود الآن إلى التساؤل ثانية عما حل بالافتراض التقريبي الذي انطلقنا منه بصحبه الشروحات والتحليلات التي اقتبسناها عن ليونارد فاين . ان الصيغة الاجمالية للافتراض المشار اليه تؤكد مايلي : زمام السلطة السياسية في المجتمع الاسرائيلي يقبض بأيدي قدماء المهاجرين في الموجة الثانية (١٩٠٤ — ١٩١٤) . ولقد حاول فاين تفنيد هذا الافتراض من خلال إبداء التحفظات التالية :

- ١ — قلة عدد هؤلاء القدامى في الظروف الراهنة .
- ٢ — انهماك السكان السياسي للمجتمع في بحث دؤوب عن قيادات جديدة .
- ٣ — وتفتيشه عن قواعد جديدة تسبغ صفة الشرعية على نخبة سياسية ناشئة .

(ج) وعودة الحزب إلى كثرى

أشرنا فيما سبق إلى المحاولات المنسقة من جانب الرعيل القديم في زعامة الماباي بغية إيجاد حل لمشكلة الخلافة السياسية في المجتمع والدولة. والاتجاه الذي سار فيه قادة الماباي آنذاك (١٩٦٤ و ١٩٦٥) كان يرمى إلى توسيع القاعدة الحزبية عن طريق الدمج والتحالف مع حركات وأحزاب تربطها بالماباي صلات عديدة ترجع إلى العهد السابق لقيام الدولة . لذا اتجهت الأنظار في البداية إلى تلك الجماعة التي تضم في شخصها وذاتها الشروط المطلوبة كالآتي :

- أولاً - أن يكون لها نصيب من ادعاء الشرعية .
- ثانياً - امتلاك بعض تجارب الحكم وخبراته .
- ثالثاً - توافر مستوى رفيع من الالتزام بالماباي الصهيونية العمالية (التي يتوق القدامى للحفاظ عليها) .

فاتضح لزعامة الماباي أن قيادة أحداث هاعفودا هي تلك الجماعة المنشودة التي تتوفر لها المواصفات والشروط المطلوبة . ويقول « فاين » في تحليله لتحركات الماباي آنذاك أن احتمال تحقيق التحالف ثم الدمج مع أحداث هاعفودا من شأنه العودة على الماباي بحسنات عديدة ، يوردها على النحو التالي :

- ١ - إن الجماعة الأصلية في أحداث هاعفودا ، وهي التي انشقت عن الماباي قبل عشرين عاماً ، أصبحت تتألف الآن من أشخاص بلغوا الخمسين من عمرهم ؛ وعلا الشيب رؤوسهم أكثر مما ظهر على الجيل الشاب في الماباي .

- ٢ - تضم أحداث هاعفودا نقرأ من الأشخاص الذين شغلوا مناصب

وزارية في حكومات الائتلاف الوطني ، مثلما أنها تحوى عدداً من القادة الذين أحرزوا شهرة واسعة خلال حرب ١٩٤٨ .
(والمعروف أن أحداث هاغفودا كانت تؤلف العمود الفقري للبالماخ - القوات الضاربة - وهي الوحدة العسكرية الصهيونية التي لعبت دوراً بارزاً عام ١٩٤٨) .

٣ - التنافس الدائر بين زعامة أحداث هاغفودا وشبان الماباي كان أمراً لا يستهان به ؛ ومن المرجح أنه يضمن إقصاء الفريق الثاني بالفعل ، فيما لو تم انتقال السلطة الى الفريق الأول .

٤ - إن بن غوريون نفسه دافع طيلة سنوات عديدة عن الرأى القائل بأن وحدة الأحزاب العمالية في اسرائيل هي مطلب لا بد من تحقيقه لتأمين التطور السياسى والاستقرار فى المجتمع والدولة .
ورغم كل خسارة شخصية قد يُمحى بها الرجل نتيجة لقيام الدمج ، فن الصعب عليه أن يتراجع عن تصريحاته العلنية ومواقفه الرسمية .

٥ - بغض النظر عن مشكلات انتقال الولاية ، فإن قدامى الماباي أنفسهم كانوا على إقتناع ، لأسباب أيديولوجية وسياسية ، بأن مثل هذا الدمج سوف ينطوى على حسنات ومنافع جمة .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ، بادر أشكول عقب مجيئه الى رئاسة الحكومة متخذاً الخطوات اللازمة لبدء المفاوضات مع الحليفين المنشودين : أحداث هاغفودا والمابام . لكن المفاوضات مع المابام لم تسفر عن شيء سواء كان مردّ الأمر الى عناد المابام وتصلبه أم الى انعدام الاهتمام الفعلى والجدى من جانب أشكول . بينما استطاع الماباي تحقيق دمج جزئى بينه وبين أحداث هاغفودا عام ١٩٦٥ . فتم اذالك خلق إطار موحد لتعاون

الطرفين على أساس التحالف دون أن يتنازل أحدهما عن استقلاله الذاتي كحزب . وهكذا كانت ولادة « المَعْرَاح » (Ma'arach) أو كتلة « التحالف » (Alignment) .

ما هي التنازلات التي قدمها الطرفان على مذبح التحالف ؟ إن « فاين » يؤكد قيام كل واحد من الطرفين المتحالفين بالتنازل عن شيء من برنامجه الأيديولوجي لقاء إتمام التحالف . لكنه ينسب إلى الماباي فضل القيام بالتنازل البارز : إذ تعهد الماباي بالامتناع عن متابعة الالتزام الذي قطعه على نفسه منذ أمد طويل ، والقاضي بالسعي نحو تحقيق الإصلاح الانتخابي والتقليل من عدد الأحزاب في البلاد .

غير أن الاتفاق في جوهره لم يكن أيديولوجي الطابع على نحو واضح ؛ فقد أتاح هذا التحالف المفكك الأوصال أمام أحداث هاعفودا فرصة للاستيلاء على سلطات بارزة في الدولة ، مثلما أنه أوجد لزعامة الماباي مخرجاً من مأزق المشكلة التي أخذت تزداد قلقاً وتازماً كلما أثرت مسألة الخلافة على السلطة . وجاءت معارضة الاتفاق - كما هو متوقع - من جانب الأعضاء الشبان في صفوف الماباي ، وهم الذين ما برحوا طيلة السنوات الماضية يطالبون لأنفسهم بالسلطة . ثم سارع بن غوريون إلى تنصيب نفسه ناطقاً بلسان المعارضين ، غير عابئ بالتزامه عن وحيدة الحركة العمالية في إسرائيل . فقد زعم بن غوريون أنه يعارض الاتفاق بسبب إقصاء المابام عن التحالف العتيد ، ولأن الماباي تنازل عن مبدأ أساسي من مبادئه السياسية . ويضيف « فاين » ، قائلاً : « بما أن بن غوريون كان الداعية الرئيسي لإصلاح النظام الانتخابي في إسرائيل ، لذلك بدت معارضته معقولة للأساس البرنامجي الذي قام عليه التحالف » . أضف إلى هذا كله رواسب قضية لافون الشهيرة والانتقادات الشديدة التي وجهها بن غوريون لرفض

الماباى أن يأخذ بوجهة نظره ويتبنى موقفه من الفضيحة التى ذاع صيتها السياسى .

وحين اشتد النزاع بين أكثرية الماباى المؤيدة للتحالف وبين أنصار بن غوريون الذين وقفوا ضد الاتفاق ، سارع الرجل العجوز إلى إطلاق التهديدات التى تطالب القيام بتنازلات رئيسية لصالح موقفه، وإلا فإنه سوف ينسحب هو وأهوانه من الماباى لى يخوضوا الانتخابات القادمة (١٩٦٥) بقائمة منفردة . لذا كان انسحاب بن غوريون بمثابة الخطوة الحاسمة التى أدت بدورها إلى تشكيل حزب « رافى » (Rafi) أو « قائمة عمال إسرائيل » (٧) . ويقول المراقبون إن النتائج التى أحرزها حزب « رافى » فى انتخابات ١٩٦٥ (نال ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين) هى أفضل كثيراً من نتائج أى حزب جديد فى تاريخ السياسة الإسرائيلية . بيد أنه لا حاجة بنا إلى متابعة التطورات المائلة والتى آلت بدورها إلى تأليف كتلة « غاحال » (Gahal) المنافسة ، بحيث ضمت حزب حيروت والجناح المحافظ فى حزب الأحرار (٨) . فالمعروف أن هذه الكتلة الجديدة كانت تطمح أيضاً إلى تقديم نفسها كبديل عن « التحالف العالى » بين الماباى وأحدوت هاعفودا ، لكنها لم تنل سوى ٣١.٢٪ من مجموع أصوات الناخبين ، مقابل ٣٦.٧٪ لصالح « المَعْمَرَان » .

وفى أعقاب حرب الأيام الستة أخذت التطورات تتجه من جديد صوب إقامة تحالف أوثق بين الأحزاب السياسية التى تنادى بالصهيونية العمالية فى إسرائيل ؛ فدارت مفاوضات طويلة خلال النصف الثانى من عام ١٩٦٧ لى تنتهى بإعلان الدمج رسمياً فى العشرين من فبراير (شباط)

Rafi : Reshimet Poalei Yisrael . The Israel (٧)
Workers List.

Gush Herut Liberalim : (Herut-Liberal Bloc) (٨)

١٩٦٨ بين الأحزاب الإسرائيلية الثلاثة: «الماباي» ، و «أحدوت هاعفودا» ، و «رافي» . وهكذا تألف «حزب العمال الإسرائيلي» (Ma'i : Israel Labour Party) على أساس ائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وانعكس هذا التحالف الجديد في صورة حركة داخل الصهيونية العالمية تُدعى «الحركة العمالية الصهيونية المتحدة» .

لكن بن غوريون استمر في موقفه المتصلب، وأعلن معارضته الشديدة لعودة حزب «رافي» إلى حظيرة «التحالف العمالي» ، فأنضم إليه بعض المقربين من أنصاره وتلامذته لكي يخوضوا الانتخابات الأخيرة (الكنيست السابعة : ١٩٦٩) في قائمة مستقلة أطلقوا عليها تسمية «قائمة الدولة» ، ونالت ٣١١.٠٪ من مجموع أصوات الناخبين . بينما أحرزت الكتلة العمالية التي انضم إليها «المابام» ، أيضاً (بغية خوض الانتخابات البلدية والانتخابات العامة للكنيست) ما نسبته ٢٢.٤٦٪ من مجموع أصوات الناخبين .

وللمرة الأولى في تاريخ الكنيست الاسرائيلي ظهر التحالف العمالي الجديد على صورة حزب أكثرى، يستقطب ما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع أعضاء الكنيست وأصوات الناخبين . ففي نظر ليونارد فاين يبرز الترجيح التالي : ان اسرائيل سوف يحكمها حزب أكثرى للمرة الأولى منذ قيامها ، مما يشكل فارقاً أساسياً عن المرحلة السابقة . وعلى صعيد السلطات والصلاحيات ، فإن النتيجة الأولية لهذا التبدل السياسي سوف تنطوي — على حد رأى البعض من المراقبين والمطلعين على أوضاع اسرائيل — على «نقل موقع المساومة بين الأحزاب الاسرائيلية عن ميدان الحكومة الى داخل مجلس الحزب» .

قد يكون من السابق لأوانه اطلاق التكهّنات ورسم التوقعات عن قدرة التحالف الجديد على البقاء والاستمرار — هذا ما يقوله فاين وغيره من

الذين راقبوا الوضع السياسى داخل اسرائيل عن كثب ، فالسؤال المطروح بالنسبة للتحالف العمالى بين الأحزاب المشار اليها هو ما إذا كان التحالف المذكور سوف يودى فى نهاية المطاف الى تحقيق الدمج الكامل بين الأطراف المعنية بالامر . والملاحظ ، أن حزب أهدوت هاغفودا أصر على الاحتفاظ بالتنظيم التابع لحركة الكيبوتز التى يشرف عليها على صورة كيان مستقل — علماً بأن هذه الحركة هى النواة الصلبة التى تؤلف قاعدة الحزب وتمده بالتأييد والدعم . بل هى مصدر قوة الحزب على الصعيدين التنظيمى والمالى .

ماذا يعنى هذا الإصرار من جانب أهدوت هاغفودا لجهة الحفاظ على استقلالها الذاتى ؟ هناك مسألتان تجدر الإشارة الى كل منهما على النحو الآتى :

أولاً — الإصرار على استقلالها الذاتى يحفظ للحركة خط الرجعة ، فيما لو انهار التحالف ، أو إذا شاءت أهدوت هاغفودا الانسحاب منه والعودة إلى قواعدها .

ثانياً — الإبقاء على القواعد التنظيمية الخاصة بها يمكنه توفير السند للحزب ، وتعزيز موقع المساومة لديه داخل التحالف .

وعلى الرغم من هذه التطورات التى جاءت تؤكد وجهة السير نحو حكم الحزب الواحد — الحركة الصهيونية العمالية — فإن الافتراض الأسمى عن مواقع السلطة الفعلية لم يفقد شيئاً من مقوماته ومعطياته الثابتة فلا يزال الأشخاص المتحدرون من خلفيات وبيئات اجتماعية معينة — أى على العموم ، قدماء المستوطنين الذين جاءوا من بلدان أوروبا الشرقية — هم أصحاب الحل والربط ، ومنبع السلطات والصلاحيات التى لا تنكافأ مع قوتهم داخل المجتمع ، أو مع موقعهم فى التسلسل الرسمى لجهاز الدولة وسلطاتها إنهم حقاً دأكثر مساواة من غيرهم ، وأوثق صلة بصانعى القرارات الحاسمة

مثلاً تتيح لهم مناصبهم والموارد الموضوعية بتصرفهم مجالات واسعة لممارسة النفوذ واتخاذ القرار واستصدار الصلاحيات .

فقد خرج « فاين » من تحليله المفصل للمؤسسات السياسية في المجتمع الإسرائيلي باستنتاج مفاده ان هناك تبايناً لا يجوز تجاهله بين مسألتى التعيين الرسمي للسلطات (formal allocation) والموقع الفعلي في ممارستها (actual location) . والمعروف ، مثلاً ، ان الدستور المكتوب أو القانون الأساسي غير موجود في إسرائيل على صورة جاهزة ، بحيث يحوى هذا الدستور العقيد توجيهات وإرشادات تتعلق بالحريات المدنية في المجتمع . لكن غياب الدستور يؤدي بالتالى إلى منع الكنيست مزيداً من السلطات والصلاحيات . هذه السلطات تبدو غير مقيدة من الناحية النظرية : إذ يستطيع البرلمان الاسرائيلي تمرير القانون الذى يريده ، أو استصدار التشريع الذى ينال أكثرية بسيطة من أصوات الأعضاء .

يبد أن تلك السلطات الرسمية أو الشكلية لا تنفي الكثير عن فعالية الكنيست وتأثيره ؛ فهو يخضع في أعماله لظواهر ثلاث تقع خارج نطاق الاجراءات الرسمية — كما يقول فاين . هذه الظواهر هي الآتية :

- ١ — تركيب الكنيست من أحزاب متعددة .
- ٢ — أعضاء الكنيست لا يمثلون مناطق جغرافية من إسرائيل
- ٣ — العلاقة الفريدة من نوعها بين الكنيست والوزارة .

إن جميع الحكومات الاسرائيلية حتى الآن قامت على أساس الائتلاف بين أحزاب متعددة . والمعارضة داخل الكنيست لا تستطيع استجماع قواها إلا عن طريق الائتلاف أيضاً — مما يجعل بدوره مسألة تجزئة هذه المعارضة أمراً سهلاً للغاية . ومن الصعب جداً في ظروف كهذه أن تتوصل أحزاب المعارضة إلى اتفاق فيما بينها حول قضية واحدة ، بحيث تتضافر جهودها لإحراج الحكومة أو إسقاطها . فالماياى هو سيد الموقف، والقادر

الوحيد على تحمل النفقات الانتخابية عندما يتسنى لأحزاب المعارضة أن تنجح في إعادة الانتخابات العامة . وإذا كان المهابى وحلفاؤه هم أسباد الموقف بلا منازع ، أفلا يعنى ذلك تقييد الإشراف أو المراقبة البرلمانية على أعمال الحكومة وسياساتها ؟ إنه يعنى حتماً - فى نظر فاين وغيره من المراقبين - تمزيق التشيع الحزبى (والبعض يقول أيضاً : اللامسؤولية) الذى تتصف به مناقشات الكنيست تقليدياً .

ومن الواضح تماماً أن الكنيست الاسرائيلى هو د مجلس الأحزاب (House of Parties) ، فالحزب هو لولب الأشياء ومحور النشاطات داخل الكنيست . والحزب الأكثرى فى حكومة الائتلاف ، والتحالف الوطنى هو صاحب القول الفصل فى وضع جدول أعمال الكنيست . أوكما قال اليغازر فلرتمان :

د الأحزاب فى إسرائيل هى طريقة وأسلوب فى الحياة . إنها تزود أعضائها بإطّار معين ينظرون منه إلى العالم ، وبالحرف الواحد تقريباً من المهد إلى اللحد . فالنظرة التى تتبناها تلك الأحزاب عادة ما تكون فاقدة المرونة وغير قابلة للأخذ والرد ، وإذا حدث أن ألقى العضو بصوت ضد حزبه ، فإن مثل هذه المبادرة تعتبر كمن يوجه ضربة إلى لجه ودمه ، (٩)

إن هذه المحورية التى يشغلها الحزب فى الحياة الاسرائيلية بشتى مجالاتها ونواحيها ربما كانت هى المسؤولة عن النظام الانتخابى السائد فى المجتمع الاسرائيلى حالياً . ويمتقد د فاين ، بإمكانية الدفاع عن رأى من هذا النوع حيث ينتهى إلى القول للتالى :

د بيد أنه من المرجح عدم وجود أية هيئة تشريعية فى بلد ديمقراطى ،

(٩) راجع الدراسة التالية :

Joseph Badi - The Government of the State of Israel, (New York, 1963), p. 267.

حيث يجرى إفراغ العضو الشخصي من كل أهمية وتجريده من كل مغزى — كما هي الحال في إسرائيل . ولا يوجد هناك مثيل للوضع الاسرائيلي : حيث يتشكل العضو على حزبه بهذا الشكل الاساسى الذى ينقطع نظيره . .

فلا يغرب عن بالنا ، إزاء التحليلات والتخريجات التى تقدم ذكرها ، أن ليونارد « فاين » ، بالذات يصل فى رحلة استكشافه لمواقع السلطة السياسية ومراكزها فى المجتمع الاسرائيلي إلى النتائج التالية :

أولاً — « إن مركز الماباى وقوته قبل كل شئ هما العاملان المسيطران على تكوين الحكومات وتسيير أعمالها ؛ فالحكومات تأتى ، والحكومات تذهب ، لكن الماباى يبقى ممسكاً بقبضة حازمة على زمام الوزارات الرئيسية والحكومة بشكل عام . »

ثانياً — رئيس الوزراء فى إسرائيل يحكم ولا يملك ، بيد أنه لا يعدو كونه مجرد « المتقدم بين أقداد متساويين » .

ثالثاً : إن إسرائيل منذ قيامها وحق الآن ما زالت تعيش فى ظل حالة طوارئ رسمية ، مما يتيح للحكومة استصدار تنظيمات جائحة دون الحصول على موافقة مسبقة من الكنيست .

رابعاً : بالنسبة لموقع السلطة فى إسرائيل ومركزها ، يبدو لنا الكنيست بمثابة مؤسسة لا قضاهاى أبداً من حيث الصلاحيات والنفوذ وسلطات الحكومة ؛ فالحكومة ، بل وزراء الماباى داخل الحكومة ، ولا سيما رئيس الوزارة : هو صاحب القول الفصل والسلطات المطلقة .

خامساً : إن كل الطرقات نحو السلطة فى مجتمع المهاجرين الاسرائيلي تقود إلى الماباى ، وتنبع بالتالى منه أو تصدر عنه — لكن تزداد تفرعاً وتشعباً دون أن يؤدى هذا الأمر إلى الانتقاص من سلطات الحزب الواحد ونفوذه الهائل (١٠) .

(١٠) راجع مقالة « فاين » المشار إليها سابقاً ، المصدر السابق ، ص ٧٣ — ٧٥ و ص ٨٨ .

مطبعة الجبيل
٢٠٢ شارع الزمعة البراقية

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٢٣ / ١٩٧١

التحويل لصفحات
فردية والمعالجة
فريق العمل بقسم
تحميل كتب مجانية

بقيادة
** معرفتي **

www.ibtesamh.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

شكرا لمن قام بسحب الكتاب

روائع مجلة
الابتسام
من الكتب
المعالجة
والصفحات الفردية